وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

الحدود الجزائرية المغربية 1830/1963م - دراسة تاريخية -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

الطـالبات:
أسماء بشع
مبروكة زواري فرحات

الأستاذ المشـرف:
أ.د محمد عبد الرؤوف ثامر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. الكاملة فرحات	جامعة حمة لخضر الوادي	رئيسا
أ.د محمدعبدالرؤوف ثامر	جامعة حمة لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ. محمد حركات	جامعة حمة لخضر لوادي	مناقشا

السنة الجامعية :(1440-1441هـ/2019-2020م)

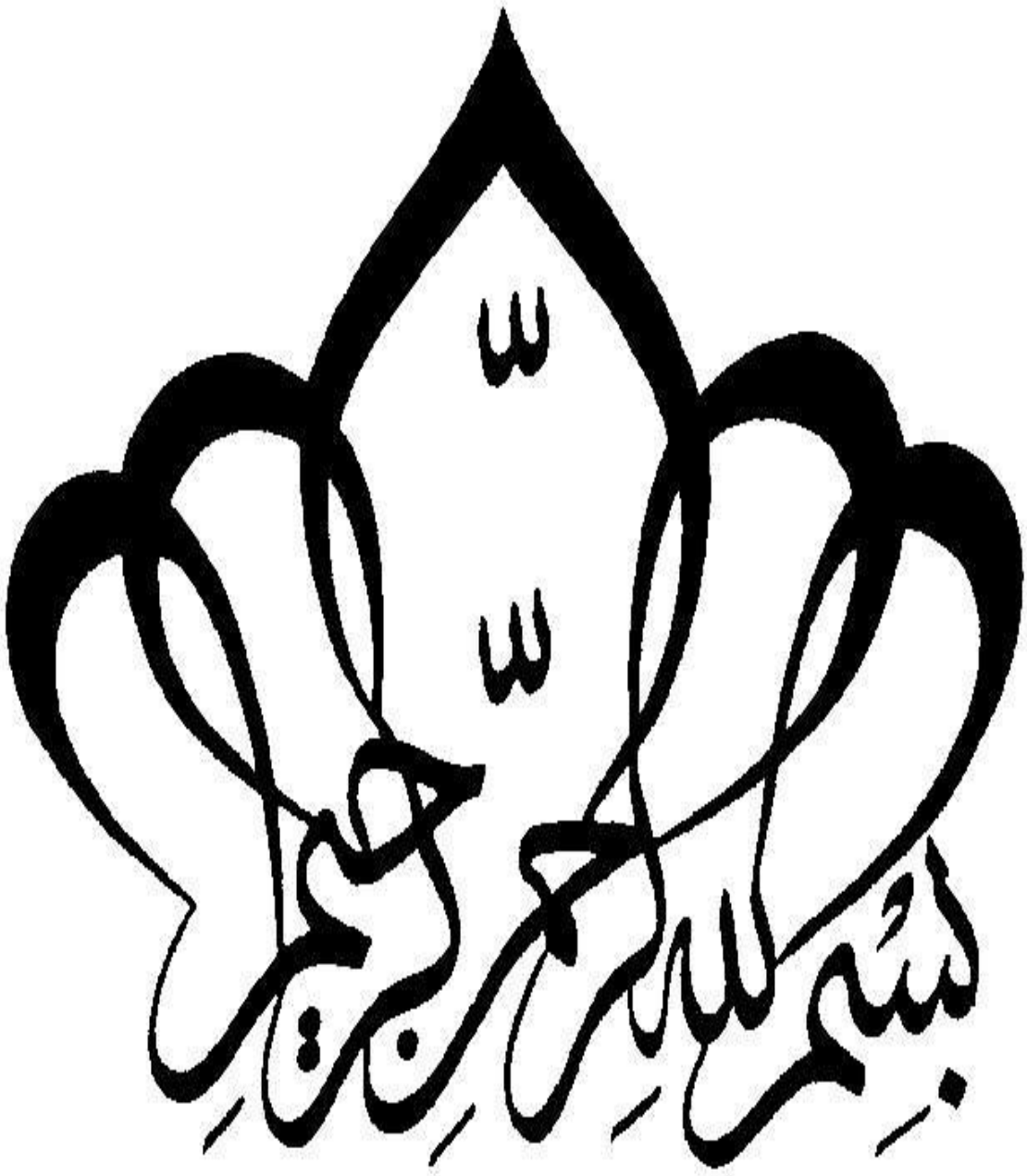
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل، 19]

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع.

من واجبنا في هذا المقام أن نذكر الفضل لأهله، و نتقدم بأبلغ صيغ الشكر وعظيم

الامتنان إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما "الوالدين الكريمين".

كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذنا الفاضل "ثامر محمد عبد الرؤوف" الذي احتضن عملنا هذا بكل صدر رحب، فكان لنا عظيم الشرف العمل تحت إشرافه.

وإلى كل الأنامل التي وضعت بصمتها في كتابة هذا العمل وإخراجه على هذه الصورة.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد فجزاهم الله عنا خير الجزاء.

مقـــدمة

مقدمة

إن الحديث عن الحدود كظاهرة سياسية يقودنا إلى القول أنها ليست حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط أو أنها حقيقة ورثتها كيانات الدول غير قابلة للتعديل أو حتى التغير، حيث أن الإنسان للتعبير عن استقلاليته استخدم خط الحدود لتميزه عن جيرانه، بل تعدى ذلك إلى توثيق معالمها من خلال اتفاقيات دولية تضمن سيادة الدولة وكيانها السياسي ومصالحها بين الدول، ويأتي ترسيم الحدود مع تضارب مصالح الدول أو الكيانات السياسية ببعضها بحكم طبيعة علاقات الدول القائمة على المصلحة والقوة، مما يستوجب إعادة النظر في المعطى الجغرافي كونها تمثل مصدر تهديد لسيادة وأمن الدول مما يجر إلى التوتر بين الدول؛ وخاصة المتجاورة حدوديا؛ الذي غالبا ما ينتهي بالنزاعات على الحدود وحتى الصراعات العسكرية باعتبار أن ضرورة توسيع دولة لحدودها يكون على حساب الدول المجاورة.

وقد تتعرض الحدود لتأثير فعل قوة المتغيرات فقد لعب الاستعمار سواء المباشر أو غير المباشر دورا كبيرا في تحريك حدود الدول وهو ما تفتضيه مصالح السياسة الاستعمارية الإمبريالية ؛ فلطالما توسعت حدود دول على حساب دول أخرى واقتطعت أقاليم بأكملها وحتى برزت كيانات سياسية لم تكن موجودة أصلا وفصلت حدودها عن الدولة الأم لتصبح دول ذات سيادة قائمة بذاتها، خاصة في الدول التي تعاقب عليها الاستعمار .

وفي هذا السياق عرفت أقاليم المغرب العربي بجغرافيتها المتداخلة حدودا سياسية ؛ اختلفت باختلاف المراحل الاستعمارية التي تعاقبت عليها ، ونخص بالذكر الجزائر والمغرب اللتين عرفتا خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية تطورات على مستوى المجال الحدودي بين البلدين، وقد أثرت هذه التطورات على واقع الحدود الجزائرية المغربية، كما كان لها تبعات على علاقة الجوار بين البلدين؛ فقد طرحت النخبة المغربية بعد استقلال المغرب الأقصى مباشرة

سنة 1956 م، فكرة المغرب الأقصى التاريخي؛ الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى تلمسان وبشار وأدرار شرقا ، وتبنت السلطة المغربية هذا المبدأ؛ الأمر الذي فتح الباب لخلاف سياسي بين البلدين انتهى بصراع مسلح سنة 1963م، ومع أن البلدين تجاوزا هذه الأزمة إلا أن الأصوات المغربية الخافتة بقيت تنادي بأطروحة المغرب الأقصى التاريخي، في الوقت الذي تهمل فيه الدراسات الجزائرية إثبات حقها التاريخي ، وتأكيد عكس الأطروحة المغربية واثبات التمدد المغربي في الأراضي الجزائرية.

الدوافع البحثية:

أما عن دوافع اختيارنا للموضوع فتنقسم إلى دوافع ذاتية ودوافع موضوعية :

أ – الدوافع الذاتية:

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع من منطلق الفضول البحثي؛ نظرا للغموض الذي يكتنف هذا الموضوع والسجالات الحاصلة حوله؛ بالرجوع إلى منطلقات العداء الحدودي بين الجزائر والمغرب، والوقوف على الأحداث التاريخية التي مست المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب؛ بتناول وضع الحدود في الفترة 1830 – 1963 م، رغبة منا في معرفة أحقية أي البلدين على الآخر بالمناطق الحدودية التي يحصل حولها هذا السجال، وتوضيح الصورة الضبابية التي تخلفها مغالطة بعض الدراسات المفتقرة إلى الموضوعية، والتي تخلق مجموعة تناقضات في عقل الباحث وحتى القارئ البسيط ، نتيجة تضارب المعلومات التي تحكمت فيها إيديولوجية كل مؤرخ، بالإضافة إلى الرغبة في الإسهام ولو بالقليل في إثراء هذا الموضوع الذي عرف تثاقلا في دراساته خاصة من الجانب الجزائري، وذلك بتسليط الضوء على واقع الحدود في الفترة 1830– 1963م؛ من خلال ابراز ظروف وخلفيات التغييرات الحاصلة على الحدود، والخروج بتداعيات ذلك

علـــى علاقـــة الجـــوار بـــين الجزائـــر والمغـــرب بعـــد الاســـتقلال ونهايـــة الحقبـــة الاستعمارية لننهي الإطار الزماني لهذه الدراسة في سنة 1963م .

ب – الدوافع الموضوعية:

إن المتتبـع للدراسـات التاريخيـة حـول الخـلاف الحـدودي الحاصـل بـين الجزائـر والمغـرب يجـد صـعوبة فـي التمييـز بـين أحقيـة أي بلـد علـى الآخـر بهـذه المنـاطق الحدوديـــة ؛ لأن جـــل هـــذه الدراســـات تفتقـــر إلـــى الموضـــوعية وتتســـم بالذاتيـــة، لـــذلك لطالمـــا اتســـمت الدراســـات المتعلقـــة بموضـــوع الحـــدود الجزائريـــة المغربيـــة بالمغالطـات والضـبابية ، الأمـر الـذي يسـتدعي منـا دراسـة هـذا الموضـوع دراسـة تاريخيـة ومعالجـة جوانبـه فـي هـذه الفتـرة بطريقـة أقـرب إلـى الموضـوعية، وذلـك بتحـري الأحـداث والمتغيـرات الواقعـة علـى الحـدود وتناولهـا بدراسـة تاريخيـة ؛ بـالوقوف علـى الظـروف التـي مـرت بهـا والتطـورات التـي طـرأت عليهـا وتسـليط الضـوء علـى الأحـداث التاريخيـة التـي رافقـت ذلـك ، وإبـراز مسـاهمتها فـي التـأثير علـى واقـع الحـدود فـي محاولـة لبلـورة عمـل بحثـي موضـوعي وتجنبـا للوقـوع فـي الذاتيـة للوصـول إلـى حقـائق تاريخيـة شـافية بعيـدة قـدر الإمكـان عـن التزييـف والمبالغـــة والتوجهـــات الإيديولوجيـــة للمســـاهمة فـــي تمكـــين الباحـــث الجزائـــري والمغربي من أن يتقبلها دون تحفظ .

ومن هذا المنطلق ارتأينا معالجة موضوعنا وفق الاشكالية الآتية:

أ_ الاشكالية الرئيسية:

_ مـا التطـورات التـي مسـت المجـال الحـدودي بـين الجزائـر والمغـرب فـي الفتـرة من 1830– 1963م ؟ .

ب_ الاشكاليات الفرعية:

ويندرج ضمنها مجموعة من التساؤلات الفرعية كالآتي:

1– مـاهي الآليـات المتحكمـة فـي التطـورات الحاصـلة علـى الحـدود فـي هـذه الفترة ؟

2– ما مدى تأثير هذه التطورات على واقع الحدود الجزائرية المغربية؟.

3-ومـــا تـــداعيات ذلـــك علـــى علاقـــة الجـــوار الحـــدودي بـــين البلـــدين بعـــد الاستقلال؟

أهمية الدراسة:

وقـد اكتسـب هـذا الموضـوع أهميـة كبيـرة فـي الدراسـات الجزائريـة والمغربيـة ؛ نظـرا للسـجالات الواقعـة إلـى اليـوم حـول رؤيـة كـل بلـد للخـط المفتـرض للحـدود بـين البلـدين والمبـدأ المرتكـز عليـه فـي أحقيـة كـل بلـد بالمنـاطق الحدوديـة الواقعـة علـى الحـدود بالإضـافة إلـى العـداء الـذي ورثـه البلـدان الشـقيقان إلـى اليـوم والـذي يطـرح علامـات اسـتفهام كثيـرة حـول منطلقاتـه وخلفياتـه وتداعياتـه علـى علاقـة البلـدين، ممـا يفـتح مجـلات واسـعة لتسـليط الضـوء علـى هـذه الدراسـة ويطـرح إشكالية منطقية تفضي إلى بلورة الدراسة.

الدراسات السابقة:

وقـد لقـي هـذا الموضـوع حظـا فـي الدراسـات السـابقة التـي سـاهمت فـي فـتح آفـاق لدراسـتنا الحاليـة ، و مثلـت منطلقـا لدراسـتنا البحثيـة ، و فـي مقـدمتها أطروحـة الماجسـتير للسـيد المكـي جلـول الموسـومة بعنـوان " مسـألة الحـدود بـين الجزائـر والمغـرب 631- 1263هـ/1234-1847م " ؛ لكونهـا تـدرس فتـرة معتبـرة مـن دراسـتنا ، إضـافة إلـى دراسـة الأسـتاذ ريـاض بـوزرب الموسـومة بعنـوان "النـزاع فـي العلاقـات الجزائريـة المغربيـة 1963_1988" وهـي رسـالة ماجسـتير فـي العلاقـات الدوليـة والعولمـة ، والتـي تمثـل أحـد أهـم الدراسـات التـي تناولـت الموضـوع مـن جميـع النـواحي ، وخاصـة الفتـرة التـي تناولـت حـرب الرمال.

بالإضـافة إلـى بعـض المراجـع والمصـادر التـي حاولنـا مـن خلالهـا و تماشـيا مـع الأحـداث التاريخيـة، الإحاطـة بالمعلومـات وفـق مـا تقتضـيه خطتنـا البحثيـة ، نـذكر منهـا أطروحـة الماجسـتير الموسـومة ب " الاحـتلال الفرنسـي و مقاومـة الأميـر عبـد القـادر مـن خـلال وثـائق الأرشـيف المغربيـة " والـذي حاولنـا مـن خلالـه عـرض ملامـح الأطمـاع المغربيـة التوسـعية علـى حسـاب

الحدود الجزائرية ، و كتاب توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881- 1912م لإبراهيم مياسي، وكتاب السياسة الفرنسية في الصحراء لاعميراوي حميدة وآخرون والذين وضحنا من خلالهما استراتيجية فرنسا في رسم الحدود من خلال سياسة الاحتلال الواسع وكتاب أولاد سيدي الشيخ الجهاد والتصوف والسياسة ، لمحمد الطيب البوشيخي، وكتاب وجدة وأنكاد لإسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي واللذين شرحنا من خلالهما تداعيات معاهدة لاله مغنية 1845م على واقع الحدود الجزائرية ، وكتاب اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لابن زيدان وكتاب الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى لأبو العباس الناصري بجزأيه الرابع و التاسع، ووصف إفريقيا للحسن الوزان، وكذلك جملة من مذكرات القادة الثوريين كمذكرة الطاهر الزبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان، ومحمود عبد الرحيم أسرار العدوان المغربي على الجزائر اللذان اعتمدنا عليهما في سرد مجريات حرب الرمال.

المنهج المتبع:

وقد اتبعنا في دراستنا لهذا الموضوع المنهج التاريخي ؛ القائم على رصد ووصف الأحداث التاريخية ، ووظفنا التحليل والنقد لاستنباط الجوانب الخفية من الوقائع وتحليلها وتفسيرها بما يتماشى مع الأحداث، وفق ما تتطلبه آلية بلورة البحث ، فقد وظفنا السرد والوصف في الحديث عن الأطماع المغربية التوسعية في الإقليم الغربي الجزائري ، أما التحليل والنقد فقد استوجب توظيفه من خلال استنباط دور الاستعمار في رسم الحدود بإبراز استراتيجية الاستعمار في رسم الحدود عن طريق سياسة الواسع التي تبنتها فرنسا ومحاولة ابراز خلفيات الاهتمام الفرنسي بالمناطق المتاخمة للحدود ، للوقوف على أسباب ودوافع التوسع الفرنسي فيها، بالإضافة إلى محاولة استنباط دور التوسع الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري في السيطرة على الحدود و الذي يفسر استراتيجية فرنسا في رسم الحدود من خلال سياسة الاحتلال الواسع

للخروج بنتيجة السيطرة على المواقع الاستراتيجية والهامة على الحدود ؛ الذي يفضي إلى التحكم في الخط الحدودي الجزائري المغربي، وقد جاء توظيفنا للتحليل والنقد أيضا من خلال محاولة الوقوف على المستجدات التي مست الواقع الحدودي أثناء الثورة التحريرية لإبرازها كنتيجة للاستراتيجية الفرنسية للسيطرة على الحدود وكمسببات للنزاع الحدودي الجزائري الفرنسي سنة 1963م .

محتوى الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكاليات المطروحة وضعنا خطة بحثية كالتالي:

مقدمة .

فصل تمهيدي : سلطنا فيه الضوء على واقع الحدود الجزائرية المغربية في الفترة الزيانية و المرينية ثم العثمانية والعلوية في المغرب الأقصى عاملين على ابراز ملامح التجذر في الخلاف الحدودي بين الجزائر العثمانية والدولة العلوية في المغرب الأقصى قبل الفترة الاستعمارية الفرنسية، وقسمنا البحث إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

الفصل الأول: وخصصناه للحديث عن تداعيات احتلال فرنسا للجزائر من خلال ردود الفعل المغربية والتي ترجمت أطماع المغرب التوسعية في الإقليم الغربي الجزائري ومحاولاته مد النفوذ في هذا الإقليم على حساب الحدود الجزائرية بطريقة مباشرة عن طريق الاحتلال العسكري ، وطريقة غير مباشرة بدعم مقاومة الأمير عبد القادر، ثم عرجنا إلى التصادم المغربي الفرنسي في الجزائر محاولين ابراز نتائج هذا التصادم الذي انتهى إلى صراع عسكري على الحدود والذي توج بمعركة إيسلي 1844م وأنهينا هذا الفصل بتأثير هذا الصراع على العلاقات الحدودية بين البلدين وادراج هذا الصراع كمنعرج غير موازين القوى بإضعاف الطرف المغربي لصالح الطرف الفرنسي الذي بادر بالتحكم في الصراع الحدودي عن طريق معاهدة طنجة 1844م .

الفصل الثاني: يندرج فيه دور الاستعمار في رسم الحدود الجزائرية المغربية في الفترة من 1845 – 1912م ، نتحدث في هذا الفصل عن استراتيجية الاستعمار في رسم الحدود انطلاقا من الاستراتيجية الفرنسية في رسم الحدود من خلال معاهدة ترسيم الحدود ؛ التي اكتنفها الغموض خاصة في المنطقة الجنوبية مع ابراز تداعيات هذه المعاهدة ، ثم تطرقنا التوسع الفرنسي في أقصى الجنوب الغربي الجزائري مبرزين مراحل التوغل الفرنسي في أقصى الجنوب الغربي الجزائري وأثره في السيطرة على المناطق الاستراتيجية على الحدود مع ابراز ردود الفعل المغربية ثم عرجنا على الدور الذي لعبه الاستعمار الاسباني في رسم الحدود الجزائرية المغربية.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى وضع الحدود في فترة الثورة التحريرية وإلى غاية 1963م،حيث تناولنا فيه حالة الحدود المغربية الجزائرية ابان الثورة منوهين إلى الأهمية الاستراتيجية الحدود المغربية من خلال دعمها واحتضانها للثورة، مع استعراض ما تعرضت له الثورة من تحديات على خط الحدود، كما أبرزنا تأثير العامل الايديولوجي في بناء مرجعية كل طرف حول الحدود، ثم تطرقنا ، إلى الحديث عن حالة التصعيد في منحى علاقات الجوار بين البلدين تحت ما يسمى بالمواجهة العسكرية المتمثلة في حرب الرمال، والتي أدرجنا فيها الأسباب والعوامل التي أدت لنشوبها، وسرنا إلى سرد مجرياتها ، وحاولنا الوقوف على محاولات التسوية التي بذلت لإنهاء هذه الحرب.

وتوجنا البحث بخاتمة حاولنا فيها حوصلة النتائج التي خرجنا بها من الدراسة، وقد دعمنا البحث بملاحق تمس صميم موضوع الدراسة من إحدى الجوانب محاولين إثراءه والاستزادة من قيمته.

الصعوبات:

وفي أثناء معالجتنا لهذا الموضوع صادفتنا العديد من الصعوبات اهمها قلة المصادر والمراجع التي تتناول دراسة هذا الموضوع، والتي تطلبت منا

جهدا مضاعفا من خلال محاولة الإحاطة بالموضوع والعمل على تطويع المعلومات بما يتماشى مع الأحداث التاريخية وآلية الدراسة، كون الموضوع متشبعا بالصبغة السياسية التي أحرجتنا في مهمة انتقاء المادة العلمية، حيث وجدنا صعوبة كبيرة في التعامل مع المادة العلمية التي استقيناها من الدراسات السياسية الأكاديمية؛ و التي تختلف عن الدراسات التاريخية من حيث المنهج وطريقة التعامل مع الموضوع، محاولين ابقاء الصبغة التاريخية على محتوى الدراسة، بالإضافة إلى افتقار الدراسات المتاحة للموضوعية فقد غلبت عليها التوجهات الإيديولوجية والميول الوطنية الأمر الذي أوقعنا في ارتباك أثناء التعامل مع المعلومات المتاحة؛ مما اضطرنا إلى اختيار الرأي الموضوعي فيها وأحيانا تجاهل بعض الدراسات التي طغت عليها الذاتية في سرد المعلومات ؛ ما جعلنا نتعامل مع معلومات شحيحة بالنظر لموضوعيتها خاصة مع الوضع الصحي الذي تمر به البلاد والعالم أجمع بانتشار فيروس كورونا كوفيد 19؛ الذي حال دون وصولنا إلى العديد من المراجع بسبب الحجر الصحي الذي أدى إلى إغلاق المكتبات ودور الأرشيف، وإغلاق الحدود الذي حال دون ذهابا إلى الديار التونسية في محاولة للحصول على دراسات محايدة مما اضطرنا إلى العمل بما لدينا من تحصيل معلومات قبل الحجر ولم نتمكن من تدعيمها وفق ما تقتضيه متطلبات البحث، ولكننا وبفضل توجيهات الأستاذ المشرف تمكنا من تذليل هذه العقبات والتغلب ولو على جزء يسير منها.

كتبت بتاريخ: 03 سبتمبر 2020.

الفصل التمهيدي

الجذور التاريخية للحدود الجزائرية المغربية.

أولا : الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانيا: الدراسة الجغرافية للبلدين.

ثالثا: وضع الحدود في القرن السادس عشر .

أولا : الإطار المفاهيمي للدراسة:

1- تعريف الحدود:

لايزال الغموض يكتنف مصطلح الحدود في الوقت الراهن، حيث تعددت التعريفات ، لذا نجد انفسنا بحاجة لتحديد مفهوم الحدود .

أ - لغة:

يعرف الحد عند العرب بأنه الفصل بين أمرين كي لا يختلط أحدهما بالآخر. [1]

ب -:اصطلاحا:

تعرف في مفهومها التقليدي بانها ذلك الخط الذي يفصل اقليم دولة عن غيرها من الأقاليم، والذي تمارس فيه سيادتها ضمن مجموعة من المعطيات أو المقتدرات التالية: أرض، سكان، موارد...ويمثل تأمينها – الحدود- حماية لتلك المقتدرات فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة.[2]

وتعرف كذلك بأنها المعالم الجغرافية لكل بلد، تحدد مساحته أرضا وجوا وبحرا وتمارس وفقها الدولة سيادتها.[3]

ويعرفها رجال السياسة بانها موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين وينتهي عنده نفوذ كل منهما وقوانينه. فهي الخطوط التي تحدد كيان الدولة (برا – بحرا – جوا) حيث تباشر سيادتها وسلطانها فيه .

وتخطيط الحدود يستوجب معرفة طبوغرافية الأرض وادراك اختلافاتها وأوجه الشبه بين السكان في الجنس والدين والثقافة واللغة.. .الخ [4].

وتتعدد أنواع الحدود فمنها ما يساير نهرا أو جبلا أو يمتد عبر صحارى ومنها ما يمتد فقط مع خطوط الطول ودوائر العرض وهي ما يطلق عليها اسم الحدود الفلكية

---

1 .أبو المفضل جمال الدين ابن المنظور: **لسان العرب**، دار صادر، ط3، بيروت، 1994 ، ج3 ، ص 141.

2 . محمد عبد السلام: (أمن الحدود في المنطقة العربية)، **bid للتنمية والبحوث والاستشارات والتدريب**، ص2.

3 . برابح محمد الشيخ: (التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا))، **مجلة دراسات وأبحاث**، العدد 9، 27 جوان 2017، ص 3.

4 . شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم: **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر**، دار الزهراء، ط2، الرياض1422هـ،2002م،ص 338.

وهي أسوء أنواع الحدود[1]، اذ تعد الحدود صناعة بشرية أتت لحاجة الانسان إليها للدفاع عن ممتلكاته حيث تطور مفهومها حديثا وتعددت آليات الدفاع عنها فظهر ما يدعى بالاتفاقيات الدولية التي جاءت لترسيم الحدود فيما يصطلح عليه اسم الحدود الدولية[2] .

ومهما يكن من أمر فالحدود القائمة حاليا ماهي الا حصيلة تطورات تاريخية ضاربة في عمق التاريخ، حيث عرفت تحولات كثيرة قبل أن تصل الى هذا الشكل الذي أصبحت عليه اليوم. فالشعور بالانتماء والحاجة إلى الاستقرار دون التعرض للاعتداء، أوجب الفصل بين سيادة كل دولة عن الأخرى ومن هنا جاء الاتفاق حول ترسيم الحدود فأصبحت الحدود معينة على خرائط بل وعلى أرض الواقع أحيانا[3] .

وكانت أول معاهدة دولية أبرمت حول الحدود في القرن السابع عشر وهي معاهدة ذهاب سنة 1639م،بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وتلتها معاهدة وستفاليا 1648م بين الدول الأوربية والتي اسهمت في ابراز الحدود الفاصلة بين الدول الأوربية المتجاورة[4].

ثانيا : الدراسة الجغرافية للبلدين:

أ – الموقع الجغرافي للجزائر:

تقع الجزائر شمال قارة افريقيا بين خطي طول9 درجة غرب خط غرينيتش و 12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض19 درجة و37 درجة شمالا مساحتها2381741 كلم2. يبلغ امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، ويبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، و 1800 كلم على خط تندوف غدامس، ونظرا لمساحتها الشاسعة تحدها عدة دول: تونس شرقا بشريط حدودي يقدر ب 965 كلم، وليبيا ب463 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية

1 . شوقي عطاالله الجمل : المرجع السابق ، ص 338.

2. آمال بلحميتي: (مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 458، ص 1.

3 . آمال بلحميتي: المرجع نفسه، ص 1.

4 . نفسه، ص 1.

بحدود امتدادها بلغ 1559 كلم، والصحراء الغربية ب 42 كلم، ومن الجنوب النيجر ب 956 كلم، ومالي ب1376 كلم، وموريتانيا ب 463 كلم[1].

وتكمن أهمية موقع الجزائر الاستراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي فهي تتوسط خارطة العالم القديم وجسر اتصال بين عالمين وقارتين أوربا وافريقيا، والمغرب العربي والشرق الأوسط، ضف الى ذلك كونها معبرا للعديد من طرق التجارة العالمية.

كل هذا وذاك يجعل من الجزائر قوة فاعلة على الصعيد العالمي. بأبعادها المغاربية حيث تتوسط المغرب العربي فهي قلبه النابض، وأبعادها الاسلامية بالانتماء للحضارة العربية الاسلامية تاريخيا وحضاريا، بالإضافة الى البعد المتوسطي حيث شهدت البلاد عديد الحضارات التي تعاقبت على منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي تستفيد من مزايا هذا الموقع لحد الآن، والبعد الإفريقي بكونها عمق افريقيا وربط شمال افريقيا بمنطقة الساحل الإفريقي[2].

ب – الموقع الجغرافي للمغرب الأقصى :

تقع المملكة المغربية في غرب القارة الافريقية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا تطل بواجهة شاسعة على المحيط الأطلسي، ومن الشرق تحدها الجزائر، أما جنوبا فتحدها الصحراء الغربية[3].

تتميز المملكة المغربية بطابعها الجبلي خصوصا في الأقاليم الشمالية؛ حيث تمتد السلاسل الجبلية على شكل قوس مفتوح يشرف على المحيط الأطلسي، و تمتد عند ساحل المحيط الأطلسي اعلى قمة في المغرب هي قمة "توبكال" بارتفاع 4165 م أما السهول فتوجد في المناطق الغربية كسهول السايس والشاوية والدخلة وسهل ملوية شرق البلاد .

1 . سمير بوريمة ومحمد الهادي لعروق: **أطلس الجزائر والعالم**، دار الهدى، طبعة منقحة، الجزائر، د س ن ، ص13.

2 . سميرة بوريمة ومحمد الهادي لعروق: المرجع نفسه ، ص30

3 . نفسه، ص 30

ثالثا : وضع الحدود في القرن السادس عشر.

1 – الحدود في عهد الدويلات الاسلامية.

أ – الحدود في العهد الزياني والمريني :

حدود دولة بني عبد الواد الزيانية:

ظهرت الدولة الزيانية في المغرب الأوسط يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا واد الكبير وصحراء نوميديا وغربا نهر ملوية ، أما شرقا تحدها افريقية، اذ لم تكن حدودها السياسية ثابتة حيث لعب موقعها الجغرافي دورا كبيرا في عدم استقرارها السياسي، لوقوعها بين الحفصيين في الشرق والمرينيين في الغرب مما جعلها عرضة لأطماع جيرانها في التوسع على حسابها.[1]

حدود الدولة المرينية :

وظهرت في المغرب الأقصى، حيث وصفها الحسن الوزاني في كتابه وصف افريقيا ...تبدأ مملكة فاس من نهر أم الربيع غربا، وتنتهي شرقا الى نهر ملوية وتنتهي جزئيا في الشمال على المحيط، وعلى البحر المتوسط بالنسبة للأجزاء الأخرى.[2]

وهذا وصف دقيق يقدمه ليون الافريقي لدولة بني مرين[3]، فمجالها اذن من الغرب نهر أم الربيع الواقع في سفوح جبال الأطلس الوسطى، الذي يصب في المحيط في قرية أزمور، وشرقا وادي ملوية ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط وهذه المسألة هي أقل من مساحة المغرب الحالية بكثير.[4]

---

1 . دغموش كاميلية : " قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية 1509–1792م "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، إشراف محمد دادة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، نوقشت سنة 2014، ص 24.

2 . الحس محمد الوزان الفاسي: **وصف افريقيا**، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1983، ج 1 ،ص 199.

3 . **المرينيون:** فخذ من أفخاذ القبيلة البربرية زناتة، مؤسس دولتهم هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق (656هـ–685هـ)(1285–1286م)، ينظر، ابن خلدون، **العبر**، ج7، بيروت،1971، ص ص203_204.

4 . المكي جلول: " مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب واثرها على العلاقات بين البلدين 631 الى 1263، 1243_1847م "، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. إشراف :مولاي بالحميسي، معهد التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، نوقشت سنة 1993. ص 59_ 60.

الصراع حول الحدود:

اتسمت العلاقات بين بني مرين في المغرب الأقصى والزيانيين في المغرب الأوسط بفترات عدائية، بسبب الصراعات الناجمة عن مناطق التخوم الواقعة على حدود الدولتين، فما هي أبرز التخوم التي عرفت صراعا بارزا بين المرنيين والزيانيين؟

حاول بنو زيان الحفاظ على الحدود الغربية لدولتهم وأن يثبتوها منذ عهد جدهم يغمراسن، لكن ذلك لم يكن هينا امام الهجومات الدائمة التي يتعرضون لها من طرف بني مرين، الذين حاصروا مدينة تلمسان[1] عدة مرات. خاصة في عهد أبي الحسن بن أبي سعيد المريني، الذي تحالف مع أصهاره الحفصيين في الجهة الشرقية، حيث طالب أبو الحسن بوقف الهجمات التي يقوم بها الزيانيون على مدينة بجاية خاصة وأرسل وفدا دبلوماسيا لكن خابت مساعيه في ذلك.[2]

ومن مظاهر هذا الصراع حول مناطق التخوم بين الدولتين الزيانية والمرينية قيام أبو الحسن المريني باحتلال وهران وسواحلها، كما قام بالعودة لغزو تلمسان وحصارها[3].

1 . **تلمسان:** مدينة جزائرية يحدها واد زا ونهر ملوية غربا، والواد الكبير (الصمام) وصحراء نوميديا جنوبا، كانت في القديم تحمل اسم قيصرية في الفترة الرومانية، ثم آلت الى حكم بنو عبد الواد الذين احتفظوا بالملك ثلاثمائة سنة، إلى أن انتزعه منهم يغمراسن بن زيان وعلى اسمه سميت دولته نسبة إلى والده الذي يدعى زيان، ينظر **الوزان:** المرجع السابق، ص7.

2 . عبد العزيز الفيلالي: **تلمسان في العهد الزياني**، ، موفم للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2002، ج2 ، ص ص، 45-46.

3 **حملة أبو الحسن المريني على تلمسان** : السابق أبو يحي المدعو أبو بكر سنة 647هـ، على تلمسان، على أثر استعداد يغمراسن لفك الحصار الذي ضربه أبو يحي أبو بكر ابن عبد الحق المريني على فاس. وجرت معركة ضروس بين الجيشان الزياني والمريني سميت بموقعة إيسلي بالقرب من وجدة نتج عنها انهزام المرنيين، وعدم حدوث تغيير في الحدود بين الدولتين، ينضر المكي جلول، المرجع السابق ، ص 57.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة تلمسان ظلت لفترة من الزمن ضمن مخططات بني مرين التوسعية [1]، وقبعت لفترات طويلة تحت الحصار حيث تمكن المرينيون بعد وفاة يغمراسن من حصارها لمدة 8 سنوات كاملة 698هـ- 1299م في عهد أبي الحسن وابنه أبي العنان، بل وتوسعوا حتى بلغوا الشرق الجزائري في القرن الثامن الهجري لكن عزيمة بني زيان لم تفتر، حيث سيستجمعون قواهم وسيستغلون شقاق المرينيين وصراعهم على الحكم لاسترداد تلمسان، كما حدث في عهد أبو حمو موسى الثاني سنة 760هـ-791. 1359-1389م[2].

ب - الحدود في العهد العثماني السعدي :

شهد المغرب في القرن السادس عشر فترة من الصراعات والتناحر بين القوى السياسية المسيطرة فيما يسمى بدويلات المغرب، بين الوطاسيين والسعديين، وأخرى خارجية تمثلت في التدخلات الخارجية المتمثلة في الهجمات الاسبانية والبرتغالية في اطار حروب الاسترداد.

---

1 **حملة أبو يعقوب يوسف بن يعقوب 681هـ - 1262**:تولى أبو يعقوب يوسف الحكم في المغرب الأقصى بعد وفاة ابيه يعقوب بن عبد الحق سنة687هـ- 1286، وكان له ابن ثائر يدعى عامر الذي كان واليا على مراكش، وعند قيام أبيه بتأديبه نهب مراكش وفر قاصدا تلمسان سنة 688هـ/1269 حيث جهز السلطان المريني حملة لغزو تلمسان بعد عفوه على ابنه واعادته لفاس ،فأقام حولها الأسوار ونصب المجانيق ودامت مدة الحصار مائة شهر. ودخلها سنة 702هـ،أقام فيها القصور والمساجد وسماها المنصورة واخذ في التوسع فاحتل وهران وندرومة ومغرواة باسطا سيطرته على المغرب الأوسط. **حملة عبدالعزيز المريني على تلمسان** :حدث ذلك في فترة استلام أبو حمو بن يوسف الزياني الحكم، حيث لم تكن تربطه علاقة طيبة مع عرب بن سويد، وعند قيام الأخير بأسر بعض من رؤسائهم، ثاروا ضده واستنجدوا بالسلطان عبد العزيز المريني الذي أذعن لهم وأخذ في الاستعداد لشن حملة على تلمسان سنة 771هـ. واحتلها يوم عاشوراء سنة 772هـ وما أن استولى عليها حتى نصب عليها وزيره أبي بكر بن غازي بن الكاس قائدا للجيش، كما أخذ بتعيين الولاة والعمال وبذلك استتب له الأمر في المغرب الأوسط باستيلائه على تلمسان وماجورها ، ينضر أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة المرينية القسم الثاني**، تح وتع : جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب ، الدار البيضاء، 1997، ج 4 ، ص 57 .

2 . عمار بن خروف : " العلاقات بين الجزائر والمغرب(923-1069هـ \ 1517-1659)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، اشراف ليلى الصباغ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، نوقشت سنة 1983م، ص ص 15-16.

وبدخول الأتراك العثمانيين الجزائر سنة 1518م، ظهر صراع من نوع آخر بين دولة الأشراف السعديين في المغرب الأقصى والعثمانيين الذين سعوا لبسط نفوذهم خارج عاصمة الإيالة بالجزائر، فاتجهوا نحو الغرب موجهين أنظارهم إلى المغرب الأقصى، وقد سنحت لهم الفرصة حين استنجد بهم أبو الحسن الوطاسي لاسترجاع ملك أجداده الضائع في فاس، ولم يكن من خير الدين بيلرباي الجزائر إلا قبول النداء فتدخل عسكريا حيث نجح في تنصيب أبو الحسن حاكما على فاس سنة 1554م، هذا التدخل الذي كانت له تداعيات كبيرة على واقع العلاقات بين البلدين، اذ اعتبر المغرب ذلك تدخلا في شؤونه الداخلية وتهديدا صريحا لممتلكاته على الحدود، ومنذ ذلك الحين دخل السعديون في صراع مع العثمانيين لإزاحتهم من حدودهم قدر المستطاع، فعرفت المنطقة عدة تدخلات خاصة في تلمسان وما جاورها[1].

أطماع محمد الشيخ السعدي في ضم تلمسان:

بعد سقوط فاس سنة956هـ- 1549م وجه السلطان السعدي محمد الشيخ أنظاره إلى المغرب الأقصى وقرر غزو تلمسان، وتحقيق أمنية ملوك المغرب في ضمها لحدود ممالكهم، وزاده في ذلك تصميما فرار أبو الحسون إلى الجزائر، إذ ورد في كتاب الاستقصاء ذكر هذه الحادثة حيث قال صاحبه: (... فنهض من فاس قاصدا تلمسان في جموعه إلى أن نزل عليها وحاصرها تسعة أشهر ... ثم استولى الشيخ على تلمسان ودخلها يوم 23 جمادى الأولى سنة 957هـ- 1550م، ونفى الترك منها.....)[2].

والواقع أن السعديين استغلوا فرصة انشغال خير الدين باسترجاع وهران سنة 1550م للاستيلاء على تلمسان، فعندما اقترب من مستغانم بلغه نبأ السعديين فقفل راجعا إلى تلمسان، وهناك التقى الجيشان الجزائري بقيادة حسان قورصو، والسعدي بقيادة الشريف السعدي حيث رجحت الكفة لصالح الجيش الجزائري واستعادوا مستغانم متقدمين نحو تلمسان، أما الجيش السعدي فقد وصلة الدعم من المغرب الأقصى

1 . برابح محمد الشيخ : المرجع السابق، ص 3.

2 . الناصري : المصدر السابق، ج 4 ، ص 35.

بحوالي 1000 رجل، والتقى الجيشان بالقرب من قبة سيدي موسى، قتل فيها الشريف عبد القادر السعدي وعاد جيشه إلى ما وراء نهر ملوية، ودخل الجيش الجزائري تلمسان[1] .

وفي سنة 1553 وبعد هذه الموقعة أرسل السلطان العثماني فرمانا إلى إيالة الجزائر يأمر فيه بإرسال وفد إلى السلطان المغربي بمراكش لمفاوضته، حيث تضمن الفرمان مجموعة من الشروط من ضمنها مسألة رسم الحدود بين الجزائر والمغرب الأقصى، فرفض السلطان المغربي بقية الشروط ووافق على مطلب رسم الحدود[2] .

تلمسان عرضة للغزو مرة أخرى:

بعد إنتهاء ملك الوطاسيين في المغرب الأقصى وذهاب الحكم فيه إلى محمد الشيخ، أرسل السلطان العثماني فرمانا لمراكش يهنئ فيه السلطان الجديد عليها، ولما أطلع هذا الأخير عليه وجد فيه أمرا سلطانيا تمثل في الدعاء للسلطان العثماني في المنابر وصك العملة باسمه في البلاد فاستشاط محمد الشيخ غضبا وانتهر الرسول العثماني وعند وصول نبأ ذلك للأستانة عزم السلطان أن يرسل حملة للمغرب الأقصى لكنه ما لبث أن تراجع عن ذلك بإيعاز من الصدر الأعظم خيفة أن يستغل الاسبان الوضع[3] ، فأخذت الأوضاع منحى آخر عند عدول السلطان عن ارسال حملة التأديب للسلطان المغربي، حيث لجأ الى خطة أكثر مكرا بإرساله 12 رجلا يحملون 12 ألف دينار منحوها سرا للكاهية قائد جيش الشيخ، فنزلوا بالجزائر وأعدوا العدة للسفر نحو مراكش، وعندما وصلوا فاس قدمهم الكاهية للسلطان وأوهموه أنهم جند فارين من عسكر الجزائر، فضمهم السلطان لجيشة وتم تنصيبهم في الحرس الخاص السلطاني[4].

---

1 . أحمد توفيق المدني: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا1492_1792**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دط ، الجزائر ، د س ن ،ص329.

2 . توفيق المدني: المرجع نفسه، ص331.

3 . الناصري: المصدر السابق، ج 4 ، ص 249.

4 . الشيخ عدة: (العلاقات بين الدولة العثمانية ودول المغرب الأقصى ودور الجزائر في إحداث الصراع بينهما)، **الحر للدراسات التاريخية والثرية**، العدد2، المجلد الأول، سبتمبر2018، ص 248.

وقد تحدث لحين صاروا يترصدون الفرصة لاغتيال محمد الشيخ بالتنسيق مع صالح كاهية، وكان لهم ما أرادوا عندما خرج لمشاهدة المناورات العسكرية في نهاية 964هـ- 23 أكتوبر 1557م، ولما قفل راجعا الى خيمته اصطدمت قدماه بحبلها فسقط على الأرض، سارع صالح كاهية لقطع رأسه واضعا اياه في كيس، وقتل الأتراك جميع حرس الشريف، وتحصنوا في حصن تارودانت بعد أن احتلوها، لكن ابن السلطان المقتول هاجم الحصن فوقعت هناك معركة بين الأتراك وجند الغالب بن محمد الشيخ أسفرت عن مقتل 2200 جندي من جنوده وفرار صالح كاهية ومن معه إلى الجزائر ومن ثمة ركبوا البحر وسلموا الرأس للسلطان العثماني[11] .

وقد تحدث توفيق المدني عن الحادثة وأسبابها في كتابه فقال "... لكن شوكة الشريف السعدي الذي اشتد أمره وقوى ساعده بمراكش، كانت تؤلم جنوب الجزائريين وتقض مضاجعهم، وخاصة بعد أن نصبوا أبو حسون بفاس تحت حمايتهم وبطش به الشريف بطشة جبارة عاتية، فكيف يتصرفون وهم لا يعرفون ما سيكون موقف الشريف منهم، وما زاد من مخاوفهم إقدام السلطان المغربي على مفاوضة الاسبان قصد الوصول لاتفاق حول القضاء على الوجود العثماني في الجزائر واقتسام ممتلكاته بينهما، وكان ذلك سنة1555م[2].

ولما قضي الأمر أراد حسن بن خير الدين باشا استغلال الفوضى في فاس. وتقدم نحو" واد اللين" لملاحقة فلول السعديين الفارين من تلمسان. لكنه اصطدم بقوات محمد الغالب وج1050هـ-1640م:ين الجيشين لم يحسم و بانسدال الليل قام حسن باشا بتحصين مواقعه لكنه أدرك أن جيشه سينهزم إن واصل القتال فاهتدى إلى حيلة ماكرة، حيث أشعل النار في مخيمه ليوهم السعديين أن الوضع طبيعي في المعسكر وانسحب في الظلام قاصدا تلمسان[3] وتواصلت الحملات التي قام بها السعديون على تلمسان بعد وفاة محمد الشيخ حيث أراد أبو محمد عبد الله تحقيق مشروعه أبيه

1 . الشيخ عدة: المرجع نفسه ، ص 248.

2 . توفيق المدني: المرجع السابق، ص 360.

3 . الشيخ عدة: المرجع السابق، ص248.

التوسعي في الجزائر بالاستيلاء على تلمسان وضمها إلى ممتلكاته وكان ذلك في سنة1558م[3]، واعتمد السلطان المغربي في ذلك على التحالف مع الاسبان، فاتفق مع فيليب الثاني ملك اسبانيا على مهاجمة الجزائر معا وفي آن واحد فقام الاسبان بمهاجمة مستغانم من البر والبحر، ومن جهة الأخرى هاجم الجيش السعدي تلمسان واستولى عليها، إلا أن حسن باشا تصدى للإسبان وتمكن من طردهم في معركة أوت 1558م، وعند سماع السلطان السعدي نبأ انتصار حسن باشا واسترجاعه مستغانم قرر الانسحاب من تلمسان قبل وصوله اليها[1].

2 – وضع الحدود الجزائرية المغربية في العهد العلوي _العثماني :

أ – حدود الدولة العلوية ونسبهم:1050هـ–1640م :

يعود نسب هذه الأسرة إلى علي ابن أبي طالب، وفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم، قدم من هذه السرة المولى حسن الذي نزل سلجماسة.[2] قادما من الحجاز حيث كان هذا الشريف مؤسسا دينيا واستراتيجيا، عرف على المولى حسن الصلاح والعلم الغزير حيث أقبل الناس عليه، عرف العلويين بسجلماسة عناية من طرف السلطات الحاكمة[2].

وتعود ظروف تأسيس الدولة العلوية إلى مجموعة من العوامل أسهمت في ظهورها، فانتشار الفوضى التي عمت المغرب إثر وفاة أحمد المنصور السعدي وصراع أبنائه على الحكم، جعل من القبائل المغربية تطمع في السلطة، هنا برز العلويون الذين طمحوا إلى نزع الخلافة من يد السعديين. وأول خليفة لهم كان محمد بن علي الشريف مؤسس الدولة . ب –اصطدم بالحركات القبلية الدلائيين الطامحين للسلطة.[3]

---

1 . الشيخ عدة: المرجع نفسه ، ص249.

2 . شوقي عطاالله الجمل : **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا – تونس– الجزائر)**، مكتبة الانجلو مصرية ، ط1 ،القاهرة مصر،1977،ص 209.

3 .محمد علي الداهش : **العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1656–1830)**، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الموصل، العدد 18، 1995 ، ص 162.

ب – النزاع بين العثمانيين والعلويين حول الحدود:

الحملات العلوية على الحدود الجزائرية:

استطاع محمد الشريف أن يبسط نفوذه في الجنوب المغربي، وبات يطمح لبسط نفوذه في الشمال الشرقي مستغلا صراع السعديين على الحكم.

و بعد أن فشل في الاستيلاء على فاس ومكناس وافتكاكهما من أيدي الدلائيين[1]، وجه أنظاره نحو الجزائر حيث بايعته الأحلاف، فقصد وجدة وقام بغارات على القبائل في طريقه نحو الشرق. حين وصل نبأ ذلك لأحمد باشا حاكم الجزائر جهز جيشا للذود عن تلمسان. وعند وصول الجيش الجزائري انسحب محمد الشريف إلى وجدة، فقام أحمد باشا باستدعاء جيشه وأمره بالرجوع لأحواز الجزائر، وعقب ذلك أرسل الباشا وفدا للمغرب الأقصى يحذر فيه السلطان العلوي حيث تضمن عهدا كتابيا حمله إليه عبد الله النفزي، جاء فيه عدم قطع محمد الشريف وادي التافنة[2] .

ورغم ذلك نقض السلطان العلوي العهد وهاجم تلمسان، فتصدى له القائد شلبي وطرده إلى سجلماسة، بعد كل هذه الغارات التي قام بها محمد الشريف على حدود الجزائر مدنها وقبائلها راجع موقفه من مخططاته التوسعية في الشرق، سبب ذلك حسب المؤرخين هو عدم قدرته على مواجهة العثمانيين عسكريا، اذ كان يغير ويفر ومن بين أسباب عجزه عن التوسع في الجزائر هو عدم امتلاكه مناطق نفوذ في الشرق بالإضافة الى افتقاره الى جيش منظم وقبائل منضوية تحت رايته يستند عليها . ويرجع ذلك الى الحركة الدلائية التي جعلت من المغرب الأقصى كيانات سياسية متفككة ومستقلة عن بعضها مثل: فاس ومكناس وسلا.[3]

الغارات الحدودية في عهد المولى اسماعيل:

---

1 . **الدلائيون** : هم فرقة من قبيلة مجاط الصنهاجية الرانسية، يرجع أصلهم الى جدهم أبو حفص عمر ثالث أجداد أبي بكر بن محمد المعروف بحمي بن السعيد، أسس الزاوية سنة 974هـ، وملك فاس ومكناس 1351هـ، **الناصري**، المصدر السابق ،ج7،ص 37.

2 . المكي جلول: المرجع السابق، ص ص107 – 108 .

3 . الشيخ عدة: المرجع السابق، ص 253 .

حكم المولى اسماعيل بعد وفاة المولى الرشيد حاكم فاس في 16ذي الحجة 1082هـ\1671م،وبعد أن تمكن من اخماد التمردات الداخلية التفت نحو الشرق حيث عمل على تحريض المتمردين في تلمسان ضد الحاكم العثماني لمن محاولاته باءت بالفشل اذ تصدى له.

فرد عليه الجزائريون من نفس جنس العمل فقاموا بدعم حركات التمرد وإثارتها ضده فانشغل بمحاولة القضاء على الدلائيين. في مراكش وبعدها تفرغ للجزائريين حين أدرك أنهم كانوا وراء اثارة التمردات فجهز حملة وزحف بها نحو الجزائر سنة 1090هـ\1679م، وفي طريقه انضمت له عدة قبائل حتى بلغ نهر الشلف فتصدى له الجزائريين والأتراك وانسحبت القبائل المرافقة له فاضطر لطلب الصلح والرجوع الى ما وراء حدوده واقام الحصون بينه وبين الجزائر بغية المراقبة والدفاع. ومن جهة أخرى تفرغ لإخضاع ابن أخيه محرز في منطقة السوس الذي تعاون مع الأتراك.[1]

إن تعرض المولى اسماعيل للهزيمة في بدايات حكمه جعله يتخذ موقف الدفاع حيث عمل على انشاء تلك الحاميات في المراكز الاستراتيجية على الحدود مع الجزائر، مخافة الأطماع التوسعية للحكام العثمانيين التي رفضها سلاطين المغرب قبله . فتمسك بعدم اعلان الولاء لهم واحتفظ بلقب أمير المؤمنين، وجاء من هذا المنطلق الديني رغبة السلطان المغربي في التوسع على حساب الجزائر بضم تلمسان ووهران ومناطق التخوم،[2]وفي سبيل ذلك حاول التعاون مع بايات تونس لوضع حد للنفوذ العثماني في الجزائر، وتحقق له ذلك عندما جهز حملة واتجه نحو وهران عام 1691م، مكونة من عشرة آلاف مقاتل من المشاة وثلاثة آلاف فارس، الا أنه فشل فشلا ذريعا بسبب تطور الجيش العثماني الذي تصدى له بالمدفعية قرب وادي ملوية وتم على اثر ذلك ابرام معاهدة وجدة التي ارجعت الحدود الى مسارها الأول وأبقت على مناطق النفوذ ذاتها بين البلدين.[3]

---

1 . الشيخ عدة: المرجع نفسه ، ص253.

2 . . ينظر الملحق رقم 10.

3 . محمد علي الداهش: المرجع السابق، ص166 .

وفي محاولة أخرى من محاولات الاغارة على الحدود الجزائرية قام المولى اسماعيل مرة اخرى بالاتفاق مع باي تونس سنة 1692م الذي يكن العداء الشديد للحكم العثماني في الجزائر ؛ حيث حاولا محاصرة الوجود العثماني إلا أن سوء التنسيق بين الجيشين أدى الى فشل هذه المحاولة وتمكن حكام الجزائر من دحرهما، ثم وجه أنظاره صوب المغرب وألحق الهزيمة بقواته مما جعل المولى اسماعيل يطلب صلح ويرسل وفدا إلى الجزائر برئاسة الفقيه أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي لعقد هدنة، وبقي الوضع بين البلدين متوترا حتى عام 1697م[1].

ومع مطلع القرن الثامن عشر وبسبب انشغال الدولة العثمانية بإخماد التمردات الواقعة في مناطق نفوذها بأوروبا، رأت أنه من الأنسب تهدئة الأوضاع في الجنوب الغربي للمتوسط، فأرسل السلطان العثماني مصطفى الثاني وفدا إلى السلطان المغربي يعرض عليه الصلح مع الجزائر فأمتثل له وعمل به. ورغم ذلك عاد للإتفاق مرة أخرى مع باي تونس من جديد ضد الجزائر عام 1700م، في محاولة للاستعداد للهجوم، واخذ يدعمه دعما ماليا وعسكريا لشن هجومه، فقام بالهجوم سنة 1701م إلا أنه هزم شر هزيمة وعاد لإقرار بمعاهدة التافنة ؛ بعد أن باءت محاولات السلطان المغربي بالفشل في ضم أي منطقة من مناطق الحدود، ووقوف الأتراك له بالمرصاد ذهب إلى تأليب الداخل الجزائري ضدهم حيث قام بتشجيع الطرق الصوفية كالطريقة الدرقاوية والتجانية على شق عصا الطاعة وعدم الخضوع لسلطتهم، قصد اضعاف العثمانيين، وقد تميزت فترة المولى اسماعيل بالعديد من الصراعات مع جيرانه العثمانيين وجدت في الوثائق التركية والفرنسية، رغم الإتفاق الذي جري بينهما على أن يكون وادي التافنة حدا بينهما[2] واستمر التوتر قائما بين المغرب الأقصى جارته الشرقية إلى مطلع القرن التاسع عشر.

---

1 . محمد علي الداهش : المرجع نفسه ، ص167.

2 . عبدالهادي التازي **التاريخ الدبلوماسي للمغرب من اقدم العصور الى اليوم** ،الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية د ط ،1988،مج 9 ، ص13.

وعند وقوع الجزائر العاصمة تحت الاحتلال الفرنسي ووصول الفرنسيين وهران وسقوطها تحت نفوذهم، استغل المغرب الفرصة ونصب احد اقارب السلطان المغربي المولى علي حاكما على تلمسان لكنه لم يحكم إلا أربعة شهور فقط ، أمام هذه التدخلات من جانب السلطان المغربي والتعدي على حدود الجزائر الغربية، وبعد أن تأكدت فرنسا من نوايا المغرب التوسعية أرسلت رسالة حادة اللهجة وجهها الجنرال كلوزيل لسلطان المغرب طلب منه فيها سحب قواته من الأراضي الجزائرية[1].

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على سوء نية السلاطين المغاربة تجاه الجزائر ورغبتهم الشديدة في التوسع في الحدود الغربية منتهزا ضعف الجزائر في محاولة منه ضم الأقاليم الغربية وجعلها تحت سلطته.

1 . برابح محمد الشيخ: المرجع السابق، ص4.

ملخص الفصل

من خلال تطرقنا للجذور التاريخية للحدود الجزائرية المغربية وتتبعنا لمسارها التاريخي وفق الحقب والدويلات المتعاقبة على الدولتين، خلصنا الى القول بأن وضعية الحدود طالما كانت محل نزاع وخلافات نابعة من الرغبة الجامحة في تغيير كل طرف لخارطته السياسية وتغيير معالمها على حساب الآخر، فنجد أن الزيانيين وقفوا دائما موقف المدافع عن ممتلكاته أمام أطماع جيرانهم المرنيين الطامحين لضم تلمسان وما جاورها لسلطانهم، حيث عرفت هذه المرحلة جملة المفاوضات وأحيانا أخرى غارات.

أما في العهد السعدي العثماني فنجد أن السعديين كانوا أكثر جرأة وعزما على تغيير هذه الحدود لصالحهم حيث نقلوها الى شرق وادي ملوية، كما أنهم رفضوا التواجد العثماني حكمه في الجزائر معتبرين أنفسهم الأحق بها، ولم يدخر السعديون جهدا في نيل مبتغاهم حتى أنهم لجأوا للتحالف مع الاسبان ليمكنوهم من تحقيق حلمهم في التوسع نحو الشرق.

ولم تهدأ الحدود في عهد العلويين الذين واصلوا على درب أسلافهم، إذ حرصوا على نقل حدودهم الى شرق وادي ملوية، وعرفت بذلك المنطقة حروبا بين البلدين إلى أن دخلت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي ، أين ستدخل مسألة الحدود بين البلدين مرحلة جديدة .

الفصل الأول:

أولا: تداعيات الاحتلال الفرنسي للجزائر على أوضاع الحدود الجزائرية المغربية من 1830 - 1844م

أولا : النفوذ المغربي المباشر في الإقليم الغربي الجزائري .

ثانيا: النفوذ المغربي غير المباشر في الإقليم الغربي الجزائري .

تمهيد

ظلت الأطماع المغربية في تمديد خارطتها السياسة على حساب الإقليم الغربي الجزائري قائمة وهو ما يوضح ملامح التجذر في الخلاف الحدودي بين البلدين ، الذي ترجمته ردود الفعل المغربية على احتلال فرنسا للجزائر والتي تجلت في محاولات بسط النفوذ المغربية على الإقليم الغربي الجزائري والأطماع المغربية في نقل الحدود المغربية إلى ما وراء نهر ملوية الذي برز بوضوح من خلال الاحتلال المغربي المباشر لتلمسان ؛ كانطلاقة للتوسع المغربي في الأراضي الجزائرية ، وتمدد الخارطة السياسية المغربية على حساب الأراضي الجزائرية ، وقد كان لهذا الاحتلال تبعات أبرزها التصادم الفرنسي المغربي في الإقليم ؛ بالإضافة إلى الدعم المغربي لمقاومة الأمير عبد القادر الذي أدخل الحدود الجزائرية المغربية مرحلة جديدة.

أولا : النفوذ المغربي المباشر في الإقليم الغربي الجزائري

1-الاحتلال المغربي للإقليم الغربي الجزائري .

ابان الغزو الفرنسي للجزائر وفي ظل الأجواء التي واكبته من سقوط السلطة المركزية وانفصام عرى الدولة أصبح سكان الإقليم الغربي يبحثون عن سلطة يرفعون تحت غمارها راية الجهاد ضد المحتل الفرنسي، [1]خاصة بعدما سارت القوات الفرنسية نحو وهران في أوت 1830 م بقيادة أميدي بورمون "Amidié De Bourmont " [2]، ومع انعدام الأمن واضطراب الأوضاع في الإقليم الوهراني والتي باتت تنبئ بالاجتياح الفرنسي للإقليم؛[3] قام أعيان تلمسان بالاتصال بعامل وجدة والمراقب للأحداث على الثغور الأمامية فيها؛ لتقديم بيعة رسمية تعبيرا عن لجؤهم [4] لطلب الحماية من السلطة المغربية، وذلك عن طريق ارسال بعثة جزائرية مكونة من مجموعة من الشيوخ والمرابطين [5]محملة بالهدايا إلى السلطان المغربي[6]؛ ولكن السلطان المغربي لم يوافق إلا بعد ستة أشهر من هذا الطلب [7] بحجة أن الجزائر ما زالت تابعة للسلطان العثماني و تخوفا من فرنسا، [8] إلا أن سكان تلمسان تمكنوا

---

1. قادة دين : (الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ) ، **مجلة عصور الجديدة** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2 ،:أبو القاسم سعد الله، العدد 27، المجلد 7، 2017-2018، ص 214.

2. فارس العيد : "علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس (1848م-1930م)"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حمدادو بن عمر، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 ، أحمد بن بلة ، نوقشت سنة 2017م، ص 17 .

3. محمد بن جبور : "**الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر (1830-1847)** من خلال وثائق الأرشيف المغربي "، إشراف محمد موفقس، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران نوقشت سنة 2013م،ص 66.

4. اسماعيل مولاي عبد الحميد العلوي : **تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد**، د ن،ط1، وجدة، 1985،ج1،ص 100.

5. **المرابطين**: عرف عند المغاربة بالرجل الصالح والتقي وهو سائد إلى يومنا هذا في عرف سكان المغرب العربي، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، 169.

6. بسام العسلي: **الأمير عبد القادر الجزائري1222-1300هـ /1807-1880م**،دارالنفائس،ط1، بيروت، 1980م،ص 28.

7. محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 68.

8. المكي جلول : المرجع السابق، ص 129.

في النهاية من اقناع السلطان المغربي والرد على العلماء الفاسيين الذين اقترحوا على السلطان رفض البيعة؛ بأنه من حقهم الانفصال عن السلطة العثمانية التي أضحت عاجزة عن حمايتهم نضرا للأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية من وضعية متدهورة،[1] ونظرا لبعد المسافة بينهم وبين العثمانيين في اسطنبول [2].

ولكن السؤال المطروح هل هذه المبررات تصوغ للسلطة المغربية بسط النفوذ على الأراضي الجزائرية، خاصة مع الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر بسقوط العاصمة الجزائرية ودخول المستعمر الفرنسي الذي كان لايزال أمرا حديثا على الجزائريين ؟.

تشير بعض الدراسات إلى أن المغرب اغتنم الفرصة والظروف الصعبة التي كانت تعانيها الجزائر، وأن هذه الخطوة تؤكد نضرة العداء والرغبة في التوسع ومد الحدود المغربية على حساب الأراضي الجزائرية؛ وذلك بإلحاق المخزن المغربي بعض الأقاليم الجزائرية الغربية ومدنها بوصايته؛ مستغلا حالة الاحتلال التي تعرضت لها الجزائر، ومتجاهلا صدمة الجزائريين وارتباكهم [3]، فهو يرى في وضع الجزائر فرصة مهمة لتوسيع مملكته [4]، مستغلا الوضع ليتجاوز خط ملوية واصلا إلى تلمسان [5] .

فمع أن السلطان المغربي كان يظهر الحياد في النزاع الجزائري الفرنسي؛ إلا أن رجال الزوايا والطرق الصوفية أظهروا مساعدات للبعثات الدبلوماسية الفرنسية في تونس والمغرب بتقديم معلومات لهم عن الحالة الداخلية الجزائر وبذلك ساهموا في تسهيل احتلال الجزائر فبمجرد معرفته بسقوط الجزائر ، ودخول الجيوش الفرنسية إلى العاصمة بعث السلطان المغربي إلى الجنرال كلوزيل"لBERTRAND Clauzel" معبرا عن فرحته بالانتصار على الجزائر وآمال في توسيع حدوده المغربية دون عائق [6]، ثم انتقل إلى مكناس لمتابعة الأمور

1. اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 103.
2. فارس العيد : المرجع السابق، ص 18.
3. برابح محمد الشيخ : المرجع السابق، ص 3.
4. محمد بن جبور : المرجع السابق، ص، 68.
5. قادة دين : المرجع السابق، 214.
6. المكي جلول : المرجع السابق، ص ص 127- 128.

عن قرب وهناك استقبل الوفود القادمة من تلمسان [1] ، الوفد الأول برئاسة محمد بن نونة رئيس حضر تلمسان إلى عامل وجدة وقد لجأ إليه الوفد بعد أن اشتد الصراع بين الأتراك والكرا غلة طالبين منه فض النزاع والانضواء تحت لواء السلطان ثم توجه وفد أخر إلى السلطان بمكناس يطلب الانضواء إليه [2] وإلحاق المدينة بالمغرب الأقصى بهدف إيقاف الزحف الفرنسي فقبل البيعة وكلف قادته بتجهيز حملة على تلمسان، وقام باستحداث منصب خليفة السلطان بتلمسان [3]، وعين ابنه المولى علي على رأس 5000 جندي [4]وعسكر هذا الجيش بتلمسان، [5] وطلب من عامل وجدة ادريس الجراري مرافقته إلى تلمسان لمساعدته في توطيد الحكم هناك،[6] وسارعت القبائل إلى إعلان الولاء للسلطان [7]. [7].

ولما علم الجنرال كلوزيل قائد الجيوش الفرنسية في الجزائر احتج أمام السلطان المغربي بقوة في ديسمبر 1830م بواسطة أوفراي "OUVRAI" قائد الأركان، وفي 7 نوفمبر 1830م وصل موكب خليفة السلطان إلى تلمسان ومعه القوات المغربية، وخرج سكانها لاستقباله باستثناء الكورو غليين الذين رفضوا الدخول في طاعته، ولم ينزلوا من قلعة [8]المشور [9]، ثم نزل خليفة السلطان وقادة جيشه في قصر الباي قارة سليمان [10].

---

1. قادة دين : المرجع السابق، ص 128.
2. حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة**، تع محمد بن عبد الكريم، بيروت، 1972م، ص219-220.
3. المكي جلول : المرجع السابق، ص 129 .
4. بسام العسلي: المرجع السابق، ص 28.
5. قادة دين : المرجع السابق، ص 128.
6 . الناصري ، المصدر السابق، ج 9 ، ص 29.
7 . بسام العسلي: المرجع السابق، ص 28.
8 . فارس العيد، المرجع السابق، ص 19.
9. **المشور**: قلعة محصنة عبارة عن مدينة داخل مدينة تشمل الجزء الأعلى الجنوبي من تلمسان، بها مسجد وحمام ويخترقها مجرى مائي، وبها ثكنة عسكرية ينظر Acour: L'occupation marocaine de tlemcin,1830- ، 1836 R A , Alge , OP 52 ,1908 , p p 34 .
10 . فارس العيد، المرجع السابق ، ص 19.

وقد أعلنت معظم قبائل إقليم وهران الولاء والطاعة للسلطان،[1] وسارعت كل البلاد للاعتراف بسلطته، حتى أن الخطبة صارت تعلن باسم سلطان المغرب في كل المساجد وصار يعتقد بأن الجزائر خضعت للسلطة المغربية بطريقة سلمية [2]، ولكن هناك من كان يرفض بيعة السلطان وتدخله في شؤون القبائل الجزائرية، ومن بينهم شيخ الدوابر مصطفى بن اسماعيل، ورئيس الزمالة مورسلي، [3] مع ذلك كان المولى عبد الرحمان يبذل قصار جهده لدعم إقليم وهران بالعدد والعدة والمال، وتوالت البعثات، بالإضافة إلى إرسال الكسي والرايات والاعلام الإمدادات العسكرية لاستمالة القبائل والحث على الدخول في البيعة [4] ولبسط السيطرة على تلمسان [5]وقد طلب المولى عبد الرحمان من خليفته دعم نفوذ السلطان الأدبي، وباستعمال السلاح إذا دعت الضرورة إلى ذلك [6].

وقد جاء اختيار شيخ الزاوية الوزانية التي كان لها أتباع ومريدون في وهران لتهيئة الظروف للسيطرة على تلمسان ثم إقليم وهران، ما يسهل كسب ثقة القبائل الجزائرية لضمان التفافها حول السلطة المغربية خاصة وأن موقف الأتراك من الوجود المغربي في تلمسان كان الرفض والانعزال في قلعتهم بالمشور [7].

واستمر السلطان في تعزيز نفوذه في تلمسان وتوسيعه بالجزائر فأرسل إلى كل القبائل بالمغرب لتجند كل قبيلة حصتها لجمع جيش كبير؛[8] ففي ديسمبر 1830م أرسل السلطان المغربي 300 فارس مدعمين من الجيش المغربي، كما حرص على توجيه القبائل المغربية

---

1. محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 70.
2 . شارل هنري تشرشل : **حياة الأمير عبد القادر** ، تر أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر ، دط ، تونس ، 1974. ص 54.
3. محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 71.
4 . الناصري : المصدر السابق،ج9 ، ص ص 31-32.
5 . محمد بن جبور: المرجع السابق، 71.
6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 130.
7 . محمد بن جبور، المرجع السابق، ص ص 73-75.
8 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 130.

للسيطرة على الأراضي الجزائرية؛ فقد طالب قبائل بني مطير بالتوجه نحو معسكر مشددا على دعمهم بالمؤون والمدفعية وخيرة الفرسان [1].

2 -التصادم الفرنسي المغربي في الإقليم الغربي الجزائري :

في 31 جانفي 1831م دعم السلطان المولى علي في تلمسان ب 554جندي، ما جعل عدد قوة الدعم المغربي في تلمسان تصل في شهر واحد إلى أكثر من ألفي مغربي ليصل الجيش المغربي في تلمسان حسب [2]دي لا بورط [3]إلى حوالي 8000 رجل، كما أكد دي لابورط الذي كان يراقب كل التحركات المغربية ويبلغ الحكومة الفرنسية في رسائله لها؛ أن السلطان المغربي كان حريصا كل الحرص على توجيه الإمدادات والمؤن العسكرية نحو تلمسان، وأنه أمر كل قبيلة مغربية بتجنيد مائة فارس، كما أشار في رسائله أن الإمدادات الحربية إلى تلمسان كان يشرف عليها 2000مغربي [4].

وقد جاء في تصريح الماريشال كلوزيل في أحد رسائله التي وجهها إلى وزير الخارجية بسبب تدخل المغرب في الجزائر " ...لي أدلة تجعلني أعتقد بأن سلطان المغرب كان يشجع مشروع مولاي علي وذلك إما بسبب الإشاعات التي روجها بعض الولاة الأجانب حول احتمال أن القوات الفرنسية سوف تغادر الجزائر أو أن الحكومة الفرنسية لا تولي اهتماما لانتهاك أراضي جزائرية ، لذلك أقبل على ضم المدن والأقاليم الجزائرية ..."[5] .

لقد دفعت التقارير التي بعث بها دي لابورط"DE LABOURT " إلى إثارة قلق السلطات الفرنسية، فقد دفعت وزير الخارجية سيباستياني إلى تحذير الملك لويس فليب من خطورة التحركات المغربية وتواجد الجيش المغربي بتلمسان، ومضاعفة الإمدادات الموجه

---

1 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص ص 71-72.

2 . محمد بن جبور: المرجع نفسه ، ص ص 71-72.

3 . **دي لابورت (DELAPOT)** : مستشرق ذهب مع نابليون إلى مصر، هو موظف في قنصلية فرنسا في طرابلس وبيروت والمغرب (1830-1832) .نجيب العقيقي، **المستشرقون**، د ن، د ط ، القاهرة، 1964، ج 1، ص189.

4 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص ص 71-72.

5 . برابح الشيخ : المرجع السابق ص 4 .

لدعمه، مشيرا إلى عدد الجيش المغربي المرابط في تلمسان، وكان دي لابورط يبالغ في إحصائه للإمدادات، وفي وصفه لحجم القوة العسكرية في تلمسان بهدف اقناع حكومته بوضع حد للتحركات المغربية على الأراضي الجزائرية [1].

وقد أشار الجنرال كلوزيل إلى الإشاعة التي كان يروج لها بعض المغاربة ، ويقومون بنشرها، وهي خبر تكليف السلطان العثماني للمولى عبد الرحمان بمحاربة الفرنسيين وتخليص الجزائريين منهم، ثم منحه السيادة عليها، وقد أشار كلوزيل أن هذه الشائعات لقيت صدى كبير وساهمت في إضعاف سلطة باي وهران،[2] رغم عدم وجود نص صريح أو مكتوب يؤكد هذه الادعاءات[3] .

وفي ظل الرقابة الفرنسية الشديدة والتي بدأت منذ ديسمبر 1830م للتحركات المغربية في الإقليم الغربي، وصلت أخبار مغلوطة إلى السلطة الفرنسية عن المراسلات [4] التي جرت بين باي وهران والسلطان المغربي عبد الرحمان؛ فقد تسرب للقوات الفرنسية أن باي وهران في هذه المراسلات كان يطلب الخضوع للسلطة المغربية ورفض السلطان طلبه .ونتيجة فشل المراسلات التي تمت بين الباي والسلطان المغربي لجأت السلطة المغربية إلى تشديد الحصار على مدينة وهران، ما أدى إلى انحياز باي وهران إلى القوات الفرنسية والتي بدأت تجهز حملة لدخول وهران بعد تأكدها من فشل الباي في حماية وهران من السلطة المغربية[5]. المغربية[5].

وفي 4 جانفي احتلت المدينة بأكملها وأرغم الباي على تسليم المرسى الكبير، وقد أدى دخول القوات الفرنسية إلى وهران ببعض القبائل الجزائرية إلى إعلان الولاء إلى السلطة

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 72.

2 . تجدر الإشارة إلى أن باي وهران استغل فرصة احتلال الجزائر لبسط سلطته على بايلك الغرب ، وباعتباره تابعا العثمانيين قاوم تدخل السلطة المغربية في الإقليم ، وعمل على تحريض سكان تلمسان و قبائل الغرب على رفض مبايعة السلطان المغربي ، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص ص 74 – 75.

3. محمد بن جبور: المرجع السابق ، ص 77.

4 . كانت علاقة باي وهران متوترة مع قبائل الغرب الجزائري لذلك راسل المولى علي ليطلب من السلطان عدم قبول بيعتهم ولمساعدته في تحقيق السلم مع هذه القبائل ، ينضر محمد بن جبور المرجع السابق، ص ص 75 – 77.

5. محمد بن جبور: المرجع السابق ، ص 77.

المغربية [1]، كقبيلتي الدوابر والزمالة [2]، ولكن السلطة المغربية أصبحت في موقف صعب يعيق بسط نفوذها على تلمسان مع دخول الفرنسيين إلى وهران خاصة وأنها تواجه قوة أخرى في تلمسان وهم الأتراك العثمانيون الذين عادو وتحصنوا في مشورهم[3]، ومع ان القوات المغربية كانت تحاصر مدينة وهران و تحاول استمالة القبائل وتحذيرها من مغبة الخضوع للاستعمار إلا أنها فشلت في إخضاع الإقليم الغربي [4] .

ومنذ أن علمت فرنسا بخبر توجه قبيلتي الدوابر والزمالة لمبايعة المولى عبد الرحمان وجهت في سبتمبر 1830م إنذارا إلى السلطة المغربية أوضحت من خلالها أن مسألة تلمسان واخضاع القبائل المجاورة لها يعتبران دربا من المغامرة، وقد يتسببان في إفساد العلاقة بين فرنسا والمغرب، وفي 29 سبتمبر 1830م وجهت رسالة أخرى حذرت فيها السلطة المغربية من مسألة إخضاع سكان تلمسان وتحريض السلطان للقبائل[5]، كما قدم نائب قنصل فرنسا بالصويرة احتجاجا إلى محمد بن ادريس، ثم أرسل قنصل فرنسا احتجاجا مع قنصل اسبانيا إلى كاتب الجيش المغربي المختار الجامعي والي بن ادريس، ثم أرسلت وفدا برئاسة أوفراي "OVAIEI" إلى مكناس من أجل سحب المولى علي من تلمسان واصلاح الأضرار التي لحقت برعايا الجزائر ولم تأت هذه البعثة بنتيجة [6] .

---

1. محمد بن جبور: المرجع نفسه ، ص ص 77 – 78.

2. **قبيلتي الدوابر والزمالة:** عرفت بقبائل المخزن والدوائر، اشتقت من الإحاطة وكان المولى من القبائل التي قتلت كل خدمات البايلك مرورا من الضرائب وقد تمتعت القبيلتين بنفوذ سياسي وعسكري كبير في الإقليم الغربي و وهران كانت تعمل إلى جانب السلطة التركية، تمتعت بامتيازات كبيرة، كان يعتمد عليها الأتراك كقوة اضافية لإخضاع القبائل التي تخرج عن طاعتهم، وكانوا يعتمدون عليها في جمع الضرائب، ينظر محمد بن جبور المرجع السابق، ص 79 ، ينظر أيضا كمال بن صحراوي ، **معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن 19** (شخصيات ، أماكن أحداث ، معارك) ، ألفا للوثائق، ط1، الجزائر، 2020 م ، ص 89.

3 تجدر الإشارة إلى أن السلطان المغربي راسل قبيلتي الدوابر والزمالة ؛ حاول فيها اقناعهم بمبايعته مقابل احتفاظهم بنفوذهم كما حاول استمالتهم بتأكيده على أصلهم العربي وتميزهم عن العنصر التركي ولكنهم لم يعلنوا الخضوع للنفوذ المغربي إلا في ديسمبر 1830 ولكن السلطة المغربية اعتقلت زعيمي الدوابر والزمالة ونكتب ما أدى إلى تحالفهم مع ممثل بأي تونس الذي عينته القوات الفرنسية حاكما على المدينة ، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص80 ، ينظر أيضا الناصري ، ج9 ، المصدر السابق، ص ص 32-33.

4 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 81.

5 . محمد بن جبور : المرجع السابق ، ص ص 81- 83.

6 . المكي جلول : المرجع السابق ، ص ص131-132.

وقد ظهر التعنت لدى السلطة المغربية من خلال ردودها على هذه الرسائل؛ وذلك من خلال تأكيدهم أن سكان تلمسان مسلمين أحرار وانهم هم من استنجدوا بالسلطان المغربي ورغبوا في الدخول في إيالته، وكذب الادعاءات الفرنسية القائلة بأن فرنسا هي الوريث الشرعي للدولة العثمانية، وأشار إلى أن الأتراك إنما كانوا محتلين وارتكبوا مظالم عدة في حق الجزائريين وأن الله قد قهرهم بإخراجهم من البلاد، وقد أثارت هذه الرسالة غضب وسخط وزير الخارجية الفرنسي "سيباستياني" فحذر "دي لا بورط" من التساهل والتهاون في أمر تلمسان وأمره بالتنسيق مع الجنرال كلوزيل ووزير الحربية [1].

سارعت فرنسا لإظهار قوتها بإرساء سفنها الحربية في ميناء وهران؛ كرد على نوايا المغرب التوسعية، و تحولت مقاليد الأمور من الدبلوماسيين إلى العسكريين، فقد بدأ الجنرال كلوزيل بالتحرك ووجه إنذارا إلى سلطان المغرب بالانسحاب نهائيا من إقليم وهران أو إعلان الحرب عليه باحتلال الأراضي وقصف المدن المغربية، وعندما لم يتلق ردا من السلطان المغربي جهز حملة عسكرية بقيادة الجنرال دابريمون؛ لإرغام القوات المغربية على الانسحاب إلى ما وراء حدود بايلك الغرب [2]دون التخلي عن قطعة منه[3] .

وقد قام الجنرال كلوزيل بالضغط على السلطان المغربي لسحب قواته من تلمسان حيث قام في 30 نوفمبر 1830 بمراسلة قنصل فرنسا في طنجة ديلابورط وطلب منه ابلاغ السلطان برسالة شديدة اللهجة لسحب قواته من تلمسان، وفي 3 جانفي عاود جنرال كلوزيل تهديداته بإرساله للضابط أوفراي "OUVRIE " شخصيا [4] الذي وصل إلى طنجة على متن سفينة حربية يحمل إنذارا للسلطان المغربي ويأمره بسحب قواته من إقليم وهران وأنه لابد للسلطة المغربية أن تقدم الترضية التامة لفرنسا، وأن لا تعارض احتلالها لوهران وأن تتعهد بتقديم كل التعويضات عن كل الأضرار التي لحقت بالقوات الفرنسية من جراء تواجد القوات المغربية بالإقليم، وقد حذر من مغبة رفض الأوامر الفرنسية، وهدد بمهاجمة

1 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 84.

2. الجنرال كلوزيل بعد احتلاله للمرسى الكبير بوهران تثاقل في ارغام السلطة المغربية عن سحب قواتها من وهران ، لأنه كان ينتظر الأمر من السلطة الفرنسية في باريس ،ينظر: محمد بن جبور ، المرجع السابق، ص 84 .

3 . محمد بن جبور : المرجع السابق ، ص 84.

4 . فارس العيد : المرجع السابق، ص 20.

القوات المغربية في وهران وفرض الحصار على الموانئ المغربية [1]، واحتلال بعض الاراضي المغربية إن لم يسحب قواته [2].

وقد رفض السلطان استقبال المبعوث الفرنسي ، ما أدى إلى تأزم الوضع وفي 30 ديسمبر بعث وزير الخارجية الفرنسي برسالة تهديد أخرى، ووصلت هذه التهديدات إلى السلطان المغربي، وقد تعامل معها بسلبية ولم يهتم لها، وأرسل إلى خليفته بتلمسان حذره من الخضوع للتهديدات الفرنسية، وضرورة التعامل معها بصرامة؛ بغلق كل المنافذ والأبواب، والتمسك بمدينة تلمسان، ووضع حدود للأطماع الفرنسية [3] .

وقد أدى عدم استجابة السلطات المغربية للتهديدات الفرنسية بوزير خارجية فرنسا الكونت سبستيان "Sébastian" ببعث مذكرة باسم الحكومة الفرنسية، يطالب فيها السلطان بالانسحاب من تلمسان ، [4] كما وجه وزير الخارجية الفرنسي تعليمات إلى "دي لابورط" لتحذير لسلطان المغرب من مغبة افساد العلاقة مع فرنسا والحرص على إصلاح ما فسد وقامت سفن حربية فرنسية بمناورات عسكرية على سواحل مدينة تطوان لإبراز قوة فرنسا ورد اعتبارها، الذي اعتبرته قد أهين بعد تعدي المغرب على الإقليم الغربي للجزائر والذي أصبح ضمن حدودها باحتلالها للجزائر، فقد بعث "دي لابورط" برسالة إلى المولى عبد الرحمان في 31 جانفي 1831م، عبر فيها عن غضب فرنسا بسبب تدخل قواته في تلمسان و الاستيلاء عليها واعتبر أن السلطة المغربية لا تتعمد افساد العلاقة مع فرنسا، واقترح محاولة السلطة المغربية إصلاح ما فسد [5] وقد كان الرد المغربي على رسالة دي لابورط بمحاولة تخفيف حدة التوتر بين فرنسا والمغرب، ووضع حد للخلاف عن طريق التأكيد على حسن نواياه من دخوله تلمسان، و محاولة إبراز مبررات التواجد المغربي في تلمسان مؤكدا أن أهل تلمسان قد بايعوا السلطان المغربي وطلبوا اللجوء له، وبما أنهم ينتمون إلى نفس الدين وهو الإسلام وجب عليه حماية من بايعه ومحاربة من ارتد عن البيعة

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 84.

2 . فارس العيد : المرجع السابق، ص 20

3 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص ص 83-85.

4 . فارس العيد : المرجع السابق، ص 20

5 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 86 .

باعتباره مرتدا عن الدين، واستند إلى حجج وبراهين شرعية، وأكد على أن تلمسان من حق المغاربة تاريخيا، وأنها كانت من قبل ملكا لأجداده [1].

وقد رد وزير الخارجية الفرنسي على موقف السلطان المغربي، بالبدء بالقيام بالإجراءات اللازمة، وأعطى المغرب فرصة مدتها 15 يوما، وفي حال عدم استجابته للمطالب الفرنسية بانسحابه من تلمسان، هدد بإرسال سفينة حربية إلى ميناء طنجة لإرغامه على القيام بذلك، وأمر وزير الدفاع الفرنسي؛ بتعزيز القوات الفرنسية بوهران للاستعداد لأي مواجهة محتملة مع المغرب[2]، وأمام هذا الضغط الفرنسي، والاضطرابات التي أحدثها المولى علي بالمنطقة [3]اضطر المولى عبد الرحمان إلى الانسحاب من مدينة تلمسان [4] في 8 مارس 1831م [5]، وأمر قواته بالانسحاب [6] إلى ما وراء الحدود المغربية [7]، وقد كان انسحابه بعد تخوفه من الإنذار الذي وجهته له السلطات الفرنسية [8]، وثورة معظم القبائل ضد الجيش المغربي ما اضطره للخروج من المدينة والعودة إلى المغرب[9] .

ولكن السلطان المغربي لم ييأس من بسط نفوذه على الإقليم الغربي الجزائري[10]، حيث كانت رسالة الأمر بالانسحاب التي وجهها السلطان المغربي إلى خليفته تشير إلى عدم التخلي النهائي للسلطان المغربي على الإقليم [11]؛ فقد أمر خليفته بتحويل كلمة الأشياخ

---

1 . محمد بن جبور : المرجع نفسه ، ص 86 .

2 . نفسه ،ص ص 86-87.

3 . فارس العيد : المرجع السابق، ص ص 20- 21.

4 . هنري تشرشل: المصدر السابق ، ص 54.

5 . فارس العيد : المرجع السابق، ص 21.

6 . الناصري: المصدر السابق، ج9 ، ص 33.

7 . بسام العسلي : المرجع السابق، ص 28.

8 . هنري تشرشل : المصدر السابق، ص 54.

9 . المكي جلول، المرجع السابق، ص 132 .

10 . المكي جلول : المرجع نفسه، ص 132.

11. تشير بعض الدراسات إلى أن انسحاب القوات المغربية من الإقليم كان نتيجة تجاوزات ورفض العناصر التركية لهم، أما الكتابات المغربية فأرجع سبب انسحابهم إلى فشل المغاربة في وسائل الإقناع الديني، وفشل الإمدادات المتوالية بسبب أعمال النهب والاضطرابات الناتجة عن اختلال المؤسسة العسكرية ، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص ص 91-92 ، ينظر أيضا اسماعيل العلوي، المرجع السابق، ص100.

وسيادتهم مع عامل وجدة [1]، كما أن انسحاب السلطة المغربية لم يسمح للقوات الفرنسية بالسيطرة على إقليم وهران الذي كانت ظروفه تتعقد لأن القبائل لم تتحالف معهم [2] .

ومع التحركات الفرنسية في البحر المتوسط، قرب سواحل مدينة تطوان أمر المولى عبد الرحمان بتعزيز حامياته خاصة على سواحل مدينة تطوان، وأمر بحشد القوى في المدن والقبائل وتموينها بالذخيرة والسلاح؛ استعداد لمواجهة الأخطار، وقد علمت السلطات الفرنسية بهذه الاستعدادات الأمر الذي جعلها متأكدة من أن المولى عبد الرحمان مازالت لديه نية الرجوع إلى تلمسان [3] التي دام بقاءه فيها ستة أشهر، ورغبته في التوسع في الغرب الجزائري، لاعتقاده أن الوجود الفرنسي في الجزائر مؤقت [4] .

وما يؤكد ذلك تعينه لعامل مدينة فاس محمد بن العامري [5]خليفة على تلمسان ودعوته للقبائل الالتفاف حوله [6]، وتوجهه في حمله على الإقليم الغربي في بداية أوت بقوة عسكرية قوامها 300 فارس، ووصل إلى تلمسان في 16 أوت 1831م،وقد حاول إخضاع أهالي مستغانم [7]، و لكنه فشل في إخضاع مستغانم ووهران [8] واتخذ من معسكر عاصمة له ومقرا ومقرا لتسيير بايلك الغرب[9].

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 96.

2 . محمد بن جبور :المرجع نفسه ، ص 96.

3 . الظروف لم تكن مهيئة للرجوع إلى تلمسان بسبب الاضطرابات والتمردات العسكرية التي شهدها فاس عقب انسحاب انسحاب السلطة المغربية من تلمسان وبعد هدوء الأوضاع تسنى للسلطة المغربية التفكير في العودة إلى الإقليم الغربي الجزائري خاصة بعد الحاح الوفد الجزائري الذي أرسله محي الدين بالإضافة إلى ترديات غزو الفرنسيين ومقاومة السكان لهم ، ينظر ، محمد بن جبور، المرجع السابق، ص ص 87-88.

4 . محمد بن جبور: المرجع السابق ، ص، ص 87، 91.

5 . **محمد بن العامري** : هو أبو عبد الله محمد بن العامري قائد من أوالد يحي، شريف قبيلة بني حسن بمنطقة القنيطرة المغرب، ينظر الناصري، المصدر السابق، ج 9، ص ص 135، 158.

6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 132.

7 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص ص 98-101.

8 . محمد بن جبور : المرجع نفسه، ص 106.

9 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 133.

وبدلا من تلمسان التي واجهته فيها عدة مشاكل[1] ، ما جعل "بواي" يشير في رسالة إلى إلى حكومته أن العامري قد أضر كثيرا بمصالح فرنسا في الإقليم الغربي وبضرورة وضع حد لنشاط المغاربة وطردهم من المدن التي سيطروا عليها[2].

وقد بدأت قوات العامري بشن هجماتها على مدينة وهران ابتداء من 8 أكتوبر 1831م، تعرضت فيها وهران لهجمات متتالية استمرت حتى 23 اكتوبر [3]وضرب الحصار عليها ستة أسابيع وفي رواية أسبوعين،[4] ما مكنه من عزلها، ثم حول أنظاره إلى مدينة مستغانم لكنه لم يتمكن من اخضاعهما وتوجه إلى معسكر [5]؛ ما سهل مهمة فرنسا في تحويل مستغانم إلى محمية تابعة بصفة مباشرة إلى حاكم وهران الفرنسي، وبدأ ضغط القوات الفرنسية للقضاء على النفوذ المغربي بالجزائر يتزايد[6] ببعثها لسفينتين حربيتين إلى ميناء طنجة المغربية في 18 نوفمبر 1830م، وقام الملك الفرنسي لويس فليب بإرسال الكونت "شارل ديمولي" سفيرا فوق العادة محملا بمذكرة مفادها تهديد شديد اللهجة تطالب السلطات الفرنسية السلطان عبد الرحمان بسحب قواته من الغرب الجزائري وإلا فستقوم القوات الفرنسية بقصف ميناء طنجة وجميع المدن الساحلية المغربية [7].

قدمت فرنسا احتجاجا على حصار بن العامري لوهران، وطلبت سحبه من الجزائر لكي تبقى المهادنة بين البلدين وكان جواب السلطان أن سكان الجزائر قد قدموا له البيعة من قسنطينة إلى تلمسان وأنه قبل بيعتهم لأنهم مسلمين؛ فأرسلت فرنسا بعثة إلى مكناس

---

1 . دل اختيار العامري لمعسكر مركزا لنشاطه بدل تلمسان عن إصراره على محاربة الفرنسيين في وهران و قطع الطريق المؤدية إلى الجزائر عليهم وقد بادر سكان إقليم التيطري إلى زيارته وتقديم الهدايا له، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، 106- 109.

2 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص ص 106، 109.

3 . محمد بن جبور : المرجع نفسه ، ص، ص 101

4 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 133.

5 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص ص 103- 105.

6 . محمد بن جبور المرجع نفسه ، ص 106.

7 . فارس العيد : المرجع السابق، ص 22.

علـى رأسـها (مورنيـا) "Mornay " ؛ تمثلـت مطالبهـا [1] فـي سـحب بـن العـامري والجـيش المغربي من الجزائر، التزام السلطان المغربي الحياد التام تجاه المسائل الداخلية في الجزائر عـدم تعيـين السـلطان لممثلـه وجعلـه يعمـل علـى كسـب طاعـة قبائـل المنطقـة بـالقوة في الجزائر، إعادة السفن التي حجزت في حصار وهران بحمولاتها، تحديد رسم جمركي بين البلدين تسـهيلا للتجـارة، وقد قبل السلطان وسحب بن العامري ، ووقف كل نشاط سياسي وعسكري فـي إطـار مسـاعي السـلطان لتغييـر الحـدود بـين الجزائـر والمغـرب وبسـط نفـوذه علـى الإقليم الغربـي الجزائري وضـمه إلـى السـلطة المغربيـة [2] . وتحـت الضـغط العسـكري والدبلوماسـي للفرنسيين علـى المغاربـة، انسـحب المغاربـة واعتبـروا وادي التافنـة [3] حـدودا لهـم بعد أن كانت حدودهم مع نهر ملوية وبهذا التغيير أصبحت مدن مثل وجدة وغرسيف مغربية بعد أن كانت طيلة تاريخها جزائرية [4].

ثانيا : النفوذ المغربي غير المباشر في الإقليم الغربي الجزائري

1-الـدعم المغربـي لمقاومـة الأميـر عبـد القـادر وأثـره علـى واقـع الحـدود الجزائريـة المغربية:

تشير وثائق وزارة الحرب الفرنسية التي توفرت على معلومات وافرة حول فترة ما بعد انسحاب العامري من معسكر والتي أشارت فيها تقارير الجنرال بواي " BOI" قائد وهران إلى وزير الحرب الفرنسي؛ بأن المغاربة ظلوا في الإقليم الغربي يحرضون القبائل لمحاربة القوات الفرنسية، وذلك من خلال ارسال السلطان أكثر من ثلاثين مرابط من فاس والريف بغية حث الجزائريين على الجهاد، وذلك في إطار جهود ومساعي السلطان للإبقاء على النفوذ

---

1 . تزامنت هذه المطالب مع المشاكل التي يعانيها خليفة السلطان في الإقليم الغربي ، وفشله في توحيد القبائل في توحيد قبائل، الإقليم في مواجهة الفرنسيين، خاصة بعد اظهار هذه القبائل العداوة له بفرضه جباية الضرائب عليهم والتي حاصرت قوات العامري في معسكر، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص 108، ينظر أيضا فارس العيد، المرجع السابق، ص 21.

2 . المكي جلول، المرجع السابق، ص 133.

3 .**وادي التافنة** : ينحدر من جبال تلمسان ويصب في البحر المتوسط قرب بني صاف وسميت باسمه معاهدة التافنة التي جرت بين الأمير عبد القادر والجنرال بيجو، ينظر محمد بن جبور ، المرجع السابق، ص 159.

4 . قادة دين : المرجع السابق، ص 214.

المغربي في الإقليم الغربي الجزائري و القضاء على القوات الفرنسية في الجزائر العدو المشترك الذي يهدد الوجود المغربي [1] .

فيما تشير بعض الكتابات أنه بعد انسحاب السلطة المغربية من الإقليم الغربي الجزائري، تشكلت حكومة برئاسة[2] محمد بن نونة [3]،ولكن بعض الدراسات تقول أن ممثل السلطان محمد بن العامري لم ينسحب إلا بعد ما سلم كل المهام إلى محي الدين بأمر من السلطان عبد الرحمان [4] الذي اعتذر لكبر سنه و قدم لها ابنه عبد القادر[5] لشعبيته في الغرب الجزائري بعد أبيه فبايعوه [6] .

لقد مثلت مبايعة الأمير عبد القادر من طرف قبائل الإقليم الغربي الجزائري بالنسبة للسلطان المغربي عاملا مهما وضروريا لصد الخطر الفرنسي وابعاده عن المغرب دون الاضطرار إلى الوقوع في صراع مباشر مع فرنسا، في الوقت الذي كان الأمير عبد القادر يحرص على إبداء التبعية الروحية للسلطان المغربي فقد ضهر ذلك في الرسائل التي كان يبعث بها إلى القبائل والتي كان يستهلها باسم المولى عبد الرحمان؛ لأنه كان يدرك حاجته الماسة إلى حماية السلطان المغربي وبأن دعم السلطة المغربية له عامل مهم لنجاح سياسته اتجاه الفرنسين[7].

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 126 .

2 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 136.

3 . **محمد بن نونة** : أصله فارسي تولى عمالة تلمسان ، بعد سقوط الحكم التركي هناك سنة 1830 لمطالبة سكانها بالاعتراف بسلطة المولى عبد الرحمان، حاصر الكراغلة في المشور وعاد إلى المغرب بعد فشله وظهور الأمير عبد القادر وكان له تعاون وثيق مع عامل الأمير البوحميدي الولهاصي، ينظر كمال بن صحراوي ، المرجع السابق، وينظر أيضا Acour. ibid , p 36 .

4 . محمد بن جبور : المرجع السابق ، ص 129.

5 . كتبت البيعة الاولى في 26 نوفمبر 1832م، والبيعة الثانية في فيفري 1833م وقد جاء مضمون نص البيعة الثانية في فقرات المبايعة حسب بعض المصادر مشابهة كثيرا للنصوص التي كانت تؤدى في البيعة بالمغرب؛ ما يؤكد وجود علاقة مع السلطة المغربية، خاصة وأن القبائل التي بايعت الأمير هي نفسها التي بايعت السلطان عبد الرحمان ؛ مع أن نص البيعة لا يشير إلى اسم السلطان أو بلاده 5، كذلك المبايعة منحت لعبد القادر لقب الأمير وليس السلطان أو الباي وبموجبها يعتبر الأمير مستقلا استقلالا تاما ، ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص ص 130- 132.

6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 136.

7 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص ص 130-132.

ولقد أدى تخوف القوات الفرنسية من هذا الرباط الذي تم بين الأمير عبد القادر والسلطان المغربي إلى إرسال السلطة الفرنسية احتجاج عن طريق القنصل الفرنسي في المغرب يحذره من التدخل في شؤون الجزائر وقد كان رد السلطان المغربي أفريل 1833م بأنه سحب قواته من الإقليم الغربي الجزائري رغم مبايعة قبائل الإقليم له بيعة شرعية كان وتفاديا لوقوع الصدام المباشر مع فرنسا و قال أنه يلاحظ أن فرنسا لم تتمكن حفض الأمن في الجزائر ومن السيطرة على الوضع هناك ما أدى إلى زعزعة التجارة وطرق الحج ومصالح التجارة المغربية في المنطقة [1] وفي رسالته طلب من الملك الفرنسي الوقوف على أمر البلد أو أن يترك له تولي المهمة [2].

عقد الأمير معاهدة دي ميشال في 26 فيفري في 1834م مع الأمير[3] ؛ التي كان لها انعكاسات أدت إلى توتر علاقة الأمير بالمولى عبد الرحمان ؛ بسبب ما ورد في مقدمة نصها المترجم من الفرنسية إلى العربية والذي جاء فيه " إن الجنرال قائد القوات الفرنسية في مدينة وهران وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين قرروا الشروط التالية ... " فأرسل محمد بنونة إلى تلمسان ونصبه ممثلا له في تلمسان، كما أن المعاهدة تجعل الأمير في غنى عن المساعدات المغربية التي كانت تصله برا بسيطرته على [4]ميناء رشقون [5] وأرزيو[6] ولكن دعم السلطان للأمير تأكد من خلال دعمه في القضاء على القبائل

---

1 . محمد بن جبور: المرجع نفسه، ص 131.

2 . يظهر من خلال رسالة السلطان أنه انتهج سياسة جديدة اتجاه فرنسا في الإقليم الغربي الجزائري وأنه اكتشف نقاط الضعف التي وقعت فيها فرنسا من خلال عدم قدرتها السيطرة على الإقليم الغربي وعلى مناطق كامل الجزائر ومن خلال تشكيكه في قدرة الاستراتيجية الفرنسية في حفظ الأمن في الجزائر ومصيرها بين السيطرة على كامل التراب الجزائري وحفظ الأمن والاستقرار فيه أو ترك هذه المهمة له،وهو ما يؤكد عدم تخلي المولى عبد الرحمان عن رغبته التوسعية في الجزائر انطلاقا من الإقليم الغربي بسحب قواته من تلمسان ، ينضر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص ص 131-132.

3 . بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989م**، دار المعرفة، د ط ، الجزائر، د س ن ، ج1 ، ص 78.

4 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 140.

5 . **ميناء رشقون** : جزيرة تبعد عن مصب التافنة ب2 كلم، طولها 800كلم وعرضها 2كلم، أسست بها القوات الفرنسية الفرنسية حامية عسكرية، وبموجب اتفاقية التافنة أصبحت ملكا لها، ينظر، محمد بن جبور، المرجع السابق،، ص 161.

6 . هناك كتابات تقول بأن المولى عبد الرحمان لم يعارض المعاهدة ولكنه تخوف منها كما أشار مارسيل إيميرت أن الأمير قبل عقد المعاهدة رجع إلى السلطان المغربي مؤكدا على ارتباطه الروحي معه من خلال تبادل الهدايا والمراسلات ،ينظر محمد بن جبور، المرجع السابق، ص140.

القبائل المتمردة، والقضاء على خصومه؛ وذلك بتدخل السلطة المغربية في النزاع الذي وقع بين الأمير ومصطفى بن إسماعيل رئيس قبائل الدوابر [1].

و حسب المصادر الفرنسية فإن الكم الهائل من السلع الحربية التي كانت تصل الأمير برا من المغرب لا يمكن مقارنتها بتلك التي تصله بحرا بعد سيطرته على ميناء رشقون وأرزيو حيث أشار الجنرال كلوزيل إلى أن السلع الحربية التي كانت تصل الأمير من المغرب تتمثل في البارود والرصاص والبنادق [2] ، وكانت هذه المساعدات تجلب من جبل طارق لتصل إلى ميناء رشقون، ثم توجه إلى معسكر ما جعل الجنرال كلوزيل يسيطر على جزيرة رشقون الواقعة مباشرة أمام مصب نهر التافنة [3].

وقد تمكن كلوزيل من الدخول إلى مدينة تلمسان [4] في 13جانفي 1836م [5] بعد تدعيمه بقوات كبيرة من حكومته وهزيمة الأمير في معارك عدة في ديسمبر1835 م[6]، أخلى على إثرها المدينة وتركها الفرنسيين [7]؛ متوجها إلى مدينة وجدة على الحدود المغربية [8] [8] وكرد فعل على دخول كلوزيل لتلمسان بادر المولى عبد الرحمان إلى اتخاذ كل التدابير لحماية حدود المغاربة التي تبدأ من وادي التافنة و عمد إلى تعزيز أمن حدوده، ما أدى إلى تضايق كلوزيل من وجود قوات مغربية قرب نهر التافنة فكان الرد الفرنسي إقامة حامية عسكرية في مصب نهر التافنة لمنع المغاربة من الدخول إلى تلمسان؛ لأنه

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 140.

2 . محمد بن جبور :المرجع نفسه، ص ص 140 -141.

3 . نقضت القوات الفرنسية معاهدة التافنة وتجددت المعارك بينها وبين الامير منها معركة المقطع في 28جوان 1836م التي قضى فيها الأمير على ربع القوات الفرنسية وكان وقع هذه الهزيمة قوي على الفرنسيين مما جعل السلطات الفرنسية تعيد حساباتها وتستدعي الجنرال كلوزيل المتحمس إلى سياسة الاحتلال الواسع حيث يدعو حكومته إلى ضرورة تطبيق مشروعه التوسعي وضرورة التعجيل باحتلال معسكر و تلمسان كما حذر من التأخر في احتلال تلمسان الذي رأى أنه قد يسهل مهمة عودة النفوذ المغربي إلى تلمسان ينضر، محمد بن جبور، المرجع السابق ، ص ص 155- 157 ، ينظر أيضا، المكي جلول ، المرجع السابق، ص 137.

4 . بسام العسلي : المرجع السابق ،ص 111.

5 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 104.

6 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 157.

7 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 104.

8 . بسام العسلي : المرجع السابق، ص 111.

اعتبر أن هذه الخطوة اختراقا لأراضي الإقليم الغربي التي اعتبرها أراضي فرنسية ورفض الاعتراف بالحدود التي وضعها المغاربة أثناء الحكم التركي [1].

وقد حاولت القوات المغربية منع كلوزيل من إقامة هذه القاعدة العسكرية ما أدى إلى وقوع صدامات ومعارك كان أولها في 26 جانفي 1836م تمكن فيها كلوزيل من تشتيت القوات المغربية ورفع تقرير إلى وزير الحرب بأن القوات المغربية منعته من المهمة التي دخلت من أجلها القوات الفرنسية إلى تلمسان، وقد التحقت القوات المغربية بجيش الأمير في منطقة سبع شيوخ شرقي نهر التافنة وباغتت القوات الفرنسية ودارت بينها [2]معركة جبل سبع شيوخ على وادي التافنة في 27 جانفي 1836م بمساعدة قبائل [3] بني يزناسن[4]،وقد ساهمت حامية وجدة في المعركة بقيادة العربي القبيبي وكان محمد بن نونة قائد تلمسان من طرف الأمير وراء هذه الهجومات وتمكنوا من مباغتة كلوزيل الذي اضطر إلى سحب قواته والعودة الى تلمسان [5].

وفي 7 أفريل 1836م توجهت حملة إلى تلمسان بقيادة الجنرال دارلانج؛ لفك الحصار عن الحامية الفرنسية، وقد وصلت بصعوبة إلى التافنة في 16 أفريل 1836م [6]، وقد جهز الأمير قوة لمواجهة هذه الحملة[7] بقيادة خليفة الأمير في تلمسان البو حميدي الولهاصي مدعما بفرسان مغاربة، حيث وقعت معركة سيدي يعقوب يوم 25جانفي 1836م بالقرب من الضفة الغربية لنهر التافنة، ما اضطر دارلانج إلى التراجع بعد أن فشل في فك الحصار عن الحامية [8] ، و أرجع سبب فشله إلى عدم حياد المغرب[9].

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 157.

2 . محمد بن جبور: المرجع نفسه ، ص 157-160.

3 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 137.

4 . **بني يزناسن** : هو حلف يضم بني يزناسن الغربية والسجع، وبني بوزكو، والحلف، يضم قبائل عدة تجمع بينهم المصلحة أو الجوار أو المبدأ. ينظر: محمد الطيب البوشيخي، **أولاد سيدي الشيخ الغرابة و الشراقة التصوف والجهاد والسياسية**، مطبعة أطلال، ط3 ،وجدة، 2013م،ص 221.

5 . المكي جلول: المرجع السابق ،ص، ص137، 159.

6 . بسام العسلي: المرجع السابق، ص 114.

7 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص106.

8 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 161.

9 . محمد بن جبور : المرجع نفسه ، ص ص 161-162.

وقد عرف الفرنسيون أن تدخل المغرب راجع إلى تجاوز القوات الفرنسية منطقة سيدي يعقوب الواقعة قرب مصب نهر التافنة وفي الجهة الغربية منه؛ والتي تمثل الخط الفاصل بين الحدود المغربية الجزائرية والذي حذرهم المولى عبد الرحمان من تجاوزه منذ دخولهم تلمسان[1] .

في 13 جانفي 1836م وجهت فرنسا احتجاجا عن طريق القنصل ميشان إلى المولى عبد الرحمان وحذرته من دعمه للأمير وطالبته بإقالة عامل وجدة وفرضت عليه إرساء سفن لها أمام ميناء طنجة، ثم أرسلت السفير الفرنسي إلى السلطات المغربية لوضع حد للتدخل المغربي في شؤون فرنسا في الجزائر ؛ لكن الرد المغربي نفى مشاركة المغاربة في الحرب، وأكد أن المغرب ليس له أطماع في الجزائر، وأن الذين شاركوا في الحرب خارجين عن القانون، ونفى مشاركة عامل وجدة في هذه الحرب، وأكد أن وصول السلع الحربية للإقليم يتم عن طريق التجار بطريقة غير شرعية[2].

أرسلت فرنسا في 26 جويلية فريدريك لا راي إلى المغرب للضغط على المولى عبد الرحمان حاملا مقترحات تسوية بين البلدين،[3] معززا بباخرتين حربيتين[4] لإضفاء صيغة التهديد على زيارته [5] للاحتجاج على المساعدات التي كان يقدمها إلى الأمير وإنذار المولى عبد الرحمان بضرورة وقف التدخل المغربي الذي ساهم في الأحداث التي جرت في الجزائر وخاصة حامية وجدة، [6]وقد أشار إلى مراحل الخلاف بين المغرب وفرنسا منذ دخول الأخيرة الأخيرة للجزائر بسبب تدخل المغرب في الجزائر وخاصة النزاعات التي دارت بالقرب من تلمسان وأن المغرب كانت له حرية التصرف في الأراضي الجزائرية، في الوقت الذي كانت

---

1 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 162.

2 . نفسه ، ص 163.

3 . ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي : **اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس 1290- 1365 1365** ، تح علي عمر، مطبعة الثقافة الدينية، ط1 ، القاهرة، 2008، ج5 ، ص.168

4 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 138.

5 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 164.

6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 138.

فيه فرنسا غائبة عن الإقليم وغير قادرة على السيطرة عليه وقد أرجع ذلك إلى المساعدات التي كان يقدمها لسكان المغرب للأمير بالإضافة إلى تواطئ القبائل المغربية معه [1] .

وقد أكد العربي السعيدي عامل طنجة نيتة في تكليف ابن عمه عبد المالك الزيزون مع أربعة آلاف جندي في مراقبة قبائل الحدود الشرقية بالإضافة إلى إخضاع سكان الريف وعمالة وجدة [2] في ما أكد المفاوض محمد الطيب البياز[3] على أن السلطان المغربي ليس له أي أطماع في الجزائر وليس له نيه في مساعدة الأمير، وأن ما يصدر للجزائر يخرج بطريقة غير شرعية والتزم البياز باسم السلطان بإيقاف كل مساعدة على الأمير [4] والتزامه بعدم التدخل في المناطق الثائرة على فرنسا،، مع اشتراطه مراقبة فرنسا للحدود، وعدم منعه من استقبال الوفود من الجزائر وعدم تسليمه اللاجئين إليه من الجزائر،كما أكد المولى عبد الرحمان في رسالة إلى ملك فرنسا لويس فليب في 6أوت 1936م عدم مشاركة رعاياه إلى جانب الأمير في حربه ضد فرنسا وذلك بقوله" ...ولو صدر سوء لجانبكم من أحد عمالنا من تلك الناحية كالعربي القبيبي عامل وجده لعزلناه وأدبناه، وأما الذين شاركوا في القتال ما هم إلا أعراب تائهون في الصحراء والفيافي، لم يدخلوا بيننا ولم تنلهم أحكامنا وهم إن كانوا من إيالة أسلافنا فإلى الآن لم نتصل بهم ولا قدرة لنا عليهم ..." [5].

وبالتالي أعطت تبريرات المغاربة بعدم مسؤوليتهم المباشرة في الأحداث التي جرت قرب نهر التافنة الحق لفرنسا بالتدخل في الأراضي المغربية التي أظهر المغاربة عجزهم في السيطرة عليها، وإنكارهم وعدم إبداء موقفهم من الاحتلال الفرنسي للجزائر وتعدي القوات الفرنسية على حدود واد التافنة، وبذلك أخذوا عليهم تعهدا كتابيا من السلطان بعدم تدخل المغرب في الجزائر.[6]

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 164.

2 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 138.

3 . **أبو عبد الله محمد الطيب البياز:** كان أمينا على مرسى طنجة ثم على مرسى فاس، ينظر الناصري، المصدر السابق، ج9، ص 11.

4 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 138.

5 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 166.

6 . محمد بن جبور: المرجع نفسه، ص، ص 166، 169.

عوض ترزيل بالجنرال بيجو والذي عمد إلى عقد معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر[1] يوم 30 ماي 1837م اعترفت فيها فرنسا بنفوذ الأمير على معظم مناطق الإقليم الغربي وامتد هذا النفوذ إلى التيطري، وتنازلت فرنسا للأمير على مدينة تلمسان وميناء رشقون[2] ، وتمتنت العلاقات بين الأمير والمولى عبد الرحمان بعد دخول الأمير إلى تلمسان في 13 جويلية 1837م [3] ، على أساس التعاون وتقديم الأسلحة والذخيرة وتبادل الهدايا والوفود،[4] ومراسلات الأمير للمفتيين المغربيين لاستفتائهم في القضايا التي تخص السكان والعقبات السياسية والتشريعية [5] .

تجددت الحرب بين الأمير والقوات الفرنسية [6] بعد نقض الأخيرة لمعاهدة التافنة باجتيازها لمعبر جبل "بيبان الحديد" المؤدي من قسنطينة إلى الجزائر[7]، وأرسل الأمير إلى السلطان لإرسال المساعدات، وانطلقت المساعدات المادية والمعنوية من المغرب إلى الأمير وتوجهت في ماي قافلة من مدينة فاس إلى الحدود الشرقية المغربية محملة بالأسلحة والذخيرة ، بعد أن ظهرت حركة نشطة في المغرب لتصدير الأسلحة إلى الجزائر قدمت فرنسا احتجاجا عن طريق قنصلها في طنجة على المساعدات التي يقدمها المولى عبد الرحمان إلى الأمير ولكن رد السلطان كان بتحميل الأمير مسؤولية دعم القبائل الحدودية [8].
[8].

---

1 . المكي جلول : المرجع السابق، ص ص 138 – 139.

2 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 174.

3 . محمد بن جبور: المرجع نفسه، ص، ص 174، 176.

4. من ذلك الوفد الذي أرسله برئاسة عبد الله السقاط الذي أخير السلطان أن الأمير يعتمد على دعمه في حربه ضد الفرنسيين وأن ضمان قبول ذلك يكون بإرسال القفطان الذي يدل على أنه خليفة السلطان المغربي في الإقليم الغربي الجزائري، فقبل السلطان ورجع الوفد محملا بالقفطان ومعه شخصية كبيرة من القصر وألبسه إياه ومنحه لقب خليفة السلطان المغربي ، ينظر ، المكي جلول، المرجع السابق ، ص 140.

5 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 139 .

6 . بسام العسلي المرجع السابق،، ص 128.

7 . هنري تشرشل : المصدر السابق، ص ص 181 – 182.

8 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 188.

لقد حشدت فرنسا قوات عسكرية كبيرة إلى الإقليم الغربي منذ بداية 1842م، وكثفت حملاتها بغية القضاء على الأمير والقبائل المؤيدة له مع بداية 1843م ، واحتلت تلمسان وعادت الأمور إلى ما كانت علية في سنة 1836م في المناطق المجاورة لتافنة الحدودية مع المغرب[1]، وقد تمكن الجنرال بيدو "BEDEAU" قائد الحامية الفرنسية في تلمسان من السيطرة على منطقة ندرومة، وأن يفرض الطاعة على معظم القبائل الواقعة على الحدود الجزائرية المغربية[2] والواقعة بين تلمسان والبحر[3] ؛ وبذلك قطع على الأمير كل طرق اتصالاته مع المغرب التي تأتيه بالتموين العسكري والمادي[4] ، كل ذلك كان بالتنسيق مع الضغوط الدبلوماسية التي كانت تمارسها فرنسا على المغرب عن طريق قناصلها [5].

2 - الصراع الفرنسي المغربي على الحدود :

وقد شهدت الفترة الممتدة من 1840 إلى 1843 معارك شرسة مما دفع الأمير إلى اقتناء كميات كبيرة من الأسلحة من المغرب عن طريق وكلائه في فاس طنجة وجبل طارق، الأمر الذي أزعج السلطان المغربي خاصة مع مراقبة الفرنسيين للحدود [6] ، حيث تدخل نائب قنصل فرنسا ليون" LION "في طنجة لدى السلطان المغربي تمكن من استصدار ظهير سلطاني بإيقاف المساعدات المغربية عن الأمير، ومنع إقامة علاقات بين المغاربة و الجزائريين، والاستيلاء على جميع الأسلحة الموجهة للأمير[7]، مما اضطر الأمير الأمير إلى الانتقال من الغرب الجزائري إلى الحدود الجزائرية المغربية ومعه قواته [8]

---

1 . محمد بن جبور : المرجع نفسه ، ص 197.

2 . بسام العسلي : المرجع السابق، ص 142.

3 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 197.

4 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 196.

5 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 196.

6 . عز الدين بن سيفي: " العلاقات الجزائرية المغربية من 1830- 1912 "، إشراف بودواية مبخوت ، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، نوقشت سنة 2018.

7 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 141.

8 . بسام العسلي المرجع السابق، ص 142.

في فيفري 1842م[1] خاصة بعد تقهقر جيشه أمام القوات الفرنسية وأملا في الحصول على الدعم المغربي و بعد أن دفعت القوات الفرنسية بجيش الأمير إلى ما وراء نهر التافنة في التراب المغربي، رغبة من الفرنسيين في رسم حدود رسمية لمستعمرتهم الجديدة خاصة من جهة المغرب الشرقي [2]، حيث توجه الأمير إلى جبال تراره بالمغرب الأقصى [3]، واستقر واستقر بمرتفعات تافنة ثم مرتفعات [4]ملوية [5]، ومعه مئات الفرسان والمشاة [6]، وقد تمكن الأمير في هذه الأثناء من تجميع عدد كبير من الأنصار حوله في الأراضي المغربية بين شهري نوفمبر 1843م وماي 1844م، ما اضطر الحكومة الفرنسية حسب الجنرال بيجو "PEUGEOT" إلى الدخول في حرب مزدوجة مع الأمير والمغرب في نفس الوقت وهو ما لا تستطيع تحمل أعبائه؛ وبالتالي كان لزاما عليها الدخول في العمل الدبلوماسي مع المغرب[7].

بادر المولى عبد الرحمان إلى الاستعدادات العسكرية لأي غزو محتمل من فرنسا بتعزيز الحدود الشرقية بقوات إضافية لتدعيم قوات بوزيان في وجدة، وفي الوقت نفسه حث عامله في وجدة على عدم الاتصال بالأمير وتجنب أي اصطدام مع القوات الفرنسية وكان تعهد عامل وجدة بوزيان في لقاء مع الجنرال بيجو " PEUGEOT "في 3 جوان 1842م، بعدم التدخل على الحدود الشرقية المغربية وتسريح اللاجئين الجزائريين إلى بلادهم، وغلق الحدود فيما طالب قنصل فرنسا في طنجة بإرسال ممثل عن السلطة المغربية للنضر في

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص197.

2 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 111.

3 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 196.

4 . هنري تشرشل: المصدر نفسه، ص 196.

5 . **نهر ملوية** : نهر ملوية ينبع من الجنوب ويصب في المتوسط، قرب جامع الغزوات وعلى بعد 17 كلم من الحدود الجزائرية المغربية، ينظر محمد جبور، المرجع السابق، ص 258.

6 . حجازي مصطفى : (أوضاع الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية من خلال تقرير القنصلية الفرنسية في طنجة 1843 – 1845م)، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد الأول، المجلد التاسع، مخبر البحوث التاريخية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، جوان 2018م، ص 77.

7 . حجازي مصطفى : المرجع السابق ، ص 77.

إعادة تخطيط الحدود بين الجزائر والمغرب فرفض السلطان المغربي ورد بأنها معروفة ولا تحتاج إلى إعادة تحديدها[1] .

بدأ المولى عبد الرحمان يتأهب لمرحلة جديدة من توتر العلاقات مع فرنسا بحث عماله لتحريض المغاربة على الجهاد خاصة بعد اجتياز القوات الفرنسية لنهر التافنة؛ حيث سعى لمنع تقدمها عندما كلف عامل مدينة وجدة بوزيان ابن الشاوي بقيادة قواته المتكونة من الكرارمة والأحلاف التصدي للقوات الفرنسية وحلفائها من القبائل الجزائرية، قرب لالا مغنية حيث وقع الاشتباك الذي انتصر فيه المغاربة [2] .

احتجت فرنسا لدى السلطات المغربية [3]على السماح للأمير بالتدخل في الأراضي المغربية. فقام الجنرال بيجو بطرده من المغرب واحتج على مشاركة عامل وجدة في حرب الأمير مع الفرنسيين، وطالب بتخفيض عدد الجنود في هذه المدينة، كما طالب بتعويض الأضرار التي لحقت بالقبائل الجزائرية الموالية لفرنسا، وهدد بمحاصرة مدينة طنجة، وكان رد السلطان بتحميل فرنسا مسؤولية التدخل المغربي حيث قال : " لكن العجب منكم تتطلبون المحافظة على الشروط ولكنكم تخرقون العوائد وتتعدون الحدود، وقد بلغنا تعدي محلتكم ودخولها إيالتنا السعيدة ونزولها بمغنية " كما برر مشاركة قبائل وجدة في الحرب بأنها كانت خارجة عن سلطته خلال الوجود العثماني وأن هذه القبائل شاركت في الحرب من أجل تحقيق الاستقرار في الحدود وحفض الأمن[4] ؛ لكن طبيعة وضع الأمير[5]، بتردده على الأراضي المغربية[6]، وهجماته ضد الاستعمار الفرنسي ووسائل التمويل التي كانت

---

1 . المكي جلول: المرجع السابق، ص ص 241 – 242.

2 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 196.

3 . عمل الأمير على كسب العواطف السياسية والدينية للسلطان المغربي من خلال إخضاعه القبائل المغربية الحدودية الثائرة على السلطان؛ بهجومه عليها وإرسال زعمائها مكبلين إلى وجدة، لكن السلطان لم يبدي له أي تشجيع واستقبل هذه الإنجازات بتحفظ، وحسب تقرير القنصلية أن الأمير أرسل مفوضه السابق " ميلود بن أعراش " لطلب المساعدة من السلطة المغربية لكن السلطان رفضت مساعدته، ينظر هنري تشرشل ، المصدر السابق، ص ص 219-222، ينظر أيضا، حجازي مصطفى، المرجع السابق ، ص 78.

4 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص ص 198 – 199.

5 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص ص 119 – 222.

6 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 201.

تصله من المغرب الأقصى وعدد المجندين له في المغرب جعل من المغرب الأقصى[1] وحدوده قاعدة خلفية[2] هامة لغزوات الأمير ضد الاستعمار الفرنسي[3] ؛ حيث حدث تصادم بين حامية وجدة وفرقة من جند الجنرال بيدو[4] "BEDEAU" "وتعرضت القوات الفرنسية لهجمات خاطفة في 30 مارس 1843م قرب الحدود المغربية وعلى بعد 8 كيلومترات منها من طرف فرسان خليفة الأمير البو حميدي الولهاصي، و شارك في هذا الهجوم 100 فارس من مدينة وجدة بالإضافة إلى فرسان من قبيلة أنكاد[5].

قدمت السلطات الفرنسية احتجاجا إلى السلطة المغربية حول مهمة " ميلود بن أعراش " بجمع الأسلحة في المغرب، لكن رد السلطان لم يكن مقنعا للسلطات الفرنسية؛ فقد رد[6] بأنه بأنه لا يمكنه قطع الماء والملح عن المرابطين والأمير عبد القادر، ونفى الوزير علاقة السلطة. المغربية بأي قلاقل تحدث على الحدود، كما تعهد باحتواء اختراق الأمير للأراضي المغربية[7].

وفي 14 جوان 1843م وصلت رسالة احتجاج من دنيون "Denyon" إلى السلطان المغربي على هذا الحدث وطالبت بتسليم البو حميدي الولهاصي أو طرده من الأراضي المغربية ومعاقبة بوزيان بن الشاوي، لكن رد السلطان الذي جاء في 22 جوان كان بتحميل فرنسا المسؤولية بتعديها على الحدود، واقترابها من مدينة وجدة، أما بالنسبة لقائد وجدة فقال بأنه كان يقوم بواجب الدفاع عن أرضه، وأشار المولى عبد الرحمان إلى أن الذي

---

1 . حجازي مصطفى : المرجع السابق، ص 78.

2 . بسام العسلي : المرجع السابق، 146.

3 . حجازي مصطفى : المرجع السابق، ص 78.

4 . كلف الأمير خليفته البوحميدي الولهاصي بالاتجاه نحو ساحل قرارة و ولهاصة لحث القبائل المغربية على الجهاد وتعزيز الصلات والروابط في الشرق المغربي، وقد تمكن فعلا من تعبئة القبائل المغربية لمساندته ينظر حجازي مصطفى، المرجع السابق ، ص 78، ينظر أيضا، محمد بن جبور، المرجع السابق ، ص 201.

5 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 201.

6 . كان حرص السلطة المغربية واضحا على الغموض والإنكار وعدم الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الجزائر المصطلحات التي اتسمت بها الردود على الاحتجاجات الفرنسية، ومن خلال منع القنصل الفرنسي من مقابلة السلطان المغربي رغم أنه الممثل الرسمي للسلطة الفرنسية ، ينظر، حجازي مصطفى، المرجع السابق ، ص 78.

7 . حجازي مصطفى، المرجع السابق، ص 78

يستحق العقاب هو خليفة الأمير البو حميدي الولهاصي [1]، لكن إصرار الفرنسيين زاد حول مطالبهم المتعلقة بالحدود مع بداية شهر أكتوبر بإبعاد الأمير وحلفائه من الأراضي المغربية؛ وكان رد السلطان الرفض عن طريق عامله بطنجة[2].

هاجمت القوات الفرنسية زمالة الأمير بالقرب من[3] عين طاقين [4] بقيادة الدوق دومال "DUC DAUMALE" في ماي 1843 م واستولت على ذخائره [5] وضبطت بها رسائل كان قد بعث بها المولى عبد الرحمان إلى الأمير بصفته خليفته في الجزائر انتقل بعدها الأمير إلى المغرب الأقصى بالقرب من عين زورة بالقرب من جبال الريف، وأخذ يهاجم القوات الفرنسية والقبائل الموالية لها ثم يعود إلى المغرب [6]. في الوقت الذي كانت فيه الاستعدادات العسكرية تجري على قدم وساق من الطرفين الفرنسي والمغربي إلى المنطقة الحساسة [7]، لأنها تمثل خط حدودي [8]غير محدد بوضوح[9]، وتحتوي على جزء يمكن أن يمثل محل نزاع [10]، ولكونها محطة انطلاق نشاط الأمير على الحدود وقاعدة غزواته في الجزائر [11] .

بادرت القوات الفرنسية إلى الاعتداء [12] عندما صادقت وزارة الحرب الفرنسية في 22 فيفري 1844م على مشروع يقضي بإنشاء عدة مراكز عسكرية على الحدود مع المغرب [1]

---

1 . حجازي مصطفى: المرجع نفسه ، ص ص 79، 80.

2 .محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 102.

3 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 142.

4 . **عين طاقين** : طاقين هضبة واسعة تبعد عن مدينة الجزائر ب288 كلم، تسمى زمالة الأمير، ينظر محمد جبور المرجع السابق، ص 202.

5 . المكي جلول : المرجع السابق، ص، 142.

6 . حجازي مصطفى: المرجع السابق، ص 77.

7 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 113.

8 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 222.

9 . بسام العسلي: المرجع السابق، ص 146.

10 . محمد العربي معريش: **المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول 1873 – 1894م / 1290 – 1311**هـ، دار الغرب الإسلامي، ط1 ،بيروت لبنان ، 1989م ، ص ص 30 – 31.

11 . هنري تشرشل: المصدر السابق ، ص 222.

12. اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص ص 113 – 114.

في خطوة لمنع الأمير من الدخول إلى الأراضي الجزائرية لتشديد الحراسة على الحدود بتمركز وحدات من الجيش على منخفض لالا مغنية بوجده واستقرارها بمنطقة سبدو ولا له مغنية[2] و مدينة الغزوات [3]واحتلت القوات الفرنسية هذه المنطقة [4] فيها قوات بيدو ولامورسيير[5] في 14 [6] أفريل 1844م ب5000 جندي، وأسست فيها قاعدة عسكرية أمامية، محصنة بخنادق على بعد أقل من 30 كلم من وجدة و60 كلم من تلمسان و20 كلم من ندرومة؛ لمراقبة القبائل المغربية التي تجمعت في المنطقة من لمهايا وبني يزناسن وأنكاد استجابة لدعوة الجهاد ولمؤازرة المرابطين هناك [7].

اعتبر السلطان هذه الخطوة احتلالا[8] لذلك بادر في 16 أفريل إلى مراسلة قائد المحلة بوجده العربي بن محمد الرحماني القبيبي يوجه له فيها أوامره بعدم الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين حول الأمير، ويوصيه بالاستعداد لمواجهة العدوان بحزم وقوة في انتظار وصول الإمدادات[9]، بالإضافة إلى توجيه السلطان القناوي[10] برفقة قوات مغربية ضخمة [11]قدرت بعشرة آلاف جندي معظمهم من الجنود النظاميين والباقي متطوعين من قبائل الشرق المغربي[1] .

---

1. عز الدين بن سيفي: المرجع السابق، ص 119.
2. المكي جلول : المرجع السابق، ص 142.
3. محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 208.
4. هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 222.
5. بسام العسلي المرجع السابق، ص 146.
6. محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 207.
7. اسماعيل العلوي :المرجع السابق، ص 114.
8. المكي جلول : المرجع السابق، ص 142.
9. اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 114.
10. بسام العسلي: المرجع السابق، ص 146.

11 . فضل الأمير انتهاج سياسة الانتظار والحذر إزاء التحركات الفرنسية والمغربية، في الوقت الذي كان بإمكانه عرض المساعدة على السلطان بقواته التي يمكن الاعتماد عليها والتي تحوي 400 من المشاة و500 فارس ، وتشير الدراسات إلى أن الأمير كان يهدف من نشاطه في الإقليم الشرقي المغربي بهجوماته على القوات الفرنسية و القبائل الجزائرية الخاضعة لها ؛ جر الفرنسيين إلى لمطاردته داخل الحدود المغربية؛ وبالتالي الاصطدام بالقوات المغربية التي ستضطر إلى الدفاع عن حدود أراضيها والدخول إلى جانبه في حربه، كما تشير إلى أن السلطة المغربية أدركت ذلك عندما اغتنم فرصة تركيز الجيش الفرنسي على الحدود المغربية ربيع سنة 1844م، متوغلا في أقاليم التل الجزائري حتى وصل إلى تيارت والتزم الحياد والترقب أثناء التصادم المغربي الفرنسي ينظر ، محمد

طلب عامل إقليم وجدة علي بن الطيب القناوي في رسالة بتاريخ 22 ماي 1844م من لامورسيير[2] أن يسحب قواته من لاله مغنية [3]، لكن هذا الإنذار استقبل بسخرية [4]، وواصلو استفزازاتهم بالإغارات المتكررة على سهل أنجاد لنهب المحاصيل الزراعية[5] .

بعث السلطان إلى القناوي تعزيزات عسكرية بقيادة المأمون بن سليمان عم السلطان وهاجم الجيش المغربي بقيادة المأمون قوات لامورسيير أثناء قيامها بدورية عند الولي عزيز غربي مغنية [6]،وأطلق القوات المغربية النار على الخنادق الفرنسية [7] واشتبك في الظهيرة مع فرقتي لامورسيير "LAMORICIERE" وبيدو "BEDEAU" قرب مجرى وادي مويلح [8] ثم رجع إلى وجدة بعد الخسائر التي تكبدها [9]، و انتهجت القوات الفرنسية أسلوب المهادنة في انتظار وصول القوات الإضافية بقيادة الجنرال بيجو، الذي كان يسعى للضغط على الحكومة الفرنسية للانسياق في الدوائر العسكرية وإذكاء حماس الجنود الفرنسيين لأنه كان يأمل باحتلال أكبر جزء من الأراضي المغربية وضمها للمستعمرة الجزائرية [10].

وفي 11 جوان وصل بيجو إلى لاله مغنية مصحوبا بقوات إضافية وتمكن من اقناع الحكومة الفرنسية [11] بإرساء قطع من أسطول الأمير جوانفيل أمام المراسي المغربية

بن جبور، المرجع السابق، ص208، ينظر أيضا عز الدين بن سيفي، المرجع السابق، ص 119 .ينظر أيضا اسماعيل العلوي، المرجع السابق ، ص ص 114 -115.

1 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 114.

2 . اسماعيل العلوي : المرجع نفسه ، ص 115.

3 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 31.

4 . حجازي مصطفى : المرجع السابق، ص 79.

5 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص ص 115 - 116.

6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص ص 142-143.

7 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 223.

8 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 111.

9 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 143.

10 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، 116.

11 . اسماعيل العلوي: المرجع نفسه ، ص 116.

الغربية في 14 جويلية 1844م [1]لتدعيم مطالبها الدبلوماسية[2] و إنذارا بحرب مرتقبة [3] ثم اقترح بيجو الاتصال بالقناوي[4] وقد تم اللقاء في 15 جويلية[5] بين بيدو و القناوي في مقام مقام المرابط أوسيني[6]، غربي لاله مغنية[7] وقد ضهر سوء النية لدى الطرفين فقد حضر كل كل طرف مصحوب بقوة عسكرية ضخمة[8] وكانت مطالب المغرب كما يلي :

- اعتبار وادي التافنة الحد الفاصل بين البلدين .
- انسحاب الجيش الفرنسي من مغنية[9].
- عدم التفاوض في شأن الأمير عبد القادر[10].

أما مطالب فرنسا فهي كالآتي:

- رسم الحدود بين البلدين
- عدم تدخل المغرب في شؤون الجزائر.
- طرد الأمير عبد القادر من المغرب[11].

لم تتوصل هذه المحادثات إلى اتفاق [12] فأثناء المحادثات حدثت مناوشات بالمهاجرة المغاربة والفرنسيين ثم أطلقوا النار عليهم وردت كتائب الجنرال بيجو واندلعت معركة عنيفة [13] في حقول بني يزناسن القريبة من لاله مغنية [1] انهزم فيها المغاربة واجبروا على الفرار، [2]

---

1 Jérôme Louis : " La qquestion d' Orient sous Louis Phillippe ", Ecole pratique des hautes hautes études – Eph ,Histoire ,Français , Paris , 2001 , p 423.

2 . بسام العسلي: المرجع السابق، 148.

3 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 116.

4 . حجازي مصطفى : المرجع السابق ، ص 79.

5 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 116.

6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 143.

7 .اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 117.

8 . هنري تشرشل :الا السابق، ص 223.

9 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 143.

10 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 117.

11 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 143.

12 . المكي جلول : المرجع نفسه ، ص 143.

13 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 223.

[2] وقدمت فرنسا احتجاجا إلى السلطان عن طريق قنصلها بطنجة دي لابورت، بأن الجيش المغربي هاجم الجيش الفرنسي وكان رد السلطان بأن السبب هو التحصينات التي قامت بها القوات الفرنسية في مغنية، واعتدائها على مزارع قبائل مغربية وافسادها [3] ورد بيجو باحتلال وجدة[4] بصورة مؤقتة [5] بعد انسحاب عاملها القناوي إلى تازة [6] حدثت بعد ذلك معارك عديدة على الحدود المغربية، أفضت إلى تجاوز القوات الفرنسية الحدود والتوغل في الأراضي المغربية[7]، أرسل بيجو إنذار أخيرا إلى القناوي طلب منه فيه:

– تفكيك جيش الأمير والتوقف عن مساعدته، وحصر دائرته وعماله في الغرب المغربي

– رفض استقبال القبائل الجزائرية اللاجئة إلى المغرب وإرجاع القبائل المهاجرة[8]

– تسريح الجيش المغربي[9]

– تحديد الحدود بين البلدين كما كانت عليه في عهد الأتراك [10].

لقد أدت تحركات القوات الفرنسية داخل الشرق المغربي، إلى توغل بيجو مع جيشه في جويلية 1844م في الضفة اليمنى لوادي إيسلي [11]واعترض دورية مغربية تفوق عليها وتوغل في وجدة ليتمركز في المرس الأكحل قرب الجرف الأخر، ومن 9 إلى 13 جويلية

---

1 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 208.

2 . هنري تشرشل : المصدر السابق، ص 216.

3 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 143.

4 . هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 216.

5 . بسام العسلي: المرجع السابق، ص 147.

6 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 244.

7 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص ص 208 – 209.

8 . هنري تشرشل : المصدر السابق، ص 224

9 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 32

10 . هنري تشرشل : المصدر السابق، ص 224.

11 Jérôme Louis :op+cit, p 423.

شن اعتداءات متواصلة على مزارع المنطقة ونهبها، ووصل إلى قبيلة بني يعلى في منطقة كنفودة في 15 جويلية [1].

عين المولى عبد الرحمان ابنه محمد قائدا لحماية الحدود الشرقية المغربية، لمحاولة التفاوض مع الجنرال بيجو[2]، فاستقرت القوات المغربية بقيادة الأمير محمد قرب وادي إيسلي[3]، حاول الأمير محمد التفاوض مع الجنرال بيجو، لكنه فشل بعد أن اشترط أن يكون يكون وادي التافنة هو الحد بين البلدين، ورفض المطالب الفرنسية ولما ناوش قوات الأمير محمد القوات الفرنسية رد بيجو باحتلال وجدة[4] وقصف الأسطول البحري الذي يقوده الأمير جوانفيل في 6 أوت 1844م سواحل[5] مدينة طنجة، وقام السلطان بعزل عامل وجده القناوي وعين مكانه الطالب حميدة [6]، وبذلك دخل النزاع الحدودي بين فرنسا والمغرب الأقصى مرحلة جديدة وهي مرحلة النزاع المباشر[7].

لقد كان الأمير عبد القادر حسب تقرير القنصلية الفرنسية في طنجة سببا في النزاع الحدودي الفرنسي المغربي، لذلك أصبحت السلطة المغربية تنضر إليه بحذر، فبعد أن دخل المغرب في حرب على الحدود مع فرنسا، ونتيجة للضغوطات الفرنسية التي مارستها فرنسا على المغرب، فقد انتهج المغرب سياسة معادية ضد الأمير، عندما اعتقلت السلطة المغربية بوزيان بن الشاوي، لاستقباله الأمير بحفاوة، كما أصدر السلطان أوامره لعامل تازة بوزيان بن الشاوي وعامل وجدة [8] حميدة الجشعي [9]بتجهيز قواتهما ضد الأمير[1]، بالمقابل عملت فرنسا

---

1 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 120.

2 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 144.

3 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 125.

4 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 144.

5 . محمد بن جبور : المرجع السابق، ص 209.

6 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 144.

7 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 32.

8 . حجازي مصطفى: المرجع السابق، ص 80.

9 . **حميدة الجشعي** :ينتمي إلى قبيلة شراكة التي ترجع في أصلها إلى قبائل الحدود الشرقية، تولى منصب عامل وجدة خلفا لعلي بن الطيب القناوي، وهو على دراية كبيرة بمنطقة الحدود الشرقية، ينظر محمد بن الطيب البوشيخي ، المرجع السابق، ص 239.

فرنسا عل على شل حركة الأمير في منطقة الشرق المغربي وابعاده عن منطقة الحدود الجزائرية المغربية بعزله عن الجيش عن طريق الهدنه التي عقدتها القوات الفرنسية معه في 11 جويلية بواسطة خليفته البو حميدي الولهاصي، كما تمكنت القوات الفرنسية من استمالة عامل وجدة حميدة بن علي ارغام الأمير عبد القادر بالابتعاد عن الحدود المغربية [2].

لقد أدت الهزائم التي مني بها الجيش المغربي إلى تمادي فرنسا في مطالبها من الناحية الدبلوماسية [3]، فبالإضافة إلى الهجومات المتكررة لقوات بيجو المتمركزة في الحدود على قبائل شرق المغرب، واستفزازاتها العسكرية بإرسال 28 باخرة حربية في مياه مضيق جبل طارق بقيادة الأمير جوانفيل، كانت تشدد ضغوطها الدبلوماسية لسان قنصلها بهدف إجبار السلطان المغربي على قبول الشروط الفرنسية والرضوخ لمطالبها[4] بإعادة رسم الحدود بين البلدين وطرد الأمير أو إبعاده إلى الداخل [5] حيث طلب القنصل الفرنسي دونيون "De Nyon" من الوزير الكبير محمد بن ادريس تسريح القوات المرابطة بوجدة وعزل القواد الذين تسببوا في أحداث 15 جويلية 1844م، وإبعاد الأمير عبد القادر عن المنطقة [6] .

كان رد السلطان المغربي عن طريق عامله [7]بوسلهام [8]باستنكار اعتداءات الجيش المغربي بالقرب من محمد الوسيني، وطالب بمعاقبة المذنبين، وانسحاب بيجو من وجدة [9]،

---

1 . حجازي مصطفى: المرجع السابق، ص ص 80 -81.

2 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 120.

3 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 144.

4 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 209.

5 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 32.

6 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 119.

7 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 144.

8 . **بوسلهام** : بوسلهام علي أزطوط المؤذن البوجنوبي المكناسي النشأة، تولى وضائف عدة منها مفاوض في شروط السلم مع فرنسا وقع معاهدة طنجة في سبتمبر 1844م وساعد على توقيع معاهدة لاله مغنية1845م قدم له روش مكافأة قدرت ب 10368فرنك فرنسي، ينضر المكي جلول، المرجع السابق، في 144.

9 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 144.

لكن الاحتجاجات المغربية لم تأخذ بعين الاعتبار[1]؛ فقد كانت لجنة الاعتمادات الإضافية الجزائرية ترى أن المطالب [2] المغربية أمر مرفوض ويثير المخاوف وقد يؤدي إلى حرب فرنسية مغربية خاصة مع إصرار النواب الفرنسيين على عدم التخلي عن لاله مغنية ، ورغم إصرار السلطان المغربي على أن لاله مغنية جزء لا يتجزأ من المغرب، تصر السلطات الفرنسية دائما على العودة إلى الأرشيف التركي لسنة 1838م؛ والذي يثبت أن ضرائب هذه المنطقة كانت تدفع إلى تلمسان، وقد أكدت الإدارة الفرنسية تفنيد صحة مطالب السلطة المغربية عن طريق محاولة وضع حد لهذا النزاع برسم خريطة حدود البايلك سابقا التي امتدت حتى وجدة، كما أثبتت عدة وثائق وجود ستة مخيمات تركية على طول الحدود ووادي التافنة على بعد 7 أو 8 كلم من لاله مغنية، حيث من غير الممكن فصل هذه القبائل بتقسيمها [3] .

ولعدم استجابة السلطان لمطالب دونيون قصف جوانفيل طنجة والصويرة واحتلها في الوقت الذي توجه فيه بيجو إلى معسكر الأمير محمد بوادي إيسلي [4]، وأرسل إليه إنذارا أخير شديد اللهجة يوم 6 أوت يقول فيه " ...إنها المرة الأخيرة التي ألتمس فيها منك ردا شافيا وصريحا حول الشرطين اللذين وضعتها كأساس لسلم متين بيننا، وهما : - الاعتراف بالحدود المغربية الجزائرية السائدة في عهد الأتراك - إبعاد عبد القادر من المنطقة، وإن لم أتوصل بالرد الشافي في أربعة أيام، سأتقدم بجيشي لأطالب به ..." .

ورغم تعليمات وزير الحرب للجنرال بيجو بعدم تجاوز الحدود الجزائرية المغربية إلا أنه في 13 أوت خرجت فرقة من معسكرها للنهب من مزارع سهل أنكاد، لكنها لم ترجع إلى معسكرها واتخذت موقعا على بعد 15 كلم من لاله مغنية، وعسكرت هناك منتظرة التحاق بيجو بفرقة أخرى وفي منتصف الليل، تحركت نحو الموقع الذي يتواجد فيه الجيش المغربي بين ووجدة ووادي إيسلي وعسكرت على الجرف الأخضر قرب وجدة ب 5 كلم

1 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق ، ص 119.

2 . اسماعيل العلوي : المرجع نفسه، ص 119.

3 . حجازي مصطفى: المرجع السابق، ص 79.

4 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 145.

انطلق الجيش المغربي لعرقلة جيش بيدو الذي كان يسير بسرعة نحو [1] وادي إيسلي [2]، وبدأت المعركة في صبيحة [3] 14 أوت [4] وانتهت بعد الزوال بهزيمة الجيش المغربي الذي انسحب إلى مدينة تازة بقيادة الأمير محمد [5].

بعد قصف طنجة والصويرة واحتلالها واحتلال وجدة [6] وانهزام الجيش المغربي في معركة إيسلي في 14 أوت 1844م ، تمركز بيجو في لاله مغنية و أرسل فير23 أوت رسالة إلى الأمير محمد أعطاه فيها مهلة 15 يوما للاستجابة للمطالب الفرنسية والرحيل من وجدة [7]، انتهت برضوخ السلطان المغربي إلى المطالب الفرنسية [8]،و دخل الصراع الفرنسي المغربي على الحدود طورا جديدا برزت فيه ملامح الضعف المغربي [9]، ووضعت أسسه معاهدة طنجة في سبتمبر 1844م و معاهدة لاله مغنية مارس 1845م [10].

3 - معاهدة طنجة 10 - 09-1844م :[11]

كان الأمير جوانفيل قد أعد مشروع المعاهدة بمدريد [12]، ومثل السلطة المغربية بوسلهام علي، وعن السلطة الفرنسية حضر القنصل دوري دونيون "DOREY DUION"، والكونت دكاز [13] "DE KAZ"، وقد اتفق الطرفان على الشروط التالية :

---

1 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص ص 120-132.

2 . **وادي إيسلي:** ينبع من مرتفعات الأطلس التلي ويتجه نحو الجنوب الغربي يصب في البحر المتوسط، ينظر: محمد بن جبور، المرجع السابق، ص 219.

3 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 145.

4 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 32.

5 . قادة دين: المرجع السابق، ص 215.

6 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 145.

7 Jérôme Louis :op+cit, p p 23- 24.

8 . محمد بن جبور: المرجع السابق، ص 209.

9 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 143.

10 . محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص ص 32- 33.

11 . عز الدين بن سيفي: المرجع السابق ، ص 125.

12 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 146.

13 . ابن زيدان : المصدر السابق، ص 192.

– تفريق الجيش المغربي على الحدود وعدم السماح بأي تجمع عسكري في المناطق الحدودي مع فرنسا بدون سبب و أن لا يتجاوز ألفين جندي لحفض وإن دعت الضرورة يكون ذلك بعلم فرنسا .

– معاقبة القواد الذين شاركوا في الحرب ضد فرنسا

– تعهد السلطان المغربي بعدم تقديم المساعدات العسكرية للأمير أو أي ثائر على فرنسا

– اعتبار الأمير عبد القادر خارجا عن القانون، والقبض وإرساله إلى إحدى مدن الساحل المغربي للفصل في شأنه هناك.

– الإبقاء على الحدود بين البلدين، وفق ما كانت عليه في عهد الأتراك.[1]

– تأجيل موعد ترسيم الحدود باتفاقية خاصة و إجراء أبحاث على الميدان[2] .

– توقيف الاعتداءات بين البلدين بعد التوقيع على المعاهدة، والشروع في تنفيذ البنود 1 و2 و 4 و5، وانسحاب القوات الفرنسية من وجدة والصويرة.

– تعزيز العلاقات السياسية التجارية بين البلدين بناء على المعاهدات السابقة .

– يوقع على هذه المعاهدة ويصادق عليها في غضون شهرين[3].

1 . ابن زيدان : المصدر السابق ، ص ص 192– 193.

2 . قادة دين : المرجع السابق، ص 215.

3 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 145.

ملخص الفصل

غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ظهرت النوايا التوسعية للسلطة المغربية على حساب أراضي الإقليم الغربي الجزائري، وقد ترجم ذلك بمحاولات السلطان المغربي بسط نفوذه على هذا الإقليم؛ لمد حدوده إلى ما وراء نهر ملوية، وتوجيهه حملة عسكرية إلى تلمسان لتكون نقطة انطلاقه للتوسع في الجزائر، و لكن النوايا الاستعمارية الفرنسية لم تكن أقل حدة من النوايا المغربية، حيث ما لبثت فرنسا بعد سيطرتها على الجزائر العاصمة حتى توجهت للتوغل نحو الجنوب الوهراني .

أدى توغل القوات الفرنسية في الإقليم الغربي الجزائري إلى تصادم الاستعمار الفرنسي في الإقليم، بالنفوذ المغربي الذي ما فتيء يستقر في المنطقة حتى انسحب منها تحت الضغوط الدبلوماسية الفرنسية، ليمارس السلطان نفوذه في الإقليم بصفة غير مباشرة بدعمه لمقاومة الأمير عبد القادر ضد التوسع الفرنسي في الإقليم الغربي الجزائري ومنحه الدعم المادي من مساعدات عسكرية والمعنوي بتوطيد العلاقة الروحية بين الأمير عبد القادر والسلطان المغربي ففي الوقت الذي كانت السلطة المغربية لا تريد الدخول في حرب فرنسا، تنضر إلى الأمير عبد القادر على أنه الدرع الحامي للحدود المغربية ضد التوسع الفرنسي على حسابها، يستغل الأمير هذه العلاقة مع السلطان لدعم مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي .

لكن السياسة الفرنسية عملت إلى دفع الأمير داخل التراب المغربي من خلال الضغط عليه ومحاصرته في الأراضي الجزائرية لا حراج السلطة المغربية واقحامها في حرب الأمير مع فرنسا، وبذلك ضمنت فرنسا إدخال المغرب في حرب مزدوجة لإضعافهما معا، و قد وقع التصادم المغربي الفرنسي في معركة إيسلي 1844 والتي كانت منعرجا حاسما في تاريخ الحدود الجزائرية المغربية فقد برزت من خلالها ملامح الضعف المغربي، واتسعت

بعدها أفاق فرنسا التوسعية وقد كرست ذلك بمعاهدة طنجة في سبتمبر 1844م ، ليدخل الصراع الفرنسي المغربي على الحدود مرحلة جديدة ترسم ملامحها معاهدة لاله مغنية 1845م .

الفصل الثاني:

دور الاستعمار في رسم الحدود 1845-1912م.

أولا : استراتيجية فرنسا في رسم الحدود .

ثانيا: سياسة الاحتلال الواسع في أقصى الجنوب الغربي وأثرها على واقع الحدود الجزائرية المغربية .

ثالثا: دور الاستعمار الاسباني في رسم الحدود.

تمهيد

لقد أدى التصادم الفرنسي المغربي في الإقليم الغربي الجزائري إلى صراع مسلح على الحدود ؛ تجلى في معركة إيسلي 1844م ، والتي مثلت منعرجا حاسما في تاريخ الحدود الجزائرية المغربية حيث نتج عن هذه المعركة معاهدة طنجة في سبتمبر 1844م ، وبذلك برزت ملامح الضعف المغربي وتجلت ملامح التحكم الفرنسي على الحدود الجزائرية المغربية، من خلال الدور الذي لعبه الاستعمار في رسم الحدود الجزائرية المغربية و الاستراتيجية التي اعتمدتها فرنسا في رسم الحدود استنادا إلى معاهدة لاله مغنية 1845م التي اعتمدتها فرنسا في ترسيم الحدود مع المغرب الأقصى ، وما انجر عنها من تداعيات على واقع الحدود .

أولا : استراتيجية فرنسا في رسم الحدود :

بعد توقيع معاهدة طنجة في سبتمبر 1844م ضمنت فرنسا إحكام سيطرتها بتراجع مقاومة الأمير عبد القادر وضمان عداء السلطان المغربي له، لذلك عملت على توقيع معاهدة لاله مغنية لترسيم الحدود بين السلطة الجديدة في الجزائر والسلطة المغربية استنادا[1] إلى استشارات موظفين قدامى في الحكومة العثمانية بالجزائر ومن بينهم حميدة الصقال الذي كان حاكما لتلمسان ومصطفى بن إسماعيل قائد الزمالة واعتمادا على الشهادات والمعلومات الوصفية في رسم الحدود لأجوبة شيوخ من أعيان الكراغلة وشيوخ قبائل جزائرية محاذية للحدود [2] بالإضافة إلى الوثائق العثمانية التي خرج بها الجنرال دي لاري والخريطتين اللتان رسمها الرائد مارتمبري [3] بمقياس واحد على مائة ألف واحدة بالفرنسية والأخرى كتب عليها روش بالفرنسية أسماء القبائل التضاريس وغيرها ،وذهب روش إلى وجدة وقواعد التفاوض وحضر مواد المعاهدة استنادا إلى مشروع لامورسيير "LAMORICIERE" ثم اتصل بالمفاوضين المغربيين الطالب بن حميدة قاضي وجدة وسيدي أحمد بن السيلاوي مندوب السلطان الخاص، وبعد أربعة أيام من التفاوض قبل مشروع المعاهدة [4].

1 – معاهدة لاله مغنية 1845م وأثرها على واقع الحدود الجزائرية المغربية:

أ – معاهدة لاله مغنية 18 مارس 1845م[5]:

سبقت المعاهدة مفاوضات واستعدادات وأعمال بروتوكولية، بحيث كان لقاء التوقيع على المعاهدة بمثابة لقاء لوضع اللمسات الأخيرة لمعاهدة هيأت من قبل، فرض فيها الطرف الفرنسي رأيه ليس على أساس التداول والحوار ولكن بالقوة [6]، وكان لزاما على الطرفين الجلوس مجددا للتفاوض حول مسألة الحدود حسب ما نص

1 . برابح محمد الشيخ : المرجع السابق ، ص 3.

2 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 146.

3 . برابح محمد الشيخ : المرجع السابق ، ص 3.

4 . المكي جلول: المرجع السابق، ص، ص 146، 147.

5 . عز الدين بن سيفي: المرجع السابق، ص 126.

6 . محمد بن الطيب البوشيخي : المرجع السابق، ص ص 239 – 240.

عليه الشرط الخامس من اتفاقية طنجة [1]مثل الطرف المغربي حميدة الجشعي وعن الطرف الفرنسي [2] الكونت دي لا راي [3]، والجنرال مارتمبري[4] والمترجم ليون روش، [5] تبقى الحدود بين الجزائر والمغرب كما كانت عليه في عهد الحكم التركي [6]، وأن لا يتعدى أحد حدود الآخر [7]، وأن لا يناقش موضوع الحدود في وقت آخر وأن لا تحدد معالمها بالحجارة [8].

- تحديد خط الحدود الفاصل بين البلدين [9] فما كان غربي الخط فهو لمملكة المغرب، وماكان شرقي الخط فلإيالة الجزائر [10].
- تعيين بداية ونهاية خط الحدود ويمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى خط دائرة عرض 32 درجة، وهي شمالي العبادلة بداية الصحراء .

---

1 عز الدين بن سيفي: المرجع السابق، ص 126.

2 المكي جلول، المرجع السابق، ص، 147.

3 . دي لاراي : شخصية فرنسية عسكرية وسياسية ملمة بملابسات العلاقات الفرنسية المغربية، ترقى إلى درجة ماريشال سنة 1844م، وأسندت له مهمة الكثير من البعثات الدبلوماسية، أخرها سنة 1836 احتج فيها عند المولى عبد الرحمان على موقفه المساند للمقاومة الجزائرية ينظر محمد بن الطيب البوشيخي، المرجع السابق، ص 239.

4. **مارتمبري** : مهندس جغرافي ورئيس المصلحة الطبوغرافية العسكرية في الجيش الفرنسي عين بالجزائر سنة 1835م، شارك في جميع العمليات العسكرية التي خاضتها القوات الفرنسية ضد المغرب، وهو واضع الخريطة المرفقة للمعاهدة، إلى جانب مذكرة لوصف الأماكن والنفط التي يمر منها خط الحدود، ينظر، محمد بن الطيب البوشيخي، المرجع السابق، 239، ينظر أيضا، المكي جلول، المرجع السابق، ص 147.

5 . **ليون روش** : هو جاسوس فرنسي توجه إلى الجزائر منذ 1832م تعلم العربية وأصبح يكتب الشعر، غادر القوات الفرنسية بعد الهجوم على المهدية سنة 1836م، وتظاهر بالإسلام ، وتزوج من جزائرية وسمى نفسه عمر ثم انخرط في صفوف جيش الأمير عبد القادر، وعاد للقوات الفرنسية بعد معاهدة التافنة 1839م، وعين مترجما لدى الجنرال بيجو، لمعرفته باللغة العربية ومعرفته بخبايا الأمور عند العرب، ينظر: محمد بن الطيب البوشيخي، المرجع السابق، ص 239، ينظر أيضا، محمد بن جبور، المرجع السابق، ص 157.

6 . عبد الهادي التازي: **تاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم** ،المكتبة العامة الإسكندرية، دط ، ، 1988، مج 10 ، ص ص 14 – 16.

7. محمد رضوان: **منازعات الحدود في العالم العربي " مقاربة سوسيولوجية ، تاريخية ، قانونية** " ، إفريقيا الشرق، ط1 ، بيروت لبنان ، 1999، ص

8 . ابن زيدان : المصدر السابق ، ص 195.

9 .المكي جلول: المرجع السابق، ص 147.

10 . ابن زيدان : المصدر السابق ، ص 195.

الصحراء لا حد فيها بين الجانبين وهي مشاعة [1]، تبقى مرعى لعرب كلا الإيالتين، ولكلا سلطة الإيالتين حق التصرف في رعيته.

- الأراضي الموجودة قبلة القصور [2] هي فلاة لا ماء فيها ولا تحتاج لتحديد [3]
- تقسيم القصور بين الإيالتين وفق الطريق السابقة، أما قصور فجج وقصر بيش فلعمالة المغرب، وأما العين الصفرا وسفيسفة وعلة وتيوت وشلالة والأبيض وبوسمغون فلعمالة الجزائر [4]
- عدم رد أي طرف من الرعيتين لجأ إلى الطرف الآخر، وإذا أراد الرجوع فلا يتعرض له أحد ويكون آمنا في نفسه وماله من السلطانين، والحاج عبد القادر وحزبه غير داخل في الشرط أعلاه5
- وقسمت الحدود إلى ثلاثة أقسام :

1- من البحر إلى منصب قيس

2- ومن منصب قيس إلى ثنية الساسي

3- ومن ثنية الساسي إلى الأطلس الصحراوي.

---

1 . Almida Ben Ali : (Traité de Lalla Maghnia 18 Mars 1845),Le général comte de la rue .p2.

2 . **القصور**: القصر في لغة الجنوب الوهراني هو تجمع سكني صغير أو كبير يحيط به حص له باب أو أبواب،، ينظر محمد بن الطيب البوشيخي، المرجع السابق، ص 34.

3 زايدي حميدي : المرجع السابق، ص 83.

4 Ibid,p3.

5 . ابن زيدان : المصدر السابق، ص ص 197 – 198.

وقسمت القبائل كما يلي :

●القبائل التابعة المغرب: المحيا والمنبا[1] بنو كيل ، وعمور [2]الصحراء وحميان الجنبية وأولاد سيدي الشيخ الغرابة .

●القبائل التابعة للجزائر : أولاد سيدي الشيخ الشراقة، وكل[3] قبائل حميان[4] ماعدا حميان الجنبية [5].

ويتلخص محتوى المعاهدة في تعيين وضبط المناطق المغربية: القبائل التي تمر عليها الحدود انطلاقا من البحر إلى واحة فقيق (فجيج) [6].

ب – أثر المعاهدة على واقع الحدود الجزائرية المغربية :

لقد وضعت معاهدتي طنجة 1844م، ولاله مغنية 1845م أرضية جديدة لعلاقات المغرب مع الجزائر ومع فرنسا في الجزائر، وذلك من خلال الواقع الجديد الذي طرأ على المناطق الحدودية، بالإضافة إلى إقحام المغرب مباشرة في أحداث الجزائر؛ من خلال اعتراف المغرب بالسيادة الفرنسية على الجزائر، والتنكر لجهاد الأمير عبد القادر، وقبول حق فرنسا في مطاردته داخل التراب المغربي مع غيره من المجاهدين [7]، فمجرد تنازل المغرب وقبوله توقيع المعاهدة على أراضيه بلالة مغنية يعتبر هزيمة دبلوماسية واعترافا بالسيادة الفرنسية على هذا المركز المغربي [8]،

---

1 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 148.

2 **عمور الصحراء** : من العرب الملحقين ببني ملال ، كانوا يسكنون بالضواحي والجبال ، ما بين جبل الأوراس شرقا وجبل بني راشد غربا تولوا مهمة المناطق الشمالية خوفا من سطوة الحكومات وهم معروفون اليوم باسمهم الأصلي وأسماء فروعها ، يتواجد أكثرهم على الحدود الجزائرية المغربية مما يلي العين الصفراء وواحات فقيق، ينضر ، عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب 1388– 1968م ، المطبعة الملكية ،د ط ، الرباط ، د س ن ، ج1 ، ص 419.

3 . المكي جلول : المرجع السابق، ص 148.

4 . **حميان** : هم قبائل رحل للهضاب العليا للقطاع الوهراني، وينقسمون إلى بطنين غرابة وشراقة، ينظر، محمد جبور، المرجع السابق، ص 203.

5 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 148.

6 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 34.

7 . محمد العربي معريش : المرجع نفسه، ص 34.

8 . محمد بن الطيب البوشيخي : المرجع السابق، ص 238.

وبهذا الانتصار كتب الجنرال "دولاري" إلى وزير الخارجية الفرنسي "جيزوت" "GUIZOT" ...أستطيع الآن أن أبتهج لقد استطعت أن أجعل خصومنا يقبلون كل شروطنا وذلك بعد ما جريت المفاوضين المغاربة إلى حصن مغنية، حيث أصبحوا تحت رحمة مدافعنا، ليقعوا هناك اتفاقا يتعلق بتقسيم التراب المغربي..." [1] .

تمت المصادقة على استمرارية الحدود بين المغرب والجزائر بالوضع الذي كانت عليه أيام الدولة العثمانية وأبقت على منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب غامضة [2] لذلك اتهم السلطان المغربي حميدة الجشعي بالخيانة، واعتبر أنه تنازل عن الحقوق المغربية التاريخية واتهمه بتلقي رشاوي[3] حيث صرح بأن المعاهدة التي وقع عليها المندوب المغربي مخالفة تماما للمعلومات التي أعطاها لكبير المفاوضين المغاربة الذي خالف رسم التفويض والقاعدة التي يقوم عليها، ألا وهي الإبقاء على الحدود بين الجزائر والمغرب كما كانت عليه في عهد الملوك الأتراك [4] ، فالحدود المغربية الجزائرية التي أقرتها معاهدة لاله مغنية والتي تقع دون وادي التافنة بأربعين أوستين كلم، رأت السلطة المغربية أن لها أثرا بالغا على القبائل الواقعة بين وادي كيس شمالا وثنية الساسي شرقا [5] واعتبرت أن فرنسا ضمت تلك المناطق إلى مستعمرتها نتيجة أحداث 1844م ورسخت ذلك بمعاهدة لاله مغنية 1845م ؛ لتضمن بذلك حاجز وقائي أمام الحركة الجهادية التي يمكن أن تستمر من الأمير، أو من قبائل بني يزناسن، أو أنكاد، كما اعتبرت أن السلطة الفرنسية، افتكت منها أفخاذ كبيرة من قبائل بني بكوش، و افتكت منها قبائل كانت تابعة لها مثل امسيردة وعطية المزاوير، أولاد

1 . عادل غاسق: (الحدود الجزائرية المغربية ومخلفات الاستعمار الفرنسي)، **www hespress.com**، 22 -3 2010م، تم الاطلاع في 2:06 .

2 . مصطفى الخلفي : (أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء المغربية)، **www Aljazeera. Net**، 3-10 2004م، تم الاقتباس يوم 24 جويلية 2020م ، تم الاطلاع في 11:59.

3 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 144.

4 . محمد ابن الطيب البوشيخي: المرجع السابق، ص 240.

5 . ينظر الملحق 04.

علي بن طلحة وأولاد أحمد بن إبراهيم وأولاد منصور وأولاد سيدي رمضان وأولاد أدرار [1].

واتهمت السلطة المغربية فرنسا بأنها من خلال المعاهدة افتكت منها أراضي أولاد سيدي الشيخ وهجرت هذه القبائل إلى المغرب قسرا بعد أن تركت أراضيها وممتلكاتها، وطرحت مشكلة أولاد سيدي الشيخ الغرابة على المخزن المغربي مباشرة بعد توقيع المعاهدة، عندما ادعى السلطان أنهم احتجوا عنده على تسليم أراضيهم إلى فرنسا وطالب المولى عبد الرحمان بإرجاع هذه القصور، كذلك طالب بإلغاء الفقرة المتعلقة بالأمير عبد القادر ، لكن هذا الطلب جاء متأخرا بعد ما صودق على المعاهدة بصفة نهائية، وقد أشارت بعض الدراسات أن فرنسا قد اعترفت بأنها أساءت التقدير عند وضع البند الرابع والخامس من لاله مغنية مستندين إلى التصريح التالي للسلطة الفرنسية " كما سبق قوله وكما سنقوله لاحقا إن معاهدة لاله مغنية 1845م أخطأت حين جعلت بعض من هؤلاء الرحل (أولاد سيدي الشيخ الغرابة) رعايا مغاربة وأرغمتهم على ترك أرض عاشوا فيها منذ أجدادهم الأوائل " [2] .

ولكن هذا التصريح لا يعني اعتراف فرنسا بمغربية أولاد سيدي الشيخ الغرابة بقدر ما يعبر عن انتمائهم إلى الأراضي الجزائرية حيث يبدو من خلال التصريح أن فرنسا توضح خطأها في تهجير أولاد سيدي الشيخ الغرابة إلى المغرب وعدم تركهم في أراضيهم .

فيما تشير بعض الدراسات أن المغرب حاول مغالطة فرنسا في معاهدة لاله مغنية عندما ادعى أن هذه المناطق قاحلة وبدون سكان ولا ماء فيها لكنها واحات خضراء آهلة بالسكان منذ القدم، وقد حاول المخزن المغربي ضم هذه المناطق عدة مرات تحت نفوذه، وفي سنة 1830 م وجه المولى عبد الرحمان رسالة إلى سكان هذه

1 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 145.

2 . محمد ابن الطيب البوشيخي : المرجع السابق، ص ص 240 – 241.

المناطق، يعترف فيها باستقلال قورارة وتوات[1] وإعفائها من الضرائب بعد صراع طويل مع هذه القبائل لفرض السلطة المغربية على القبائل المعارضة فيها[2].

وتشير الكتابات المغربية أن السلطان اتهم المفوض المغربي بارتكاب خطأ فادح بترك المناطق الجنوبية الواقعة بين ثنية الساسي وواحة فكيك كأنها جزء من الصحراء المترامية الاطراف التي يصعب تحديدها، وبذلك سهل على فرنسا المخطط التوسعي الذي ستطوق به المغرب الأقصى من خلال فتح باب الاعتداءات الفرنسية ثم استكماله بالاحتلال العسكري و السياسي [3]،حيث جاءت معاهدة لاله مغنية 1845 غامضة حول حدود وهمية وضعتها بين الجزائر والمغرب وهي تمتد من البحر المتوسط إلى ثنية الساسي، حيث يتوقف خط الحدود وتبقى المنطقة مفتوحة أمام كل الاحتمالات، ومن هذا المنطلق بنت فرنسا استراتيجيتها في رسم الحدود من خلال سياسة الاحتلال الواسع في الجنوب الغربي الجزائري فقد استولى الجنرال بيري "PERRY"سنة 1845م على حميات، وتيستيطين، ورسول وبرازيفة، وفي سنة 1845م أشرف على مناطق أولاد سيدي الشيخ إلى وادي الناموس [4] .

والملاحظ في نصوص معاهدة لالا مغنية هو تركيز الطرف الفرنسي على تعيين الحدود في المناطق الفلاحية أو المستغلة رعويا ضمن ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الأراضي شبه الفلاحية، بينما تم تجاهل المناطق الصحراوية الواقعة جنوب فجيج، وهو ما يعتبر قصورا متعمدا وثغرة يمكن استغلالها مستقبلا من طرف الدولة الفرنسية. كما تعمدت فرنسا اضفاء الغموض على بعض من نصوص المعاهدة خاصة في النص

---

1 **توات** : هي إقليم جغرافي شاسع يقع جنوب غرب الصحراء الجزائرية ، يحتوي على عدد كبير من الواحات والقصور ، تزيد عن 350 واحة ، يرجع البعض معنى كلمة توات إلى أحد البطون المنحدرة من قبيلة الملثمين سكان الصحراء للمزيد ينضر ، اعميراوي حميدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ، (1844 – 1916)،دار الهدى، دط، عين مليلة الجزائر ، 2009 ،ص75.

82 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881- 1912م** ، المتحف الوطني المجاهد، د ط ، الجزائر ، 1996م، ص ص 27 – 28.

3 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 145.

4 . عميراوي حميدة وآخرون : المرجع السابق ، ص 55.

الذي يتعلق بوصف الصحراء بالأرض الفلاة التي لا ضرورة في تحديدها، وكان هدف فرنسا من وراء عدم وضع حدود بها هو الرغبة في التوسع فيها مستقبلا.[1]

حيث عملت فرنسا على استغلال الثغرات الموجودة في اتفاقية لالا مغنية، وتحقق لها ذلك حيث قامت باقتطاع اجزاء من أراض مغربية بالتتابع في السنوات 1874، 1876، 1894،1893،1888، في المنطقة الجغرافية التي تمتد من البحر الأبيض المتوسط الى ثنية الساسي جنوبا[2].

لقد برهنت الثغرات التي وضعت في معاهدة لاله مغنية على الدهاء السياسي للمفوضين الفرنسيين، حيث تخول المشاكل الطارئة الناتجة عن اشتباكات هذه القبائل التي بقي وضعها غامضا حسب المعاهدة، للمفوضين الفرنسيين التدخل لحل هذه النزاعات في الإدارة المخزنية في وجدة، بالإضافة إلى إعفاء السلطات الفرنسية القبائل الموالية لها من الضرائب الأمر الذي أحرج السلطة المخزنية أمام احتجاجات القبائل المجاورة التي تعتبرها السلطة المخزنية تابعة لها، ما يجعل هذه القبائل تنحاز إلى السلطة الفرنسية [3].

عرفت الحدود الجزائرية المغربية وضعا خاصا في الفترة التي تلت معاهدة لاله مغنية 1845م واستمر هذا الوضع إلى غاية 1864م، وحتى إلى غاية 1881م [4]، فقد حددت هذه المعاهدة الحدود الشمالية الفاصلة بين الجزائر والمغرب [5] وحددت مصير القبائل الواقعة على هذا الخط ومن بين هذه القبائل قبائل أولاد سيدي الشيخ الذين أعلنوا ولاءهم للأمير[6]، فبحكم توزع أولاد سيدي الشيخ الغرابة و الشراقة

---

1 . زايدي حميدي: ى **اسهامات ثبات مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود الإقليمية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية /الاتحاد الإفريقي** " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، إشراف قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري ، تيزي وهو نوقشت سنة 2016 ، ص 187.

2 . محمد رضوان: المرجع السابق، ص 47.

3 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص ص 145 – 146.

4 . قادة دين: المرجع السابق، ص 215.

5 ينظر الملحق رقم 05.

6 . ابراهيم مياسي : **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط ، الجزائر 1999م، ،ص 138.

على طرفي الحدود وتداخلهم فقد أضحت المنطقة برمتها مجالا لنشاطهم غير معترفين لا بسلطة فرنسا ولا المغرب على المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية منها، فالقبائل الجزائرية التي أصبحت مغربية بحكم المعاهدة بقيت غير معترفة بالحدود الرسمية وتجاوزت الخط المتفق عليه للبحث عن الكلأ[1].

وقد أرادت فرنسا من البندين الرابع والخامس في معاهدة لاله مغنية 1845م تقسيم أولاد سيدي الشيخ واستغلال عمق الصراع التقليدي بينهما على الزعامة، فبناءا على مغربية أولاد سيدي الشيخ الغرابة [2]التي أقرتها المعاهدة بانحياز أولاد سيدي الشيخ الغرابة إلى التراب المغربي [3]، عينت السلطة المخزنية الشيخ بن الطيب خليفة السلطان في الجنوب الشرقي 1849م[4]، فيما انضوى فرع الشراقة تحت السلطة الفرنسية على مضض، وقامت الأخيرة بتعيين حمزة بن بوبكر خليفة أولاد سيدي الشيخ على الجنوب الجزائري[5] ؛ من البيض غربا إلى واحات ورقلة شرقا، وقد استحدثت فرنسا هذا اللقب للاستفراد بأولاد سيدي الشيخ الشراقة بفصلهم نهائيا عن الغرابة [6]، وتعميق الصراع وتحويله من طابعه القبلي إلى الوطني [7]، واستغلالهم في التوسع في الجنوب الغربي الجزائري[8]، أما الغرابة فقد أضعفتهم المعاهدة ماديا بتهجيرهم من من أراضيهم ومجالهم الرعوي، وابعادهم عن مريدي زاويتهم الغربية التي كانت مركز دعامتهم المادية والمعنوية بفصلهم عن قاعدتهم القبلية في (حميان، الطرافي، العبور، القصور، الواحات)، وفي الوقت الذي أثبت المعاهدة مغربية أولاد سيدي الشيخ الغرابة، منعت بنود المعاهدة المخزن المغربي من مساعدتهم في استرجاع أراضيهم، بل

1 . قاده دين : المرجع السابق، ص ص 215 – 216.

2 . محمد ابن الطيب البوشيخي : المرجع السابق، ص 241.

3 . ابراهيم مياسي: **(توسع الاستعمار .....)** ،المرجع السابق، ص 29.

4 . محمد بن الطيب البوشيخي : المرجع السابق، ص 265.

5 . ابراهيم مياسي : **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق ، ص 138.

6 . ابراهيم مياسي :**(توسع الاستعمار.....)** ، المرجع السابق، ص 29.

7 . محمد بن الطيب البوشيخي: المرجع السابق، 266.

8 . ابراهيم مياسي: **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص 138.

ألزمته بشل هذه المقاومة وملاحقة زعمائها شرقي المغرب، والسماح لفرنسا بملاحقة المقاومين داخل الأراضي المغربية، وفقا لمعاهدتي طنجة ولاله مغنية [1].

استمرت المشاكل في حياة القبائل المتاخمة للحدود المغربية الجزائرية ، فبالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة للقوات الفرنسية ، أرهقت سياسة التقنين وفرض الرسوم من السلطة المغربية هذه القبائل، فأخذت المشاكل تتراكم نتيجة تضارب مصالح هذه القبائل، التي كانت تتمركز في أراضي جماعية مشتركة، وقد كانت قبائل بني زناسن تتحمل أعباء المقاومة ضد الفرنسيين أكثر من غيرها لذلك كانت تفرض على سكان المدن والقرى المساهمة المادية، فقد هاجم القائد ميمون وجدة في 1853 و 1854 و 1855 وفرض عليها غرامة مالية 20 ألف فرنك مما جعل بعض أعيان هذه المدينة يطلبون الحماية الفرنسية [2]، وقد كان الصراعات راجعة إلى التكتلات التي تحدث بين هذه القبائل وفي أوت 1856م انهزمت بطون قبيلة أولاد المنكار وأولاد الغازي أمام بني أمام بني منكوش واضطرت إلى إقامة مؤقتة وسط قبيلة امسيردة في الجزائر، مما أدى إلى توتر العلاقات الرسمية بين الإدارة الفرنسية والإدارة المخزنية ففي سنة 1854م 14 خيمة من بني بورسعيد امتنعت عن أداء الضرائب إلى السلطات الفرنسية والتجأت قرب وجدة، وفي جانفي 1855م استخدم العامل قدور القوة في جمع الضرائب ضد قبائل أنكاد [3].

وقد كانت السلطات الفرنسية تتخذ إجراءات تعسفية ضد المغاربة كلما لجأت إليهم قبائل جزائرية، ففي سنة 1856م سلبت دورية عسكرية فرنسية عدد من الإبل لقبيلة لمهايه بدعوى أنها ساعدت خيام من قبائل بني واسين وبني اسنوس في الهجرة إلى المغرب، وتوالت الانتقامات بين الجانبين خاصة مع تحول سنة 1855م بعض المهاجرين الذين تخلوا عن ممتلكاتهم إلى عصابات تهدد عربات المسافرين نحو لاله

1 . محمد بن الطيب البوشيخي: المرجع السابق، ص ص 265 – 266.

2 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق ، ص ص 155 – 156.

3 . اسماعيل العلوي: المرجع نفسه ، ص 157.

مغنية [1] وكان القنصل الفرنسي يحتج من حين لآخر لدى الحكومة المغربية ويحملها مسؤولية الأحداث في شرق المغرب، وفي نفس الوقت كان يحث الدوائر العسكرية بالجزائر على استعمال القوة واستغلال الظروف المواتية، لذلك جهز الجنرال مارتمبري قواته في سبتمبر واكتوبر 1859م واتجه نحو وادي كيس، وبعد معارك عدة تفاوض مع الحاج ميمون، واتفق معه على أداء مائة فرنك غرامة على كل مقاتل، وإرسال 13 عشر من أعيان قبيلة بي يزناسن كرهائن إلى تلمسان، وقد محمد الجنرال فترة بقائه في تافوغالت فكلف الجنود بإصلاح المسالك الرئيسية التي تربط تافوغالت بسيدي بوهرية عبر ركان [2]، وبعد هذا العدوان وصلت مارتمبري رسالة من "روندو" "RANDON" يستشيره في ضم منطقة ملوية السفلى للجزائر، لكن الجنرال فضل جذب القبائل المغربية، بفصلها عن إدارة عامل وجدة وأعفاها، من الضرائب التي كانت تؤديها لهذا الأخير، وقد نهج الجنرال نهجا آخر فحول خط الحدود شرق ضريح سيدي يحي إلى وادي طايرت، فانتزع أكثر من ألفي هكتار من أولاد علي بن طلحة لصالح بني بوسعيد لإرغام القبائل التي ترفض دفع الضرائب بعد عدوان1859م [3].

وأمام محاولات الفرنسيين رسم الحدود على حساب القبائل المغربية ففي 18 جوان 1866م، أحرج عامل وجدة الذي التقى بالكلونيل "شانزي" "CHANZY" في جبل بيرو لضبط الحدود بين ادراع الدوم والعاوج، ولكن قبائل بني يزناسن رفضت هذا الاتفاق، وبقيت هذه المسألة تشكل منبعا للمعلومات وعامل من عوامل الشقاق، ولم تكن هذه البقعة وحدها عرضة للغموض والأخذ والرد؛ فهناك نقاط أخرى اختلف في معالمها في الدوائر الاستعمارية نفسها، فقد عبر قائد معسكر مغنية "برينيتيار"" BRUNETIÈR" عن عجزه في ضبط الأشياء استنادا إلى الوثائق الرسمية التي بحوزته، فقد كان يعتقد بوجود خطين على الأقل للحدود بين البلدين وهما : الأول يمر بازرايكة وسيدي عياد وقبر فرعون وكركور الميعاد ثم يتجه نحو وادي طايرت.

1 . نفسه ، ص ص 157 -159.

2 . نفسه ، ص ص 160- 168.

3 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق ، ص، 192.

والثاني يضم رأس الأعوج سيدي عياد جورف البارود كركور سيدي حمزة زوج البغال سيدي زاهر عين تاقبلت ورأس طايرت، ويعترف هذا الضابط بأن النقط المذكورة في لالة مغنية يستحيل ضبطها في الواقع [1].

وفي أواخر ديسمبر 1873م وبداية جانفي 1874م، زارت بعث مغربية برئاسة "بوتان" "BOUTAN" وبعثة مغربية برئاسة الشيخ علي ولد رمضان، منطقة بهليل وسيدي زاهر ونتج هذا اللقاء رسم ثلاث مناطق مشتركة بين الطرفين وتجمع قبائل جزائرية ومغربية ولها معالم واضحة . الأولى : دراع الدوم، رأس الأعوج، حوش سيدي، بهليل جبل بيرو – الثانية : جرف البارود، زوج البغال، كركور، سيدي حمزة – الثالثة : بين المحل الرابط سيدي زاهر بوجدة وبين حوض وادي روبان [2].

أما توسعها في المناطق الصحراوية فقد عملت على ذلك بدعوى مساعدة سلطان المغرب على فرض المن في مناطق القصور والواحات، وقننت ذلك في شكل بروتوكولين تم التوقيع عليهما من طرف الجانبين المغربي والفرنسي في 20 يوليو 1901 و 28 فبراير1902، حيث كان هدفهما الأساس التمهيد للتوسع في المناطق الصحراوية تحت غطاء التعاون الساسي والاقتصادي بين المغرب وفرنسا الاستعمارية من جهة، ومن جهة أخرى تكريس خط فارنيي ""Vanie"" . ولم يتم تجسيد هذا الخط إلا في سنة 1912[3].

1 . اسماعيل العلوي: المرجع نفسه ، ص ص 193- 194.

2 . المرجع نفسه : ص 194.

3 . محمد رضوان: المرجع السابق، ص 48.

ثانيا : سياسية الاحتلال الواسع في أقصى الجنوب الغربي الجزائري وأثرها على واقع الحدود.

1- خلفيات التوسع الفرنسي في أقصى الجنوب الغربي الجزائري:

أ - الخلفيات السياسية:

إن استعمار فرنسا للجزائر، حقق حلم فرنسا في تكوين امبراطورية عظيمة مترامية الأطراف؛ تمتد البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، أما هدف فرنسا في ربط مستعمراتها الإفريقية في غرب القارة، ووسطها ثم شمالها، فلن يتحقق إلا بتوسعها في الجنوب الجزائري وخاصة الغربي منه، الذي يمثل حلقة وصل بين هذه المستعمرات[1]، لذلك أصبحت معظم الأوساط الفرنسية تدعوا إلى احتلال الصحراء ومد السكة الحديدية بعيدا نحو الجنوب، فقد كتب أحد الضباط الفرنسيين يقول: " ستكون أكثر قوة من البدو الذين يسيطرون على هذه المنطقة " وتطبيقا لهذا المشروع تم الاستيلاء على المنيعة، لتسهيل الاتصال بقورارة وتوات وتاديكالت [2] .

فقلما نجد تقريرا من تقارير الضباط الفرنسيين المشرفين على المخابرات المهتمة بشؤون شرق المغرب، لا تذكر مسألة الحدود مع مستعمرتهم إما من أجل العثور على علامات طبيعية أوضح والعلامات السابقة وإما لتمديدها إلى مصب نهر ملوية أو لنقطة استراتيجية على هذا النهر .[3]

ومع وصول الجمهوريين إلى الحكم في فرنسا وتحكمهم في الشؤون الداخلية وضعوا برنامجا خاصا بالمغرب منذ 1880م، كان التركيز فيه على إقامة خط حديدي يربط الجزائر بالمغرب ينطلق في مرحلته الأولى من تلمسان إلى وجدة، ثم يمد الخط إلى فاس في المرحلة الثانية، وإنشاء تلغراف ومشاريع زراعية، وقد بدأت المفاوضات في هذا الشأن مع المخزن المغربي، وقد كلف العقيد فلاتر "FLATTER" بالتعرف على الخط الحديدي الذي تنوي فرنسا تمديده نحو الصحراء لكن سرعان ما اصطدم

1 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....،المرجع السابق، ص 76.

2 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 59.

3 . اسماعيل العلوي: المرجع السابق، ص 192.

هذا المشروع بما بمعارضة السلطان، فأوقفت اللجنة وأبعدت عن المنطقة التابعة للسلطان، في الوقت الذي تجري فيه اتصالات كثيفة بين

الوالي العام الفرنسي بالجزائر وعامل السلطان أحمد البلغيثي حول الخلافات القائمة على الحدود ومنها حركة أولاد سيدي الشيخ وموقف السلطان منها [1] .

غداة احتلال تونس، أصبح المغرب هدفا من الأهداف السياسية الاستعمارية التي تبناها الساسة الفرنسيين، والتي تريد ضم المغرب إلى ممتلكاتها في أفريقيا وإنشاء وحدة الشمال الأفريقي، فبعد سنة 1882م صارت جل المراسلات الواردة على وزارة الحربية الفرنسية من المغرب وكذلك الجزائر تحث الحكومة الفرنسية والقادة العسكريين بضرورة إدخال المغرب ضمن النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا، لذلك كان السلطان متخوفا من اختلاق فرنسا لنزاع مع المغرب مثلما حدث مع تونس فكان يبعث بأوامره الصارمة إلى جميع قبائل الحدود يمنعهم من مولاة الثوار ويلزمهم بمعاملتهم معاملة الأعداء [2].

وعندما أصبح أقصى الجنوب الغربي الجزائري يمثل حاضنة للمقاومة ضد التوسع الفرنسي وأصبح سكان توات أنفسهم يشاركون من لجأ إليهم المقاومة، أصبحت فرنسا ترى أن هذه المنطقة تشكل خطرا ليس على الوجود الاستعماري في الجزائر فقط ولكن في شمال إفريقيا ككل، خاصة وأنه بعد عودة الرحالة الألماني "جيرهارد روف" من إقليم توات 1864م اقترح على السلطات الفرنسية أن تنقل حدودها إلى أقصى وادي الساورة أي منطقة توات باعتبارها مركز المشاكل والفوضى ضد فرنسا في الجنوب الوهراني [3]، حيث صرح[4] : "...قبل كل شيء على الفرنسيين أن ينقلوا حدودهم إلى وادي الساورة فمن هناك بالضبط تبدأ كل المصاعب وكل الفوضى مادام الفرنسيين لم يستولوا على هذه الحدود الطبيعية، ولن يكون هناك أي هدوء في جنوب

1 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص ص 216 – 217.

2 . محمد العربي معريش : المرجع نفسه، ص 217 – 218.

3 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 61.

4 . ابراهيم مياسي :(**توسع الاستعمار**.....)،المرجع السابق، ص 77.

مقاطعة وهران..."، وفي عام 1879م قدم الجنرال سيريز طلبا واقتراحا؛ تضمن ضرورة مد الحدود الذي لن يضع حدا فقط لكل المصاعب، بقدر ما سيحدد المسؤوليات ويمحو حالة التشويش والفوضى الدائمة التي تسود المنطقة؛ وقد لقي هذا الاقتراح قبولا كبيرا لدى ساسة فرنسا على اختلاف مستوياتهم؛ حيث صرح الوالي العام للجزائر ألبير جريفي " ALBERT GRIFFE " سنة 1881م؛ أن الحملات السابقة التي وجهت لإرجاع الرعايا الجزائريين الثائرين، أو لمعاقبة القبائل المغربية التي أيدتهم؛ كانت مكلفة وقليلة النتائج، ورأى أن تسوية الحدود يكون لمصلحة فرنسا، بحيث أن كل مرة تخرق فيها الحدود الجزائرية، تتاح الفرصة أمام فرنسا للاحتجاج أمام السلطان لطلب التعويضات، وفي حال عجز المغرب عن دفع هذه التعويضات، يفتح مجال آخر أمام فرنسا لفرض شروط تضعها فرنسا على مقاسها [1] .

لقد ركز المولى الحسن الأول على ضرورة الاتفاق على حدود بارزة المعالم حينما استقبل لأول مرة السفير الفرنسي "فرنيو" "DE VERNOUILLET " في فاس 1877م فتذرع له بعدم وجود ذوي الخبرة بالمسائل الطبوغرافية في الإدارة المغربية لذلك كانت تظهر إرادة سياسية قوية لدى السلطة المغربية بتقليص فجوة النزاع من خلال الاعتناء السلطاني بالبعثتين العسكريتين استقرتا الأولى بمراكش في ديسمبر 1877م، والثانية بوجدة في جانفي 1878م والتي دامت 4 سنوات وبدل أن يدرس موضوع النزاع في الصميم بين الحكومتين فضلت الدوائر الاستعمارية فتح باب المفاوضات الهامشية حول الصدامات بين القبائل المجاورة [2] .

اتخذت السلطة الفرنسية مسألة الحدود إحدى المرتكزات الفرنسية، لتوسيع نفوذها في الجزائر وبسط هذا النفوذ إلى المغرب الأقصى لذا كان ما يجري على الحدود المغربية الجزائرية، وحتى أوضاع المغرب الداخلية، تحت المجهر الفرنسي؛ و كانت

1 . مروان بوزكري : " التنافس الإنجليزي الفرنسي على المغرب الأقصى 1883-1905م "،مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير، إشراف مرابط يحياوي مسعودة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، نوقشت سنة 2010م، ص 54.

2 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص ص 197- 198.

فرنسا تبرر تجاوزها للحدود؛ بالانتهاكات التي كان يقوم بها مجموعات من المغاربة على مستوى منطقة مغنية؛ محملين مسؤولية ذلك إلى المخزن المغربي الذي كان عاجزا عن فرض سلطته في المنطقة، ومنع انتشار الفوضى، حسب ما جاء في تصريحات أغلب القادة الذين أشرفوا على جيش وهران، وهو ما يفسر تحمس هؤلاء القادة إلى عمل عسكري حاسم وتطلعهم إلى التوسع نحو ملوية واحتلال فجيج الأمر الذي سينتهي بفرنسا إلى تعيين حدود ثابتة وواضحة من ثنية الاسي إلى ضواحي فجيج، وتوزيع جديد للقبائل[1] .

وفي ضل السياسة الفرنسية الجديدة التي تؤمن برأي "دوفيرنوبين "حين قال سنة 1880م: " لا يحق لنا أن نتوقف في المغرب، فإن لم نتقدم فإننا نتأخر " لذلك كان الساسة الفرنسيين يرون بضرورة القيام بنشاطات حذرة تؤدي في النهاية إلى السيطرة على البلاد لذلك توجهت بعثة إلى المغرب خلال شهري مارس و أفريل 1882م وصلت بعثة فرنسية إلى مراكش بقيادة أورديكا "ORDEGA "ودخلت في مفاوضات مع المخزن المغربي تمكنت فرنسا فيها من جديد من افتكاك اعتراف المخزن بحق فرنسا بمتابعة المجاهدين على التراب المغربي، وتأديبهم ومن تعاون معهم، لكن السلطان لم يوافق على طلب أورديكا "ORDEGA"؛ المتمثل في مرور السكة الحديدية بمنطقة توات لأن المشروع سيؤثر على التبادل التجاري بين المغرب والسودان .[2]

وقد استمر اصرار أورديغا على هذا الطلب ومناشدة حكومته احتلال منطقة فقيق بحجة أنها تمثل نقطة أمن هامة لفرنسا، ولما فشل أورديكا في إقناع المخزن وحكومته لجأ إلى الدسائس بالتعاون مع شخصيات مغربية ذات نفوذ سياسي وديني فيما ما عرف " بسياسة الطرق الصوفية، و بذلك بدأت مؤشرات دخول العلاقات المغربية الفرنسية أزمة حادة [3]، حيث أصبحت أطماع فرنسا في مناطق الحدود مع الجزائر

1 . مروان بوزكري: المرجع السابق ، ص 54.

2. محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص ص 218 – 219.

3 . محمد العربي معريش : المرجع نفسه ، ص ص 218 – 219.

و الجنوب المغربي جلية [1]، خاصة بعد أن أرسل أورديكا مبعوثين إلى تافيلالت مستغلا المشاكل الاقتصادية والحركات المناهضة للسلطان في تافيلالت وغيرها للتأكد من مساندتهم لفرنسا، ومحاوله استمالة سليمان بن قدور بإغرائه بقيادة واسعة في الجنوب الغربي الجزائري ومن ثم ضم الأجزاء الجنوبية الشرقية من المغرب بمساعدة القوات الفرنسية[2].

كانت السلطة الفرنسية حريصة على عدم حل مسألة الحدود لأن ذلك يخدم المصالح الاستعمارية وما يؤكد ذلك هو معارضة وزير الخارجية الفرنسي " وانغستون " لرغبة "ألبير جريفي"؛ حيث يرى " وانغستون" "WANGTON" أن عدم وجود حدود بين دولتين يكون دائما على حساب الأضعف، وتأكيدا لهذه السياسة كتب وزير داخلية فرنسا سنة 1886م[3]؛ نقلا عن محمود علي عامر" هل من الحكمة الاعتراف بالسلطة المطلقة لسلطان المغرب على أراضي سلطته فيها اسمية " [4] .

ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، قررت الحكومة الفرنسية أن تقوم بإجراءات توسعية سريعة وشديدة لتقبض على الجنوب الجزائري وخاصة الغربي منه حتى تضمن بسط سيطرتها على كامل التراب الجزائري الذي يعد بمثابة جوهرة استعمارها ثم تمد نفوذها إلى تونس والمغرب الأقصى، فقامت بتكثيف الرحلات الاستكشافية في الصحراء، وعملت على إبعاد النفوذ الأوروبي وخاصة البريطاني فقامت بعقد اتفاق فرنسي إنجليزي يوم 5 أوت 1890م[5]؛ يمكن فرنسا من ربط نفوذها في شمال قارة إفريقيا بغربها ويضمن امتداد احتلال فرنسا إلى الجنوب الجزائري

1 . مروان بوزكري : " المرجع السابق، ص 54.

2 . محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص ص 219 - 220.

3 . مروان بوزكري: المرجع السابق، ص 55.

4 . محمود علي عامر : **تاريخ المغرب العربي المعاصر**، ط2،مطبعة قمحا، إخوان، دمشق، 1999م،ص 153، نقلا عن مروان بوزكري، المرجع السابق، ص 55.

5 . محمد العربي معريش : المرجع السابق،ص206.

عبر رمال الصحراء؛ بجعل كل أراضي جنوب الجزائر مناطق نفوذ فرنسي؛ في خط يمتد من ساي على النيجر، إلى بروا " BARROUA " بحيرة تشاد[1] .

وفي الوقت الذي حاولت السلطة المغربية عدة مرات إخضاع منطقة توات لحكمها ولكنها فشلت [2] في خرجات غزو للمناطق الصحراوية، قام بها السلطان الحسن الأول لإثبات سيادته عليها أمام التحرشات الفرنسية فقد جاء في رسالته [3] " ...وكان مما بقي علينا الوصول إليه هذه الأصقاع الصحراوية والمعاقل البربرية، التي كان يفهم قبل أنها صعبة المرتقى، عديمة وجوه الارتقاء....فنهضنا من حضرتنا العلية فاس المحمية، واستقبلنا هذه النواحي البربرية...." [4]، ضل الإصرار الفرنسي خاصة من قبل العناصر المتطرفة التي كانت تطالب 1883م 20ة حديدية، تربط تلمسان بوجدة، ويمكن مدها بعد ذلك إلى فاس، كما كانت تطمح لاحتلال فجيج، وقد كانت هذه الطموحات تترجم مشروعات وزير فرنسا بطنجة أورديكا؛ من خلال الضغط على السلطان للسماح لهم بتعقب الأهالي عبر الحدود، وحبك المؤامرات ضد الحكومة المغربية اعتمادا على الأشراف ورجال الطرق الصوفية لاستمالتهم، وإرسال العملاء إلى الجنوب خاصة إلى تافيلالت من أجل إنشاء دولة خاصة في هذه المناطق، وقد واجه المخزن المغربي ذلك بتعيين عامل على فجيج [5] .

وبسبب التوترات التي شهدتها الحدود الجزائرية المغربية؛ حشدت فرنسا سنة 1883م 20.000 من جيوشها لمراقبة الحدود؛ الأمر الذي شكل معضلة بالنسبة المغرب على غرار بريطانيا التي لم تخفي مخاوفها؛ حيث " دارموندهاي " سارع إلى إخطار وزارة الخارجية البريطانية والسلطان الحسن الأول بطريقة سرية

1 . ابراهيم مياسي: **(توسع الاستعمار.....)**،المرجع السابق، ص 77.

2 . ابراهيم مياسي : **توسع الإستعمار** ..... ، المرجع السابق ، ص 106.

3 . مروان بوزكري : المرجع السابق، ص 56.

4 . الناصري: المصدر السابق، ج 9 ، ص 2.

5 . مروان بوزكري : المرجع السابق، ص 57.

على المخططات الفرنسية الرامية لبسط الحماية على المغرب الأقصى [1]، وبسبب تلك الأحداث عقد لقاء من أجل ضبط الحدود بين فرنسا والمغرب، تم بين شقيق السلطان المغربي عرفة والنقيب لا فرنيو "LAVERGNE " في 12 أوت 1884م [2].

بدأ السلطان المغربي بالتصدي لهذه الدسائس التي تهدد أمن التراب المغربي فعمل على مراقبة مناطق الحدود لتأكيد نفوذه على هذه المناطق وكذلك على منطقة السوس التي راح يكثف الحملات العسكرية عليها، وقد أدرك السلطان أن ما وقع في شمال المغرب من اتفاق بين أورديكا والشريف الوزاني أخطر من ما وقع في جنوبها [3] الأمر الذي جعل المخزن يلجأ إلى ممثل بريطانيا في المغرب للتعرف عن المخططات الفرنسية ضد المغرب بما أنها تمس مصالح بريطانيا في نفس الوقت[4].

ففي الوقت الذي كانت فيه فرنسا تبدي أحيانا استياءها من الاضطرابات التي تقع قرب الحدود الجزائرية؛ لكنها كانت تدرك أن ذلك في صالحها بل كانت تعمل على استمرارها؛ حيث كانت فرنسا تتدخل لدى الحكومة البريطانية لحملها عن الامتناع عن مساعدة السلطان في إنهاء الاضطرابات، كما حدث في ثورة بوحمارة وهذا بحجة أنها مسألة داخلية[5].

لقد أدت هذه الاستراتيجية الفرنسية المتبعة على الحدود المغربية الجزائرية إلى توتر العلاقات الفرنسية المغربية، ففي الوقت الذي ادعت فيه فرنسا عدم إزعاج السلطان المغربي بمتابعة المجاهدين، بموجب الحق الذي منحتها إياه اتفاقية الحدود كانت تعمل إلى دفع المجاهدين على الحدود والاصطدام بالمخزن؛ للدفع بالسلطان للقيام بدور شرطي الحدود أمام تزايد نشاط الثوار بين أقصى شمال الحدود ووادي

---

1 . خالد بن الصغير :**المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886م**،مطبعة النجاح الجدي8دة، ط2 ، الدار البيضاء،1997م،ص 72.

2 . قادة دين : المرجع السابق، ص 216.

3 . محمد العربي معريش : المرجع السابق ، ص ص 219 – 220.

4 . خالد بن الصغير: المرجع السابق ، ص 71.

5 . مروان بوزكري : المرجع السابق ، ص 55.

غير، و كانت فرنسا تهدف من هذه الاستراتيجية إلى إضعاف المجاهدين بملاحقتهم من طرف القوات الفرنسية والمخزن المغربي، وبالتالي إحراج السلطان أمام رعيته بإقحامه إلى جانب الاستعمار الفرنسي ضد الجزائيين[1].

لم يكن اهتمام الفرنسيين بمراكز الواحات والصحراء؛ أقل شأنا من اهتمامها بالحدود، وكان اعتمادهم في ذلك على ما جاء في معاهدة لاله مغنية 1845م خاصة في ما يتعلق بالمنطقة الثالثة، حيث أن الصحراء التي اعتبرت مشاعا ليست تابعة لأحد، وهذا البند الذي استغلته فرنسا لإتمام مشروعها التوسعي بالتوغل في واحات الصحراء الكبرى، والالتفاف حول المغرب الأقصى؛ خاصة بعد وصولها إلى واحة فجيج سنة 1870م[2].

مع أن السلطات الفرنسية تدرك كل الإدراك الخطر الذي ستتعرض له قواتها إذا ما وجهت قوات عسكرية كبيرة إلى منطقة أقصى الجنوب الغربي الجزائري، الصعبة والوعرة خاصة بعدما لمسته من روح المقاومة لدى سكان هذه المنطقة في رحلاتها الاستكشافية و العلمية للمنطقة والتي انتهت معظمها بانتكاسات دفع ثمنها قادة تلك الحملات؛ لذلك لجأت إلى تكثيف رحلاتها العلمية؛ لاستمالة السكان سياسيا، منتهجة أسلوب المباغتة؛ وذلك بجعل مقدمة الحملة تبدو وكأنها حملة علمية، وتكثيف الجانب العسكري لهذه الحملات ورفع عدد أفرادها وتجهيزها تجهيزا عاليا[3].

ولأن التوغل العسكري بشكل كبير سيكون مكلف ماليا لم يرغب فيه الفرنسيون مع ذلك بادرت السلطات الفرنسية سنة 1879م إلى إنشاء خط حديدي يصل ما بين البحر المتوسط وإفريقيا الغربية الفرنسية عبر الصحراء الكبرى، و رغم التردد الفرنسي المؤقت بسبب ما حدث لبعثة فلأنزر؛ إلا أن سياسية التوغل الفرنسي في الصحراء سرعان ما تجددت[4] .

1 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، 218.

2 . مروان بوزكري : المرجع السابق، 56.

3 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 62.

4 . مروان بوزكري : المرجع السابق ،ص 56.

وقد عملت فرنسا لمد نفوذها في الصحراء على التقرب من شيوخ وزعماء القبائل وتطبيق أسلوب السلم والمهادنة،[1] بمنحهم المزيد من الاستقلال الذاتي الذي يتماشى ويتوافق مع نضام المكاتب العربية لتحويلهم إلى أداة استعمارية فعالة تتوسع بها في الصحراء؛ في إطار تنظيم حكم شبه عسكري، لعزل الثوار و إنهاء الحرب وفي الوقت نفسه كانت أطماع فرنسا التوسعية تتوجه نحو أقصى الجنوب إلى عين صالح؛ التي وصفتها بملجأ الثوار[2]، خاصة وأن ذلك نزامن انتهاج فرنسا سياسية اللين والمهادنة في المغرب بعد أن أرسل رئيس الحكومة الفرنسية جول فيري مذكرة إلى أورديكا يوم 19 جوان 1884م، يحذره أن حكومة الجمهورية لا تريد مشاريع في المغرب وأمره فيها بتغير لهجة " Le Reveil du Maroc"، وكذلك التزام الهدوء والليونة والحكمة[3].

أما في الجزائر فقد اهتمت السلطات الفرنسية سنة 1884 م[4]؛ لضمان أمن تواجدها في الصحراء[5]، وتثبيت أقدامها في المنطقة؛ بإنجاز عدة مشاريع بعد أن تحصلت على مساعدات مالية من مجلس النواب الفرنسي لتثبيت أقدامها في المنطقة و مدت الخط الحديدي إلى عين الصفراء، وعملت على شق الطرقات، وإقامة الجسور وربط المناطق الجنوبية الغربية ببعضها البعض لتسهيل تنقل القوات الفرنسية في حالة التمردات [6]، كما أقامت عدة حصون ومراكز عسكرية في المسيلة والبيض وتيارت والأغواط وبوسعادة وغرداية والواحات الحدودية، وربطت هذه المراكز بالمواصلات البرية من الطرق والسكة الحديدية مع نهاية 1888م لضمان أمن وسلامة الجنوب الجزائري وعزل الشيخ بوعمامة[7]، عندما تبين أن حاميات هذه المناطق غير قادرة

1 . العربي منور: المرجع السابق، ص 77.

2 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** ..... ، المرجع السابق،ص105.

3. محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 222.

4 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** ..... ، المرجع السابق، ص 105

5 . العربي منور: المرجع السابق، ص 277.

6 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص ص105-106.

7 . العربي منور: المرجع السابق، ص 277.

على حماية المناطق الصحراوية الشاسعة؛ ففي مارس 1885 م قرر الجنرال دليباك "DLIBAK" إقامة مركز محصن بجنان بورزق؛ من أجل حماية الاتصالات بين عين الصفراء وفقيق وحراسة الواحات المغربية، وتم احتلاله بصفة نهائية في جويلية 1885م، كما ربط مركز عين الصفراء بالخط الحديدي سنة 1887م، كل هذه الإجراءات لمراقبة المناطق الحدودية ورصد تحركات بوعمامة الذي اتحد مع شريف ماداغا بوادي قير لحث سكان الجنوب الوهراني، وقبائل بني قير وأولاد جرير على الجهاد[1].

بعد مقتل الرحالة الفرنسي الملازم بالات في عام 1886م بجنوب توات، تخوف سكان المنطقة من الانتقام الفرنسي لذلك بعثوا ممثلين عنهم إلى السلطان المغربي الحسن الأول يطلبون منه أن يضم هذه الواحات إليه ويعين لهم واليا على قورارة ليحميهم من الغارات الفرنسية المتوقعة، وقد روج فعلا في البلاط المغربي بأن السلطان المغربي يعتزم وضع منطقة كل منطقة الواحات من الجنوب الغربي الجزائري تحت سلطته؛ مما دفع بعض الساسة الفرنسيين إلى دعوة الإدارة الفرنسية إلى القيام بعمل سريع وحاسم في الجنوب الغربي الجزائري؛ لتفتيت الفرصة على المغرب الأقصى [2] .

مع بداية 1889م انتهجت فرنسا أسلوب جديد في سياستها التوسعية، تمثلت في احتلال الصحراء بالطرق السلمية، من خلال إنشاء مراكز تجارية ومؤسسات اقتصادية في كل من توات، وتاديكالت، بهدف إدخالها في تبعية الاقتصاد الاستعماري، على غرار دراساتها المكثفة في الجوانب البشرية والجغرافية والمائية؛ التي كلف بها الأستاذ فلامون "FLAMOND " [3] الموظف بقسم الجيولوجيا بالمدرسة العليا للعلوم بالجزائر، لإتمام أبحاثه ودراساته حول الجنوب [4] .

1 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص ص105-106.

2 . ابراهيم مياسي : المرجع نفسه ،ص ص 77 -78.

3 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق ،ص 106.

4 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 60.

وقد جاء هذا التطور في السياسة الفرنسية تتويجا لعمل " لجنة إفريقيا الفرنسية " التي ظهرت في 1889م، وقد عملت هذه الجمعية على تنوير عقول الفرنسيين في المسائل الإفريقية والمسألة المغربية التي تناولتها بالبحث ووضعت لها سياسة تتفق والمصالح الفرنسية [1]، من خلال تشجيعها التوسع الاستعماري ومارست ضغوطا في هذا السياق على الحكومات الفرنسية والرأي العام الفرنسي، خاصة عندما ترجمت هذه الضغوط بتوظيفها مسألة الحدود كأحد الوسائل الفعالة في إطار التنافس الفرنسي البريطاني لحسم الصراع لصالحها، كونها الأقرب إلى المغرب بتمركزها القوي في الجزائر وعلى مقربة من الحدود المغربية، وبالتالي كانت الحوادث العفوية والمفتعلة فرصة لتقوية وجودها في الصحراء ثم سيطرتها على المغرب الأقصى؛ خاصة بعد اتفاقها مع بريطانيا في 5 أوت 1890م فبمقتضى هذه الاتفاقية اعترفت إنجلترا بنفوذ فرنسا في الصحراء الواقعة خلف ممتلكاتها الإفريقية، و أعطتها كامل الحرية لاحتلال المناطق المغربية [2]، ورغم اعتراض بعض الساسة الفرنسيين التوغل في الصحراء حيث علق اللورد سليسبوري "LORD SALUSBURY" على هذه الاتفاقية بأن فرنسا لم تتحصل إلا على فيافي قاحلة، وعبر عن ذلك قائلا : " إن الديك الغالي سوف يكشط حتى ينهك المخالب " لكن السلطات الفرنسية سعت إلى تحقيق حتى لا تصبح ورقة ميتة؛ لذلك دعى النائب إتيان أوجين " ETIENNE EUGENE " الحكومة الفرنسية على اتباع البرنامج التالي في الصحراء – إنشاء ما يعرف بالصحراء الفرنسية سياسيا – عيوبها والتحكم فيها – إدارتها بكيفية ملائمة مع سماتها الخاصة وبأقل تكاليف[3]، لذلك أصبحت فرنسا مستعدة سياسيا وعسكريا، داخليا وخارجيا للقيام بعمل عسكري حاسم يضع حدا للتردد الذي طبع السياسة التوسعية الفرنسية في أقصى الجنوب الغربي للصحراء الكبرى، ويتوج عمل نصف قرن من الجهود العسكرية

1 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص ص 222 – 223.

2 . مروان بوزكري : المرجع السابق ،ص، ص 56، 58.

3 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار**..... ، المرجع السابق، ص 78.

السابقة[1]، ودخلت العلاقات الفرنسية المغربية في نزاع مستمر على الحدود ميز الحقبة الاستعمارية[2].

فقد حاولت السلطة المغربية عدة مرات إخضاع منطقة توات لحكمها ولكنها فشلت في ذلك، وأرادت فرنسا أن تسبقها؛ فبادرت السلطات الفرنسية بتحذير السلطان المغربي بأنها لن تسمح بأي خطوة قد تجعل هذه المنطقة تحت سلطة العرش المغربي في تصريح لوزير الخارجية الفرنسي ريبو " RIBOT " يوم 26 أكتوبر 1891م " إن توات لم تعد قضية مغربية أكثر منها قضية أوروبية والحوادث الجديدة، تبرهن على أن السيد فلامون قد حسم هذه العقدة الغوردية (العويصة)، وسوف يجعل هذه الأرض المرتقبة أرضا فرنسية "[3].

ومنذ مطلع التسعينات عادت فرنسا إلى أي اقترح حدي وأكدت حكومتها أن واحات فقيق ستدخل عاجلا أو آجلا ستدخل في السيطرة الفرنسية الفعلية، وشنت حملة على المنطقة ابتداءا من جويلية 1891م، فرد السلطان المغربي بتعيين قائد مغربي بتعيين قائد مغربي على هذه المنطقة في جانفي 1892م [4]، وعند زيارة فيرو وزير فرنسا بطنجة لفاس ألح على السلطان المغربي بتعديل الحدود فقبل بشرط استدعاء لجنة دولية للحدود تكلف مراجعة معاهدة لاله مغنية 1845م، لكن الأمر لم يكن متاحا لأن الوضع تعقد بين القبائل التي اختلفت على حيازة الأراضي [5]. ولأن معالم الحدود لم تضبط بجدية في أي اقترح الملك على فرنسا سنة 1892م تشكيل لجنة دولية؛ إلا أنها فضلت المفاوضات المباشرة المحليتين الربح الوقت وانتظار الفرصة السانحة لتوسيع نفوذها في المغرب[6] .

1 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 61.

2 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 78.

3 . ابراهيم مياسي:المرجع نفسه، ص 107.

4 . محمد العربي معريش : المرجع السابق، ص 224.

5 . قاده دين : المرجع السابق، ص 216.

6 . اسماعيل العلوي : المرجع السابق، ص 200.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، كانت البعثات الاستطلاعية العلمية والعسكرية قد زودت مشروع التوسع الاستعماري بتقارير وبحوث مفصلة عن الأوضاع العامة في الصحراء الجزائرية، كما زودت العسكريين بمختلف الخرائط الطبوغرافية والجغرافية للمنطقة[1]، لذلك لم تتخل فرنسا عن أسلوبها العسكري العنيف في التوسع؛ وأقامت سنة 1891م مركزا عسكريا دائما بالمنيعة استعدادا للسطو على عين صالح وواحات توات التي وصفها جول غابون"JULGAMBON " أنها بملجأ الثوار ولبوعمامة الذي التجأ إليها بحثا عن المساعدة وتأليب القبائل ضد فرنسا، كما عملت القوات الفرنسية على استمالة سي قدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ؛ لمساعدتها على احتلال واحات توات؛ في خطوة تريد أن تكون فيها فرنسا السباقة إلى احتلال هذه المنطقة [2].

ب - الخلفيات الاقتصادية والاستراتيجية:

إن السيطرة على جنوب الجزائر الشاسع سيؤدي حتما إلى فتح مجالات واسعة وإيجاد طرق جديدة للتجارة الفرنسية [3]؛ لذلك عملت فرنسا على مد نفوذها نحو منطقة توات [4] التي كانت محط أنظار المشروع الفرنسي قبل القرن التاسع عشر، و منذ نزولها عند مصب نهر النيجر ومصب نهر السنغال حيث أنتجت مراكز تجارية ظلت تلعب دورا محدودا إلى غاية 1848م كمقدمة لاحتلال توات التي كانت محط أطماع الفرنسيين لدعم توغلهم التجاري والجغرافي[5] وقد بدأ التوغل الفرنسي الفعلي لهذه المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتنامت الأطماع الفرنسية في هذه المنطقة مع تكثيف عمليات الكشف لأهم الطرق الصحراوية التي تعبر المنطقة التي تربط شمال الصحراء بمنطقة السودان، أين تتركز أهم مستعمرات فرنسا جنوب الصحراء، التي تمثل الجزء المهم من إفريقيا الفرنسية؛ الأمر الذي يستدعي ضم حلقة الوصل التي تربط بين المجالين الحيويين، لإنهاء القطيعة الجغرافية التي تفصل

1 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 61.

2 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار**.....،المرجع السابق، ص 107.

3 . ابراهيم مياسي : المرجع نفسه ، ص 82.

4 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 55.

5 . عادل غاسق: المرجع السابق .

مستعمرات فرنسا في شمال إفريقيا عن مستعمراتها في جنوبها؛ و الذي سيفضي إلى وحدة أراضي الإمبراطورية الفرنسية .[1]

ولترويض سكان هذه المناطق، قامت فرنسا في هذا الميدان بإبرام معاهدة غدامس سنة في 26 نوفمبر 1862م الفرنسيين وزعيم الطوارق إيخنوخن، وأهم بنود هذه المعاهدة

- إقرار الصداقة والمبادلة بين السلطات الفرنسية و مختلف رؤساء قبائل الطوارق

- يلتزم الطوارق بتسهيل عبور المفاوضين الفرنسيين ببلادهم ذهابا وإيابا إلى بلاد السودان

- تلتزم السلطات الفرنسية وزعماء الطوارق بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان، وإزالة كل العراقيل في وجه الفرنسيين.

وقد نتج عن هذه المعاهدة بندين رئيسيين: التبادل التجاري بين فرنسا والجنوب الجزائري والصحراء الجزائرية [2]، وقد كانت فرنسا تهدف إلى أبعد من ذلك وهو ربط ممتلكاتها في شمال إفريقيا بممتلكاتها في القارة السمراء، بالإضافة إلى تسهيل مرور القوافل التجارية بين الشمال والجنوب، ثم تضع فرنسا يدها على تجارة الصحراء التي لا تحصى، وما ستجره من إنعاش للاقتصاد الفرنسي، ونضرا لما اكتسبته هذه التجارة من أهمية في العصر الوسيط والحديث؛ بما كانت تعود به من أموال على خزائن الدول في شمال إفريقيا، ومن بضائع على أسواق الشمال؛ حيث كانت هذه المنطقة أحد أهم مصادر تجارة العبيد و الذهب والعاج والقطن وريش النعام في العالم . [3]

وتمثل توات ملتقى لطريقين رئيسيين :

1.الطريق الرئيسي الأول: يربط توات بشمال إفريقيا ويتفرع منه طرق كبيرة وهي:

1 . محفوظ رموم : المرجع السابق،، ص 55.

2 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار**..... ، المرجع السابق، ص 83.

3 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص ص 55- 56.

• الطريق الأول ويتجه نحو الشمال مباشرة حيث يخترق العرق الغربي الكبير باتجاه وادي الناموس، وتستخدمه القوافل المتجهة ن٩و عين الصفراء، آفلو، المشرية، سعيدة، والمنطقة الوسطى لشمال إفريقيا.

•الطريق الثاني باتجاه الشمال الشرقي؛ حيث تعبره القوافل المتجه نحو الاتجاهات: دمة من الطريقين الثانويين الذين يوحدان القوافل الملتقية بين منطقة تيجورارين وتديكالت؛ حيث يجتمعان ليصلا المنيعة وغرداية، ومن ثم إلى غات وغدامس وطرابلس وجنوب تونس .

•والطريق الثالث يتجه نحو الشمال الغربي عبر مجرى وادي الساورة؛ وهو طريق قوافل تلمسان، وهران، سجلماسة، تافيلالت، مراكش وفاس .

2.الطريق الرئيسي الثاني: ويربط توات بالسودان الغربي ويتفرع إلى ثلاث اتجاهات :

•طريق نحو السودان الغربي؛ حبايبك من منطقة عين صالح مخترقا قبائل توافق أدرار في منطقتي أنزقوير وواي ويتفرع هذا الطريق أيضا إلى اتجاهات أخرى تتجه تؤدي أراضي السودان الشرقي .

•الطريق الثاني يتجه نحو وسط السودان وتمثل منطقة أقبلي منطلقا عبر غانا. الطوارق في أروان، ومن هناك يصل إلى تومبوكتو .

•الطريق الثالث يتجه نحو أراضي السودان الغربي، وصل المنطقة بمملكة غانا[1].

ويأتي هذا الحرص الفرنسي على هذه المناطق الصحراوية الواقعة جنوب المغرب بسبب ثرواتها الضخمة [2] حيث تبين بعد البعثات الاستكشافية الصحراوية والدراسات الجيولوجية، أن الصحراء تزخر بكميات هائلة من المعادن؛ وخاصة منطقة توات التي تحتوي تزخر بمعادن كثيرة ومتنوعة، تحتاجها فرنسا لازدهار صناعتها فمنطقة قورارة تحوي أنواع هامة من الفحم الحجري، كان قد تعرف عليها واكتشفها

1 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص ص 55- 56.

2 . مروان بوزكري : المرجع السابق ، ص 57.

الأستاذ فلامون "FLAMAND"، كما أشار الباحث رولان "G,ROLLAND" إلى أن المنطقة الشرقية من هضبة تادميت، وحوض واد اراراة تحتوي على مركبات من الكبريت، وهو يستعمل من طرف السكان لمداواة جلود الجمال المريضة، كما يستعمل في واحات توات لصناعة البارود، بالإضافة إلى اشتهار هذه المنطقة بتداولها للذهب منذ القدم ببيع و شراء مسحوق الذهب الذي يجلب من السودان [1] .

وقد بين المستكشفون الفرنسيين أن منطقة توات تتمتع بكميات هائلة ووفيرة من معدن الحديد ولكنها غير مستثمرة؛ حيث تعرف " سولييه " الذي تجول في هضبة تادميت على حجارة حمراء تحوي معدن الحديد، في حمادة تسمى الشعاب، وعند اجتياز فورو "F.FAUREAU " للحمادة التواتية لاحظ عدة أحجار حمراء من معدن الحديد[2] .

ولقد توقع المستكشفون وجود أوكسيد المغنيز في حمادة المناطق الجنوبية الغربية من الجزائر، وكذلك في بعض الأماكن من هضبة تادميت، بالإضافة إلى إمكانية وجود معادن أخرى في الصحراء كالرصاص والزنك والنحاس، وقد وجد الأنتيموان منذ القدم وكان السكان يستعملونه حمادة للتزيين ويسمى (الكحل) [3].

لقد أدركت السلطات الفرنسية منذ ترسيخ احتلالها للجزائر أن الموقع الاستراتيجي الهام للجنوب الغربي للجزائر يعد حجر الزاوية لاستعمارها، ويجعلها تتحكم في الجزائر والمقاومة الشعبية ويمكنها من السيطرة على المغرب الأقصى وغرب إفريقيا بربط هذه المستعمرات ببعضها البعض، بالإضافة إلى ما تزخر به من ثروات طبيعية ستتعرض الاقتصاد الفرنسي باستغلالها لذلك كرست جهودها لاحتلال هذه المنطقة .

1 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 84.

2 . ابراهيم مياسي : المرجع نفسه، ص 84.

3 . نفسه، ص85.

2 – التوسع المرحلي في أقصى الجنوب الغربي الجزائري وردود الفعل المغربية:

أ – الاحتلال الفرنسي لمنطقة تاديكالت :[1]

بدأ الزحف الفرنسي على تاديكالت مبكرا [2]بعد أن أقامت فرنسا الحصون المنيعة والمراكز العسكرية في قلب الصحراء منها "برج ماريبال "سنة 1893م في حاسي شبابة بين عين صالح والمنيعة، على بعد 135كلم جنوب المنيعة على طريق عين صالح عبر تادميت، وحصن مكماهون على بعد 165كلم جنوب غرب المنيعة في وادي "ميقيدان" على طريق قورارة، كما تم احتلال الأبيض سيدي الشيخ وجنان بورزق في الجنوب الوهراني سنة 1895م باعتبارهما مراكز استراتيجية لمراقبة ضهر الأطلس الصحراوي، وفي سنة 1897م نقلت مركز دائرة أقصى الجنوب من غرداية إلى المنيعة، وقد اتخذت فرنسا هذه المراكز نقاط ارتكاز للتوسع الاستعماري المرحلي نحو الجنوب الجزائري بصفة عامة والجنوب الغربي بصفة خاصة، بالإضافة إلى الأموال الطائلة التي أنفقتها السلطات الفرنسية لتمويل تلك المراكز وحراستها [3] و على البعثات التجسسية، حيث حاولت القيادة العسكرية اخضاع المنطقة سلميا عن طريق الترغيب، لكن سكان المنطقة رفضوا السماح للبعثات الاستكشافية الفرنسية بالمرور من أراضيهم، وكانوا يقتلون أي شخص يشتبه في أنه على صله بتلك البعثات لمعرفتهم بغرضها التجسسي، لذلك بدأت سياسة الترهيب لإخضاع المنطقة [4]؛ خاصة وأن القبائل البدوية في الجنوب الغربي وقبائل الشمال الغربي على الحدود الجزائرية المغربية كانت تهاجم المراكز الفرنسية والبعثات الاستكشافية؛ وتربك الوجود الفرنسي في المنطقة، فهي لم تخضع بعد للنفوذ الفرنسي وبقيت حرة في تنقلاتها داخل الصحراء الشاسعة، بالإضافة إلى دخولها وخروجها المقلق من المغرب الأقصى [5] .

---

1 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 62.

2 . محفوظ رموم : المرجع نفسه، ص 62.

3 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 107.

4 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 62.

5 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**..... ، المرجع السابق، ص ص 107 – 108.

أصبحت مسألة احتلال أقصى الجنوب الغربي الجزائري ضرورة استراتيجية [1] ومع وصول الوالي العام الجديد السيد لافريار في 31 أوت 1898م، الذي أظهر منذ قدومه اهتماما زائدا بالتوسع نحو الجنوب الوهراني ومنطقة توات، وعمل على إزالة كل العراقيل لإتمام هذا المشروع المهم لفرنسا في ذلك الوقت [2]، فأمر بتشكيل حملة فلامون التي كانت مهمتها ظاهريا اكتشاف طبوغرافية هضبة تادميت وسريا كانت تحمل طابورا عسكريا، مهمته احتلال المناطق الجنوبية لتوات والمعروفة بتديكيلت كخطوة أولى، بعد أن تحولت هذه البعثة إلى حملة عسكرية شرسة، [3]، وقد فتحت هذه البعثة آفاقا للتوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري، انطلقت الحملة من ورقلة يوم 28 نوفمبر 1899م متوجهة إلى عين صالح بقيادة النقيب بان رئيس المكتب العربي بورقلة، وصلت يوم 9 ديسمبر حاسي إينغل، ويوم 15 ديسمبر إلى حاسي سوقي، وفي 18 ديسمبر التحقت بحاسي المقر وفي 28 ديسمبر ووصلت إلى واحة إيقوستين[4]، و واصلت الحملة السير على طول الحدود الشرقية لهضبة تادميت، إلى أن وصلت إلى المنعطف الجنوبي حيث ألفت على الحدود الجنوبية للإقليم، وعسكرت في منطقة الشبابة، يوم27 ديسمبر 1899م، ثم تقدمت باتجاه القصر [5] .

اكتشف أهالي عين صالح نوايا البعثة، فاستعدوا وقاموا بهجوم مفاجئ عليها يوم 28 ديسمبر 1899م بقيادة المهدي باجودا، ووقعت معركة حامية الوطيس [6] أو معركة معركة إيقسطن [7]انهزم فيها الثوار وقتل الهادي باجودا وسيطر النقيب بان على الموقف وتجددت المعركة قرب قصر الدغامشة يوم 5 جانفي 1900م ، وتعرضت

1 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 62.

2 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**..... ، المرجع السابق، ص 108.

3 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 63.

4 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 108.

5 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 64.

6 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....،المرجع السابق، ص 109.

7 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 65.

البعثة لهجومات متكررة طيلة مكوثها بالقصر الكبير[1] إيقسطن الذي يعتبر بوابة إقليم واحة عين صالح [2].

كانت عين صالح عبارة عن واحات، تعتبر مركز1898م:سكان أقصى الجنوب الغربي؛ لذلك كان على السلطات الاستعمارية احتلال هذه المنطقة، والتحكم في تموين أسواقها لضمان الهيمنة الاستعمارية على سكانها، لذلك حرصت فرنسا على تنفيذ هذه الخطوة الحاسمة في التوسع نحو الجنوب الغربي [3]

ب – **الاحتلال الفرنسي لعين صالح 30 ديسمبر 1898م :**[4]

تحركت فرقة عسكرية بقيادة القائد الأعلى لدائرة القليعة بومقارتان نحو عين صالح اندمجت مع بعثة فلامون [5]، فتغلبت على المقاومين ، وأصبح سير البعثة نحو عين صالح تحصيل حاصل [6]، انطلق الملازم كلوستر وبذلك وقعت عين صالح وما جاورها من واحات تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي، ونضرا لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية فائقة؛ لكونها تقع على مسافة متساوية بين الجزائر شمالا وتومبكتو جنوبا، ومقادور غربا وطرابلس شرقا، وهي ملتقى الطرق الصحراوية التي تربط شمال القارة بالسودان، فضلا عن كونها مركز لتموين الطوارق [7]، وبذلك وضع الاستعمار يده على عاصمة مناطق الجزء الجنوبي لإقليم توات، ذات البعد الاستراتيجي والاقتصادي، ووضع قدمه الأولى في منطقة توات الكبرى؛ حيث سيتمكن من وضع يده على توات الوسطى والجنوبية [8]، وبذلك دخل الجنوب الجزائري مرحلة جديدة من تاريخه وهي مرحلة الاحتلال الكلي والفعلي للصحراء الجزائرية [9]

---

1 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** ..... ، المرجع السابق، ص 109.

2 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 65.

3 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق ، ص 111.

4 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 65.

5 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 110.

6 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص ص 65 – 66.

7 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 111.

8 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص66.

9 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص 110.

بعد النجاحات التي حققها بان "PEIN" أصدر الوالي العام بالجزائر تعليمة إلى الوالي العام بوماكراتان "BOUMAC"، بإتمام احتلال قصور تديكيلت، التي تبعد 60كلم على عين صالح ، و تعتبر الضمان الوحيد للوجود الفرنسي فيها [1]، فانطلق كلوستر من عين صالح نحو عين غار ودخلها دون أن يتعرض لأي مقاومة، ولحق به الرائد بوماكراتان لاحتلال كامل الواحات، وطلب يوم 24 من السكان الخضوع للاحتلال الفرنسي لكنهم رفضوا، فهاجم القوات الفرنسية القصر، ولكنها تراجعت، بعد أن صدرت تعليمات عن وزير الحربية بالتراجع وعدم محاصرة القصور، قبل دراسة أحوالها وأن يكون احتلال تديكيلت وتوات على مراحل؛ وهي ضد رغبة الوالي العام الذي أراد احتلال القصور في هذه المرحلة قبل استعداد سكانها و تلقي المساعدة من المغرب الأقصى [2] .

وفي 25 مارس 1900 انطلقت القوات الفرنسية بقيادة برترون "PORTRON" واحتل إيغلي يوم 5 أفريل بدون مقاومة تذكر، وفي نفس الوقت انطلق طابور العقيد أو "AU" من عين صالح بعد جمعه قوة عسكرية، نحو قصور عين غار التي كانت قد استعدت للدفاع تحت قيادة الباشا ادريس الذي أرسله العرش المغربي لتنظيم المنطقة، وحاصرت القوات الفرنسية القصور، وبدأت هجوم شرس عليها يوم 19 مارس مما أهلها إلى الاستسلام والخضوع للقوات الفرنسية، ثم احتلت القوات تيت يوم 24 مارس 1900م دون مقاومة، واحتلت يوم 25، و28 مارس على التوالي واحتي أقابلي، أولف أجمل واحات المنطقة، واللبن تقعان أقصى غرب تيديكيلت، وبعد أن حققت فرنسا مشروعها التوسعي في المنطقة، واتماما لسياستها أصدرت السلطات الفرنسية قرارات لتنظيم الإقليم الصحراوي مؤقتا[3].

1 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص ص 67 – 68.

2 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص ص 111 – 112.

3 . ابراهيم مياسي : المرجع نفسه ، ص ص 112 – 113.

ج – احتلال قورارة وتوات [1]" تيجورارين" [2]:

بعد أن سيطرت فرنسا على الجزء الجنوبي من إقليم توات؛ وعاصمته عين صالح، وجهت أنضارها إلى الجزء الشمالي و عاصمته تيممون، فبدأ الزحف من المنيعة؛ التي تمثل نقطة الإرتكاز للقوات الفرنسية في أعماق الجزء الغربي للصحراء والتي تقع على مشارف توات من الشمال الشرقي [3]، فانطلق من المنيعة في 27 أفريل 1900م العقيد منيسترال "MENSETREL"؛ لاحتلال قصور قورارة بجيش قوامه؛800 رجل ومدفعين، لكن سكان قورارة قاوموا الاحتلال الفرنسي [4]، وبعد وصول القوات الاحتياطية من البيض التقت القوات في منطقة فاتيس، في الوقت الذي تحصن فيه سكان المنطقة بقصبة فاتيس ووقعت معركة شرسة سميت، دامت مدة شهرين، ثم تمكنت القوات الفرنسية من الدخول إلى تميمون يوم 26 ماي 1900م [5] واستمر منسترال في السير نحو ما بقي من الإقليم لإخضاعه، وتساقطت بقية القصور تبعا فوصل يوم 31 ماي إلى قصور زوا ودلدول [6]، ولكن القوات الفرنسية اصطدمت بمقاومة عنيفة عند المطارفة التي رفضت الاستسلام ووقعت معركة كبيرة سميت المطارفة، اضطر فيها الجيش الفرنسي إلى الانسحاب إلى دلدول، في انتظار الإمدادات العسكرية، وتجددت المعارك يوم 5 سبتمبر 1900م؛ والتي انتهت بانتصار أهالي القصر، ونجحو في طرد القوات الفرنسية من أسوار القصر، واضطر القائد الفرنسي في تميمون إلى عقد معاهدة صلح تضمن للسكان عدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وإعفائهم من الضرائب، والتنجيد في الجيش[7].

1 . اعميراوي حميدة وآخرون : المرجع السابق، ص 59.

2 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 70.

3 . محفوظ رموم: المرجع السابق ، ص 70.

4 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....،المرجع السابق، ص 114.

5 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص ص 70 – 71.

6 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 114.

7 . محفوظ رموم : المرجع السابق، ص ص 70 – 71.

تشكل طابور قوي انطلق من تميمون، يوم 26 جانفي وقام الجنرال سيرفيار بأخذ جميع احتياطاته، ولنجاح هذه المهمة جهزت القوات الفرنسية طابورين آخرين الأول بقيادة سيرفيار (800 جندي و4 مدافع)، والثاني تشكل من (300 جندي) وكانت الانطلاقة من تديكيلت لتلتقي بطابور الجنرال الذي انطلق يوم 30 جانفي من تيممون في بلدة تيمي، وتمكنت القوات الفرنسية من إخضاع توات الوسطى والسيطرة على عاصمتها أدرار في 10 فيفري 1901م [1]، وفي 20 فيفري 1901م تعرض طابور سيرفيار لهجمات عنيفة، كما هاجمت القبائل الزناتية والمحارزة والخنافسة، المركز العسكري الفرنسي بتيميمون، بالإضافة إلى معركة شروين التي وقعت في 28 فيفري 1901م، بعد مهاجمة الثوار دورية استطلاعية للعقيد بان [2] .

وقد تميزت سنة 1901 م باحتلال منطقة الساورة، ونصبت الحاميات الفرنسية بها، منها حماية والتي وباوريت تاغيت بقيادة العقيد بييه "Billet"، وتم احتلال بني عباس يوم 1901م، ونقل مكتب الشؤون الأهلية من إيغلي إلى بني عباس، وأشرف على هذا الاحتلال قائد الناحية العسكرية بوهران الجنرال رسبورغ، الذي استقر ببني عباس ودمج قواته مع قوات سيرفيار في قصابي في 13 أفريل 1901م، وقد عينت السلطات الفرنسية لابيرين قائد أعلى للقوات المسلحة في الصحراء [3] .

نجحت السلطات الفرنسية في احتلال أقصى الجنوب الغربي في الفترة الممتدة من 1899 1903م، وتميزت بإعادة تنظيم المناطق المحتلة حديثا حتى يتسنى للسلطات الفرنسية ربط مناطق الجنوب الصحراوي بالجنوب الوهراني كما لجأت لإقامة الثكنات والأبراج العسكرية لمراقبة المناطق التي احتلتها [4]، ولامتصاص غضب السكان السكان باشرت السلطات الفرنسية في إقامة مشاريع استعمارية؛ ففي أول أفريل 1902م أصدرت مرسوما لإنشاء الشركات الصحراوية، من أجل استغلال ثروات هذه

1 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص ص 59 – 60.

2 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص 77.

3 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....،المرجع السابق، ص 115.

4 . محفوظ رموم: المرجع السابق، ص78.

المناطق وتثبيت الاستعمار فيها، وإبعاد السكان عن المقاومة بتوفير مصدر رزق لهم [1] .

وقد قام لابيرين لضمان التوسع بإنشاء فرق الصحراء، وأنشأ الإقليم الصحراوي ليكون حرا في تنفيذ إنجاز مشاريعه، وأسند النقاط الهامة في توقرت، غرداية، عين الصفراء، الواحات الغربية إلى ضباط الشؤون *الأهلية*، تحت سلطة القائد الأعلى المتصل مباشرة بالوالي العام ونظمت ثلاث سرايا صحراوية جديدة خلال جويلية 1902م[2]، مع ذلك بقيت القوات الفرنسية تتعرض من حين لآخر لهجومات السكان والثوار[3]، فقد قام أولاد جرير بغزوة ضد فيلق عسكري يوم 29 مارس 1903م في بئر قصر العزوج، تحول إلى اشتباك عنيف، وفي 6 ماي قام أولاد جرير وبني غيل[4] والبربرية بالهجوم على قافلة تموين متجهة نحو عين عباس [5] .

د- احتلال منطقة الساورة :

عندما تقلد السيد جونار الولاية العامة في الجزائر في 11 ماي 1903م، قام مباشرة بجولة تفقدية إلى الجنوب الغربي؛ للمسارعة في اتمام مشروع التوسع الاستعماري، وتعرض وتعرض لهجوم سكان زناقة بفقيق، فقصت القوات الفرنسية القصر بالمدفعية يوم 8 جوان، مما اضطر السكان إلى طلب الأمان ومنح لهم مع ذلك استمرت انتفاضات السكان ضد القوات الفرنسية، واشتدت وطأة المجاهدين على السلطة الاستعمارية، بغزوهم على الفرق العسكرية، والسطو على ممتلكاتها [6]، فبعد هجوم تاغيت في أوت 1903م، ومعركة الموقار 2 سبتمبر 1903م، عينت العقيد ليوتي لقيادة عين الصفراء [7]،الخبير بالاستعمار لضمان وتأكيد والسيطرة

1 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** ..... ، المرجع السابق ، ص 117

2 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 60.

3 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص117.

4 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 60.

5 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 117.

6 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار**..... ،المرجع السابق ، ص 118.

7 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 61.

على الجنوب الوهراني[1]، لمراقبة أولاد جرير وذوي منيع في حوض زوزوفانة، وتمكين القوات الفرنسية من الاحتلال الشامل لمنطقة توات[2]، وقد تمكنت القوات الفرنسية بقيادة ليوتي "LIOTTI" من اجتياز جبل بشار في نوفمبر 1903م واحتلت كلومب بشار ونصبت فيه مركزا لتصبح عاصمة المنطقة [3].

استغلت فرنسا الاضطرابات التي شهدها المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد العزيز كاضطرابات مكناس وثورة الروكي 1902م (بوحمارة)، وبروز مراكز جديدة للعصيان المسلح بتازا وفاس؛ في تدعيم وجودها على الحدود المغربية، حيث اتخذت من مشكلة الحدود وسيلة ضغط فعالة على مراكش، وقد جاء تعين " ليوتي " لتعزيز هذا التواجد، ولتفعيل المخطط التوسعي بطريقة سلمية؛ على الرغم من أن " ليوتي "عرف عنه العنف ابان خدمته بمدغشقر، حيث بمجرد توليته شرع في إقامة المراكز العسكرية على طول الحدود وعلى طول الطرق المؤدية إلى واحة فجيج [4] .

عملت القوات الفرنسية سنة 1904م على تنظيم الدفاع عن الجنوب الغربي، وإنشاء السرايا الجديدة للتصدي لهجومات القبائل الغازية للقوات الفرنسية والموالين لها [5] وبادرت إلى خطوة الاستيلاء على المواقع الهامة على الحدود بحجة تأمين الحدود نضرا لاستمرار الحوادث والمشاكل خاصة في ما بين 1901 و 1902م [6]، فقد وقعت وقعت معركة شرسة بين ذوي منيع و البربرية في 3 ماي 1903م، شاركت فيها القوات الفرنسية بمشاركة فرقة بشار، وفرقة بني عباس، إلى جانب ذوي منيع [7] .

1 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 118.

2 . اعميراوي حميدة وآخرون : المرجع السابق، ص 62.

3 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** .....،المرجع السابق، ص 118.

4 . مروان بوزكري: المرجع السابق، ص ص 57 – 58.

5 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار** ..... المرجع السابق ، ص 118.

6 . مروان بوزكري : المرجع السابق، ص 58.

7 . اعميراوي حميدة وآخرون : المرجع السابق، ص 61.

وقد استمرت التنظيمات بإنشاء الكتيبة الصحراوية للساورة، وألحقت إيغلي بمركز بني عباس، وعينت النقيب مارتان للإنجاز المشاريع التوسعية الفرنسية [1].

قام النقيب فلي سانت ماري برحلة استكشافية عبر عرق إيقيدي، فاتجه غربا نحو تندوف، ووصل يوم 14 ديسمبر 1904م، ثم رجع عن طريقه إلى عقلة يعقوب ووصل إلى أدرار يوم 9 جانفي 1905م وقطعت البعثة حوالي ألفين وثلاثمائة كلم في بلاد غير مكتشفة للفرنسيين، فقد تميزت سنة 1905م بالعمليات الاستكشافية المتوالية؛ حيث اكتشفت فيها فرنسا العديد من النقاط والآبار والقصور منها عرق الراوي في جوان 1905م، بالإضافة إل تواصل المشاريع الاستعمارية التي تخدم الاستعمار في 15 أكتوبر 1905م قام وزير الأشغال العمومية قوتيه " GAUTIER" ووزير الداخلية إتيان "ETIENNE" والوالي العام جونار بزيارة إلى بشار لتدشين الخط الحديدي الرابط بين بني ونيف وبشار على مسافة 122 كلم، ويسمح للسلطات الفرنسية بمراقبة الحدود الجنوبية المغربية، ويقرب سكان قير الأعلى إلى أسواق بني ونيف وبشار، ويسهل وصول الإمدادات العسكرية الغازية و المؤن والذخيرة إليها [2].

لقد كانت شعانبة بوعمامة تهاجم المراكز والقوافل الفرنسية وتقلق راحتها طيلة السنوات السابقة[3]، لذلك قامت القوات الفرنسية بمهاجمتها في بداية 1906م، وفي 17 فيفري إلى 1 مارس 1906م قام النقيب مارتان بجولة استكشافية للتعرف على طابلبالا ووادي داورا بالعرق الراوي جنوب غرب بني عباس لاحتلالهما في وقت لاحق، ومن 12 جوان إلى 2 جويلية قام بجولة استكشافية أخرى إلى صورتي شمال غرب بني عباس على حواف مرتفع كمكام[4].

لقد أعطت المفاوضات التي أعقبت مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م صلاحيات واسعة للسلطة الفرنسية لمراقبة الحدود الجزائرية المغربية، نضرا للاتصال المستمر بين

1 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص 120.

2. ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع نفسه، ص 120.

3 . ابراهيم مياسي : المرجع نفسه ، ص 120.

4 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 62.

البدو والحضر من سكان هذه المنطقة سواء على التراب الجزائري أو المغربي خاصة منطقة تافيلالت، خاصة مناطق تواجد بني جرير وذوي منيع المعارضين للوجود الفرنسي، فالهجومات على المراكز الفرنسية تنطلق من عندهم [1] .

لذلك فقد كلفت وزارة الحربية الفرنسية النقيب بول آزام " BAUL AZAM" بمراقبة الحدود الجزائرية المغربية في أواخر 1906م وبداية 1907م، فقد تفقد المناطق وخاصة الحدود الجنوبية، وتحدث عن بعض التطورات التي حدثت في بعض قرى الحدود كيف عمرت تساهلت مع الأوروبيين في خلق المشاريع وتنشيط الحياة الاقتصادية فيها، وتحدث عن صدى مؤتمر الجزيرة على سكان فقيق وقير وعن التنظيمات العسكرية التي يقوم بها ليوتي في الجنوب الوهراني لإنشاء نقاط المراقبة في بشار وفرطاسة لضمان الأمن في زوزفانة وقير، وشط تقري، بالإضافة إلى انتقال بوعمامة إلى وجدة والاجراءات في حال مهاجمته للحدود [2] .

اما في أقصى الجنوب الغربي فإن المعارك لم تتوقف في وجه الاحتلال الفرنسي[3]، ففي مارس 1902م، وقعت معركة قرب دوارا أثناء مهاجمة للبعثة الاستطلاعية المتجهة نحو الغرب، وسميت معركة (الحميدة)، وفي أواخر شهر سبتمبر تجمعت قوة هائلة تحت قيادة بوجمعة بن جمع من أولاد جرير، وانحدرت مع وادي قير و زوزفانة لطرد القوات الفرنسية، اعترضته قوات مركز إيغلي وبشار وبني عباس ووقعت معركة شرسة، قتل فيها العديد من الجنود والضباط الفرنسيين[4] .

وفي 7 ديسمبر 1908م قدم المحافظ الأعلى للحدود الجنرال ليوتي تقريرا لرئيس المجلس يتضمن برنامجه الشامل للتنظيم والذي سينشر الأمن والاستقرار عل الحدود و يستند فيه إلى اتفاقيتي 1901، 1902 بين المغرب والجزائر، وقد بدأ "ليوتي" في تطبيق هذا البرنامج خلال سنتي 1909، 1910 بتكوين شرطة قادرة على حماية

1 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 121.

2 . ابراهيم مياسي: المرجع نفسه ، ص ص 121 -122.

3 . نفسه، ص 122.

4 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 62.

الحدود الجزائرية المغربية والمحافظة عليها[1]، كما أن تقرب السلطات الفرنسية من سي الطيب ولد بوعمامة أدى إلى ظهور هدوء نسبي في المناطق الحدودية من خلال طمأنة قبائل الحدود، ما أدى إلى تنشيط التبادل التجاري، ودخول العديد من القبائل المعادية لفرنسا تحت نفوذها [2]، فقد رأت فرنسا أن هذه السياسة الأنسب للقضاء على مشاكل الحدود التي لطالما أرقت القوات الفرنسية وأثرت في السياسة الفرنسية، لتمكينها من التوسع الاستعماري في الجنوب الغربي واكتشاف المزيد من المواقع لاحتلالها، وسيطرتها على المجال المتنازع عليه، مع ذلك استمرت هذه المشاكل طيلة 1909م، كما واصلت القوات الفرنسية بعثاتها الاستكشافية للتعرف على أماكن الآبار والسيطرة عليها[3]، فقد انطلق الملازم ربيتو للقيام بجولة استكشافية في العبادلة سنة 1909م، وتعرف النقيب كونسال "KONSAL" على عرق إيقيدي أواخر سنة 1909 وبداية 1910م[4].

وقد احتلت القوات الفرنسية تابلبالا في جوان 1910م، وقد كان احتلالها حدث مهم هيأت له فرنسا كل الوسائل والامكانيات منذ زمن طويل نضرا لموقعها الاستراتيجي، وفي أفريل 1911م قام النقيب بيرو، بزيارة قير الأسفل بمنطقة بردو بوعلاس، ورجع في ماي عن طريق طابلبالا، وفي ديسمبر 1911م انطلقت فرقة من راكبي الجمال والقوم تحت قيادة النقيب ماس لاتري " MAS-LATRIE " قائد كتيبة توات لتستقر بمنطقة عقيلات محمد و لتراقب الثوار عن كثب، وفي ماي 1911م اندلعت معركة القطارة بين القوات الفرنسية [5]وحوالي 150 مجاهد من أولاد جرير دخلوا من جنوب المغرب الأقصى [6]، وفي أواخر نوفمبر 1912م اندلعت

1. ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص 123.
2 . ابراهيم مياسي : المرجع نفسه، ص 123 .
3 . نفسه ، ص 123 – 124.
4. اعميراوي حميدة وآخرون : المرجع السابق، ص 62.
5 . اعميراوي حميدة وآخرون : المرجع السابق، ص ص 62 – 63.
6 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق، ص 124.

معركة بئر زمالة ومعركة فريزم؛ على تخوم عرق الشاش كآخر مرحلة لاحتلال هذه المناطق[1].

منذ أن بدأت فرنسا في التوسع في الجنوب الوهراني، كانت التخوم الجزائرية المغربية تمثل عقبة أمام التوسع الفرنسي في المنطقة، خاصة مع اشتداد المقاومة الجزائرية، فقد كانت هذه المناطق معقل الثوار خاصة الصحراء، ومع احتلال فرنسا الواحات كثرت حوادث الحدود ببن الطرفين، ما جعل فرنسا تحذر المغرب من عواقب هذه المسألة؛ ففي 28 مارس 1901م وجهت فرنسا إنذارا إلى السلطة المغربية عن طريق القنصل الفرنسي في طنجة، بسبب هجمات القبائل المغربية على القوافل الفرنسية المتجهة إلى زوزفانة والواحات وقد حملت فرنسا المخزن مسؤولية هذه الحوادث، وقد جاء هذا التحذير " ...إن الحكومة الفرنسية تلفت مرة أخرى انتباه جلالة السلطان إلى خطورة هذا الموقف، وإن الحكومة الفرنسية قد أوضحت أن لا مطمحا لحدود الأراضي المعترف بأنها مغربية حسب معاهدة لاله مغنية 1845م..."، فقامت الحكومة المغربية بإثارة مسألة الواحات على الساحة الدولية، لتدويل هذه القضية وفي نفس الوقت سعت إلى إتمام خط الحدود[2] .

3 - ردود الفعل المغربية على احتلال أقصى الجنوب الغربي الجزائري :

أثار احتلال توات وما جاورها ضجة كبيرة في الأوساط المغربية، فقد قامت الحكومة المغربية بتعين ابن سليمان سفيرا للمغرب الأقصى بباريس، لإجراء محادثات حول هذه المسألة مع الحكومة الفرنسية، وحول معاهدة لاله مغنية 1845م، وقد نتج عن هذه المحادثات مع دلكاسي [3] إمضاء بروتوكول 20 جويلية 1901م [4]، وافتكاك اعتراف السلطان المغربي بالوجود الفرنسي على الواحات (توات) على طريق وادي الساورة والذي ينص على تمتين الروابط بين الصداقة القائمة بين البلدين، وعلى احترام

1 . اعميراوي حميدة وآخرون: المرجع السابق، ص 63.

2 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....،المرجع السابق، ص 147.

3 . ابراهيم مياسي : **توسع الإستعمار**..... ،المرجع السابق ، ص 116.

4 . قاده دين : المرجع السابق، ص 217.

وحدة التراب المغربي، وتحسين وضعية الحدود القائمة بينهما؛ عن طريق تفاهم خاص يقتضيه حسن الجوار[1]، تمديد خط الحدود من ثنية الساسي نحو الجنوب، وتحديد خضوع القبائل على الحدود خاصة قبائل ذوي منيع وأولاد جرير[2]، وقد التزم دلكاسي "DELCASE" خطيا؛ بأنه لا يم كن المساس بوحدة التراب المغربي لا في فقيق ولا في نواحي أخرى[3]، ثم ألحقت ببروتوكول 20 جويلية 1901م معاهدتان إضافيتان[4] ارتباطا بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي[5] حيث التقى الطرفين الفرنسي والمغربي من أجل إمضاء معاهدتين إضافيتين بالجزائر[6] يومي 20 أفريل و7 و7 ماي 1902م[7] تنصان على ترسيخ استمرار العمل بمعاهدة لاله مغنية 1845م[8]، 1845م[8]، وتوجيه سياسة فرنسا نحو تدعيم وجودها على الحدود،[9] وجعل أولاد جرير و ذوي منيع تحت السلطة الفرنسية[10]، وتنظيم التعاون الفرنسي المغربي على الحدود فيما يتعلق بالشرطة والجمارك، والأسواق المشتركة المغربية الفرنسية[11]، ثم بعد ذلك افتكاك اعتراف السلطة المخزنية شرعية بوجود فرنسا في الواحات (توات) الساورة [12] عن طريق زوزفانة ووا[13].

1 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق، ص 116.
2 . قاده دين : المرجع السابق، ص 217.
3 . ابراهيم مياسي : توسع **الاستعمار** .....،المرجع السابق، ص 116.
4 . قاده دين: المرجع السابق، ص 217.
5 . مصطفى الخلفي: المرجع السابق .
6 . قادة دين : المرجع السابق، ص 217.
7 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**..... المرجع السابق،ص116.
8 . قادة دين : المرجع السابق، ص 217.
9 . ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار** .....، المرجع السابق،ص116.
10 . قاده دين: المرجع السابق، ص 217.
11. ابراهيم مياسي: **توسع الاستعمار**.....، المرجع السابق،ص116.
12 . قاده دين : المرجع السابق، ص 217.
13 . ابراهيم مياسي : **توسع الاستعمار**..... ، المرجع السابق،ص116.

وفي جانفي 1901م تألفت لجنة فرنسية مغربية، ترأس الجانب الفرنسي منها الجنرال كوشميز، والجانب المغربي محمد الحباص، و قد حددت اللجنة الأعمال والتنقلات التي ستقوم بها لتحقيق النتائج التي نص عليها بروتوكول 20 جويلية 1901م، وقد تقرر أن تتوجه نحو فقيق لتدعو إلى السلم وتبعد بوعمامة، ثم تذهب إلى الصحراء لتثبيت السيادة الفرنسية على أولاد جرير و ذوي منيع، ثم تتجه نحو أراضي القبائل لتفتيش عن مراكز الحدود، ثم تكون وجهتها الأخيرة وجدة ولاله مغنية لتسوية الخلافات[1].

ثالثا : دور الاستعمار الاسباني في رسم الحدود الجزائرية:

وإلى جانب الدور الذي لعبته فرنسا في التأثير على رسم الحدود في المغرب العربي وبالأخص بين المغرب والجزائر، نجد دول أوربية أخرى ساهمت بشكل كبير في تغيير الحدود بينهما الى ماهي عليه الآن ، هذه الدولة هي اسبانيا التي اظهرت اهتماما بالغا حول المغرب منذ قرون، والتي اثرت بشكل كبير على المجال الجغرافي والترابي للمغرب، حيث منذ مطلع القرن السابع عشر اظهرت اسبانيا العداء الشديد للملكة المغربية باعتبارها العدو الاستراتيجي الأول، ومن هنا أتت الرغبة في الاستيلاء على أراضيه[2]

ودخل الطرفان في اتفاقيات غير متكافئة الجوانب بسبب انهزام المغرب أمام الجيوش الاسبانية، أي أن اسبانيا فرضت شروطها من منطلق القوة على المغرب حيث كرست هذه الاتفاقية المبرمة سنة 1860 الهيمنة الاسبانية على أجزاء من الشمال والجنوب المغرب[3]

لم تكن رغبة اسبانيا في بداية الأمر التوسع في الجنوب المغربي بل كان غايتها السيطرة على الشمال كامتداد استراتيجي فقط، ولكن تغيرت الظروف ند مطلع القرن

1 . ابراهيم مياسي: المرجع نفسه ، ص148.

2. زايدي حميدي: " إسهامات ثبات مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية النزاعات الحدودية " ، المرجع السابق، ص 189.

3. زايدي حميدي: المرجع نفسه، ص 189.

التاسع عشر، حيث احتدم الصراع بين فرنسا واسبانيا على مناطق النفوذ في المغرب ناهيك عن بروز قوى أوروبية جديدة ابرزها المملكة البريطانية التي عملت على الحصول على امتيازات جمركية وقانونية في المغرب تجسدت في اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 1956. ومن جهة أخرى سعت اسبانيا الى تكريس تواجدها في الجنوب حيث دخلت في اتفاقيات ثنائية مع فرنسا منها الاتفاقية المبرمة في 3 أكتوبر 1904. التي حصلت بموجبها على الساقية الحمراء. خلافا على الاتفاق الأوربي الذي ينص على الحفاظ على وحدة الأراضي المغربية. غير أن تغير موازين القوى السياسية جل من هذه الدول تعيد النظر في عدة قضايا منها مسالة وحدة اراضي المملكة المغربية الشريفة، وفعلا جلست الدول الأوربية مجددا على طاولة التفاوض بتاريخ 27 نوفمبر 1912، هذه الاتفاقية التي من شانها تفادي التصادم وتعيين مناطق النفوذ بين فرنسا واسبانيا[1]

ومما لاشك فيه أن اسبانيا لعبت دورا هاما في رسم الحدود المغربية الجزائرية كما أثرت بصورة كبيرة على واقع الجغرافية الترابية للمغرب، ففي سنة 1828 جرى اعتراف من قبل السلطان المغربي بخط فارنيي الذي يحدد الحدود الادارية والجمركية بين البلدين، وتم تعيين وادي دراع على انه الحد الفاصل والطبيعي للحدود في الجنوب، ولكنه لم يحدد أي خط يبرز الحدود بين كولومب بشار ووادي دراع، كل هذه الاتفاقيات لم تعترف بها المملكة المغربية بعد حصولها على الاستقلال سنة 1959،وخاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع فرنسا باستثناء اتفاقية لالا مغنية واتهمت السلطات الفرنسية بانتهاك الاتفاقية المذكورة بضمها لكولومب بشار دون اجراء استفتاء او استشارة سكان المنطقة[1].

أما فيما يخص الاتفاقية التي تم فيها تعيين خط فانيي، الذي يعين الحدود بين الأقاليم المغربية والجزائرية، فقد اعتبرته الحكومة المغربية لا غيا، وغير قانوني باعتبار ان السلطان وقع عليه مكرها وتحت ضغوطات سلطة الحماية الفرنسية' أما الحد الجنوبي فهو ناتج عن اتفاق مباشر بين فرنسا واسبانيا تبلور عقب مسارات دبلوماسية من عام 1900 الى 1912م.[2]

1 . محمد رضوان: المرجع السابق ، ص ص 54- 55.

2زايدي حميدي:" إسهامات مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود الإقليمية " ، المرجع السابق، ص191.

ملخص الفصل

لقد آلت الخلافات الحدودية بين وفرنسا والمغرب الأقصى في الفترة من 1844 -1912م إلى اتساع آفاق فرنسا التوسعية؛ فالغموض الذي اكتنف معاهدة ترسيم الحدود أفضى إلى مشاكل لدى القبائل الحدودية الجزائرية والمغربية وخاصة الواقعة على خط الحدود، وقد اتخذت فرنسا هذه المشاكل ذريعة لتطبيق سياسة الاحتلال الواسع في الجزائر والسيطرة على المناطق الاستراتيجية، و مهدت بها فرنسا فرض سيطرتها على المغرب؛ بإرسال طلائعها الاستعمارية ؛ فبقدر ما كانت هذه المعاهدة نقطة نهاية بالنسبة لفرنسا في خلافها الحدودي لمستعمرتها الجزائر مع المغرب؛ كان الغموض الذي اكتنف هذه المعاهدة محل خلاف وجدال بالنسبة للمغرب الأقصى، خاصة بعد استغلال فرنسا لهذا الغموض في سياستها التوسعية في منطقة أقصى الجنوب الغربي الجزائري ، و الذي توج سنة 1912م بفرض الحماية على المغرب الأقصى، وفتح هذا الغموض أبواب لخلافات بين الجزائريين والمغاربة في مرحلة حرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي.

الفصل الثالث:

النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب من الاختلاف الايديولوجي إلى التصعيد 1954 – 1962 م

أولا: المرتكزات الايديولوجية للمغرب والجزائر حول ملف الحدود.

ثانيا: وضعية الحدود الجزائرية المغربية أثناء الثورة.

ثالثا : حرب الرمال أكتوبر 1963.

تمهيد

عرف الشريط الحدودي الفاصل بين الجزائر والمغرب خلال المراحل المتعاقبة في تاريخ البلدين، الكثير من الأحداث الراسخة في ذاكرة الشعبين الشقيقين أما سلبا أو إيجابا، وهذا ما ينطبق على المناطق الحدودية في الفترة الاستعمارية وخاصة عند اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية ، أين ظهرت ضرورة استثمار المناطق الحدودية في دعم الثوار وتأمين معابر دخولهم وخروجهم عبرها، وهذا ما نحن بصدد تسليط الضوء عليه في هذا الفصل، فاختلف وضع الحدود ابان الثورة التحريرية عن غيره حيث لعبت السياسة دورا كبيرا في تحديد مهام المناطق الحدودية الغربية تبعا للأهمية الاستراتيجية لها، كما شهدت المعابر الحدودية أحداث من نوع آخر عكست الواقع المشحون الذي تتخبط فيه العلاقات بين المغرب والجزائر.

أولا: المرتكزات الايديولوجية للجزائر والمغرب حول الحدود:

1_ التصور المغربي للحدود(مبدأ الحق التاريخي):

يتبنى المغرب نظرية الحق التاريخي في مسألة الحدود مع الجزائر ، وهذا تماشيا مع الأفكار التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي.[1] من خلال كتابه الذي ألفه سنة 1955م، تحت اسم الكتاب الأبيض، والذي حمل أفكاره حول ما يجب أن تكون عليه حدود بلاده، فضم : بلاد شنقيط (موريطانيا الحالية)، بشار وتندوف وجزء من مالي والسينغال، سبتة ومليلة واقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.

إن هذا المبدأ الذي تدافع عليه المغرب مبدأ الحق التاريخي، هو في حقيقة الأمر يتماشى مع التصور الاسلامي للحدود المبني على قاعدة الانتماء الديني والولاء للسلطان، فالحدود هنا يجب أن ترسم على أساس المجموعات التي تدين بالولاء للسلطان لا على أساس التقسيمات الجغرافية الحالية والتي تعمل بها معظم الدول في العالم، فالمغرب تتواجد به قبائل السيبة المعروفة عنها أنها غير خاضعة للإدارة المركزية المغربية، لكنها تدين بالولاء للسلطان مثلها مثل القبائل المهاجرة التي تقطن الصحاري فهي مغربية بحكم الولاء[2].

---

1 . **علال الفاسي:** هو علال الفاسي بن عبد الواحد الفاسي ابن عبد السلام بن علال الفهري ولد في جانفي 1910م، بفاس في اسرة على قدر من العلم والدين، كان والده مدرسا في جامعة القرويين ومن كبار علمائها، حيث تلقى علال تعليمه الابتدائي على يده، ثم واصل دراسته في جامعة القرويين وهناك اهتم بالحركة السلفية التي ازدهرت في المغرب بين 1926_1930. أسس في سنة 1934 حزب كتلة العمل الوطني، ثم حزب الحركة القومية المنشق عن كتلة العمل سنة 1937، وبعد نفيه من قبل السلطات الفرنسية الى الغابون اسس هناك رفقة أحمد بلفريج حزب الاستقلال سنة 1944 ، الذي ترأسه بنفسه، ساهم الفاسي في الحياة السياسية المغربية من خلال المشاركة في تكوين الحكومات بعدا لاستقلال، وترك عديد المؤلفات منها: عقيدة الجهاد، مقاصد الشرية الاسلامية ومكارمها...الخ، ينظر : **عبد الحليم مرجى:** "قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الابراهيمي وعلال الفاسي1919_1962م"، مذكرة كملة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية اللوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة،2014_2015، ص22_30.

2 . رياض بوزرب : "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963_ 1988م " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص العلاقات الدولية والعولمة ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، نوقشت 2008م ،ص 222

وقد خاض حزب الاستقلال عدة معارك لاسترجاع الأراضي المغربية، نجح فيها مما أثار مخاوف البلاط الملكي المغربي حيث رآها تهديدا لمصالحه مع الدول الصديقة. لكنه من جهة أخرى أيد هذه المطالب بحجة (الحق التاريخي)في المقابل تمسكت جبهة التحرير بسيادة الأراضي الجزائرية التامة منذ العام 1954م.

فمسألة الحق التاريخي هي غطاء استخدمه المغرب لتغطية مطامحه التوسعية القطرية ذات الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية ، ناهيك عن ذلك المناطق المتمثلة في أدرار في وبشار وتندوف كانت في معظم الفترات التاريخية موالية للزيانيين أكثر من ولائها للمرينيين والعلويين.[1] وفيما بعد وبحلول القرن العشرين احتلت فرنسا الجزائر ولم يحرك المغرب ساكنا جراء ذلك. ولم يبدي أي ردة فعل في حين راحت القبائل في هذه المناطق تقاوم تحت لواء الثورات الشعبية التي عارضها البلاط المغربي، ثم ساندت الحركة الوطنية الجزائرية لاحقا.

هل بعد كل هذه الدلائل يأتي علال الفاسي ويدعي مغربية هذه المناطق؟..

والأكثر من ذلك سخر الفاسي جهودا كبيرة من خلال جريدة (صحراء المغرب) في خدمة أفكاره وطموحاته في التوسع على حساب المناطق الغربية الجزائرية. فصرح: (ان أحسن دعم نقدمه لا خواننا الجزائريين هو ان نعيد الى المغرب الأقاليم الصحراوية التي ألحقت بالجزائر...)، وفي سنة 1957 سعى الأخير للضغط على سكان المناطق الحدودية ودفعهم للمصادقة على بيان وجهه باسم حزب الاستقلال للملك المغربي. تضمن طلبا منه لضم هاته المناطق للمغرب، تمثلت في المراوغة التي قام بها جيش التحرير المغربي في عام 1957، حين أرسل أفواجا انطلقت من فقيق المغربية نحو بشار وعين الصفراء والساورة ودخلت في مناوشات مع الاحتلال الفرنسي، مما أثار غضب جبهة التحرير الوطني التي ينخرط سكان هذه المناطق في صفوفها منذ العام 1945م.اعتبرت هذه الحركة مسعى لنشر الفوضى وارباك نشاطها، وراحت لدعوة

1 . عبد الله المقلاتي: " **العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954_1962)** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، نوقشت 2008م ، ص 423.

القصر الملكي لاتخاذ تدابير تحد من هذه التدخلات لكن الرد جاء فاترا ما يعكس رغبة المغرب في التوسع[1].

دافع المغرب عن مبدأ الحق التاريخي معتمدا على عدة براهين وحجج تاريخية من أبرزها معاهدة لالة مغنية المبرمة يوم 18 مارس 1845م، والتي فصلت في معضلة الحدود بين فرنسا والمغرب من سواحل البحر الأبيض آنذاك والتي خرجت بعدة بنود بموجبها تم تعيين الحدود كالنحو الآتي:

- تعيين تفصيلي للحدود السياسية بين البلدين انطلاقا من سواحل البحر الأبيض المتوسط حتى المنطقة المسماة ثنية الساسي للإبقاء على الصحراء المشتركة.
- بقاء الحدود على ما كانت عليه في العهد العثماني[2].

كما عبر المغرب عن نظريته حول مسألة الحدود العالقة وفق مبدأ الحق التاريخي في عدة مناسبات اقليمية ودولية وكلما سنحت له الفرصة، حيث تجسد ذلك في اجتماع رؤساء حكومات الدول الافريقية للتوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، هنالك تقدم بتحفظ بتاريخ 19 سبتمبر 1963م، قدمته البعثة المغربية فحواه" لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المفروض لحد الآن من طرف المغرب، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا".

بالإضافة الى ما تضمنته الدساتير المغربية من تشديد على وحدة الأراضي المغربية حيث نصت المادة الرابعة من الدستور الصادر بتاريخ2 جوان 1961م على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، وكذلك نص المادة 19من دستور 10م مارس 1972م

---

1 . عبد الله المقلاتي: (مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام1958م)، **مجلة التراث**، العدد 31، مج 1، أوت 2019، ص6.

2 . عتيقة نصيب: "العلاقات الجزائرية _ المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، نوقشت في 2014م،ص 187.

والتي تشير الى الحدود التاريخية المشتملة على كل الأقاليم المحددة على خريطة المغرب العرب[1].

إن جهود الطرف المغربي الحثيثة للتأسيس مرجعتيه حول المسألة الحدودية والمرتكزات التي يبني عليها تصوره المرتبط بمبدأ الانتماء الديني والولاء للسلطان والأدلة التاريخية، لم تجد طريقها نحو القانون الدولي الذي لم يكترث لها، حيث وجد نفسه ضعيف الحجة في المحاكم الدولية، فلجأ الى البحث عن منفذ في القوانين الدولية تعزز من موقفه، لذلك توجه لتحليل وثائق المعاهدات المبرمة لاستخلاص ما يشير لتبعية تلك الأقاليم له، أو لدحض كل المزاعم التي تنفي ذلك، واسكات الأطراف المتنكرة لمزاعمه، ووجد ضالته في البروتوكول الذي وقعه المغرب مع الحكومة المؤقتة الجزائرية في 06 جولية 1961م، الذي ينص على:

- تؤكد الحكومة المغربية مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية، وتدعم بدون تحفظ الحكومة المؤقتة الجزائرية في مفاوضات ايفيان.
- تعترف الحكومة المؤقتة الجزائرية من جهتها بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين، سيجد له حلا في المفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.[2]

كذلك التزمت الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المفاوضات الجزائرية _ الفرنسية لن يجري فيها التطرق الى مسألة تعيين الحدود بين الجزائر والمغرب.

وأخيرا جرى الاتفاق بين الطرفين على لقد تطرقنا في المباحث السابقة الى طبيعة التصور لكل البلدين حول ملف الحدود بينهما، متناولين المرجعيات والمرتكزات التي يعتمدها الطرفان في الدفاع عن أطروحته لا ضفاء الشرعية لموقفهما، فالمغرب الذي يعتبر نفسه صاحب الحق التاريخي على الجزء الغربي من الصحراء الجزائرية

1 . رياض بوزرب: المرجع السابق، ص ص56_57.

2 . محمد رضوان : المرجع السابق، ص174.

باعتبارها اقليما مغربيا بحكم الولاء، في حين تستند الجزائر إلى مرجعية قانونية ترجع فيها للقوانين والنظم الدولية، التي تحتكم لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وتعتبر الجزائر ان حدودها من مكتسبات الثورة، وأي اعتداء عليها هو اعتداء للسيادة الوطنية.

فالمغرب الذي يسعى لبناء مشروعه الكبير باسترجاع ممتلكاته في الصحراء الجزائرية وحلم (المغرب الكبير) والجزائر التي ترمي للحفاظ على سيادتها وفخرها بمجزات ثورتها التحريرية، ولد تضاربا حادا افضى الى صدامات عديدة ، والتي نحن بصدد القاء الضوء عليها، من خلال استظهار جانب النزاع في العلاقات المغربية الجزائرية الذي كان ولايزال سببه الحدود، والذي تسببت فيه عدة عوامل وغذته عدة أطراف والتي عملت على ايصاله لأشد مراحله وهو النزاع المسلح فيما عرف بحرب الرمال. الا أننا وجدنا أنفسنا مجبرين على التطرق لحلقوا واحدة من حلقاتها حيث توقفنا في حرب الرمال الأولى سنة 1963.

انشاء لجنة مشتركة للتباحث في الوضع الحدودي ودراسته وإيجاد حلول في جو من الإخاء والوحدة المغاربية. بالإضافة إلى تعهد كلتا الدولتين بعد نيل استقلالهما وفق مجموعة من المواثيق الدولية بعدم استخدام القوة في حال ما قد يجري بينهما من خلاف أو نزاع[1].

وبالرغم من اتفاق الطرفين على مواصلة المباحثات دون تدخل أطراف أجنبية ورد خطاب بلا فريج في 17ماي 1958م، يؤكد فيه أن حكومته ستفتح ملف الحدود وترافع عن القضية بعد انتهاء لجنة الحدود المغربية _ الفرنسية من دراسة الملف،[3]حيث قدم المغرب ملفا لفرنسا بشأن الحدود، وتم الاعلان عن هذه المفاوضات في الصحافة المغربية في أوت 1985م، مما شكل خرقا فاضحا لمؤتمر طنجة وضربة قاسمة لروح التضامن بين البلدين الشقيقين، وتقويضا لجهود جبهة التحرير الوطني، تمثل ذلك

1 . زايدي حميد: " اسهامات مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود الإقليمية " ، ص ص 192_193.

في ممارسات الحكومة المغربية، حينما راحت تقيم المراكز لقوات الجيش المغربي على المناطق الحدودية الجنوبية، التي كانت متنفسا للجبهة ومنفذا للسلاح بعد اقامة الأسلاك الشائكة في الشمال، وخاصة منطقة فقيق التي كان يتمركز بها جيش التحرير المغربي والتي عرفت مشادات عنيفة بين الطرفين، حيث طارد فيها المجاهدين ومنعهم من التحرك ضمن مجاله الجغرافي.

ألحق هذا التصعيد المغربي ضررا بالغا بنشاط جبهة التحرير الوطني وزاد من توتر العلاقات بين البلدين، ناهيك عن تضرر سكان هذه المناطق من الصدامات العنيفة خاصة قبائل ذوي منيع وبني جرير، اللتان شهدتا أزمة هوية بسبب التجاذبات بين المغرب والجزائر ووقوعها على خط النار بينهما[1].

2_التصور الجزائري للحدود :

مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار:

ظهر هذا المبدأ في القانون الدولي مؤخرا، الا أن تاريخ وجوده يعود العهد الروماني حسب الباحث الأمريكي " مور" تحت شعار: ما تمتلكه استمر في امتلاكه[2]، وقد صدر هذا القرار كقرار ينظم حيازة الممتلكات وحل النزاعات العقارية، وأما في الفترة المعاصرة فقد عمل هذا المبدأ في أمريكا اللاتينية عند حصول الدول الحديثة على استقلالها وأبرز هذه الدول فنزويلا، وسار على نهجها باقي دول أمريكا اللاتينية وأقرت لك في دساتيرها شيئا فشيئا ومن هنا ثبت المبدأ في القوانين الدولية، فأخذت على عاتقها حدودها التي ورثتها عن الاستعمار رغم تناقض ذلك مع الحدود القانونية.

مبدأ"uti possidetis" الذي يحوي لبسا في معناه، هل المقصود منه الحدود الإدارية التي وضعتها الدول الاستعمارية بموجب المراسيم أو الحدود الفعلية القائمة أم

1 . عبد الله المقلاتي، المرجع السابق ،ص 163

2 . أمين أحمد زين العابدين: (مشكلة أبيي. مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار والطريق الى الحل)، **سودانيز أونلاين**، http//sudaneseonline.com/ar/article ، 5 جوان 2008م تم الاطلاع بتاريخ 28 – 07 – 2020م، الساعة 20:32.

غير ذلك؟ لكن ذلك تغير بعد اضافة مصطلح"Jutis" والذي معناه الحدود القانونية لا الواقعية.

إن مثل هذا المبدأ أصبح فيما بعد سببا في النزاعات الإقليمية مطلع القرن العشرين ولم يحقق إلا جزء يسير من الرضى لبعض الدول لدى تطبيقه في حل مشكلات الحدود الحالية، وتجدر الإشارة إلى أن جوهر هذا المبدأ قائم على منطق الاستخفاف في الحدود القائمة، التي يشترط فيها الدقة في التعيين. ومن هنا فيمكن القول أنه فشلت به بعض من الدول الإفريقية بعد نيل استقلالها، فأضحت مسألة تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار معضلة القرن، وهذا ما أجبرها على التفكير في إعادة النظر في واقع حدودها التي اقتطعت بفعل الاستعمار، إلا أن غالبية دول إفريقيا عارضت الخوض في مسألة إعادة ترسيم حدودها، أو إدخال أية تغييرات عليها بحجة أن ذلك سيدخل القارة في نزاعات إقليمية خطيرة[1].

وبعد الأخذ والرد انتصر مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار في القارة الإفريقية ، حيث أدرج في مواثيق منظمة الوحدة الإفريقية في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة جاء فيه احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة وحقها الثابت في الوجود المستقل فنجد العبارة التالية: (...احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت للحدود لا لكيانها)، كما شدد رؤساء حكومات الدول الإفريقية في أول دورة لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1964م على إلزام كل دولة باحترام الحدود القائمة منذ استقلال هذه الدول، ونفس الأمر أكدت عليه حركة عدم الانحياز في نفس السنة في دورتها المنعقدة بالقاهرة [2].

ومن هنا استمدت الجزائر أسسها في بناء تصورها حول الحدود. فإن نظرية الجزائر حول الحدود قائم على أسس قانونية شرعية، ونابع من الغيرة على دولة فتية حديثة الاستقلال، حيث اتخذت مسألة الحفاظ على الحدود مبدأ راسخا في سياستها

1 . نوري مرزه جعفر: **المنازعات الاقليمية في القانون الدولي المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط ، الجزائر، 1992، ص62 .

2 . نوري مرزه جعفر: المرجع نفسه ، ص 63.

الخارجية، حفاظا على مكاسب الثورة التحريرية إذ جاء خطاب الرئيس أحمد بن بلة[1] ، مؤكدا لهذا التصور حين صرح في 3 أكتوبر 1963 قائلا: " ...إن حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار..."، ووجدت الجزائر دعما من طرف منظمة الوحدة الإفريقية وسندا لها في تبرير موقفها حيث سعت إلى تكريس مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ضمن مواثيقها[2].

زيادة على ذلك فالسبب الرئيسي وراء اعتماد هذا المبدأ هو مضمون اتفاقية ايفيان التي خولت للجزائر امتلاك الأقاليم التي ورثتها عن فرنسا والتي من ضمنها الصحراء، حيث يعتبر بروتوكول الرباط 1961 لا غيا بالنظر لفحوى هذه الاتفاقية التي لم ينظر فيها لمستقبل الحدود بين الجزائر والمغرب[3].

_ وعند نيل الجزائر استقلالها اعتبرت البرتوكول وثيقة غير رسمية لا تكتسي أي صبغة قانونية ولا تخرج عن كونها اقتراح بين طرفين ليس لهما الصلاحية الكافية لمناقشة هذا الملف ناهيك عن كون هذه الأطراف لم تبق في سدة الحكم بعد نيل البلاد استقلالها، وبالتالي تغير الأوضاع والظروف يفضي للبطلان هذا الاتفاق وفق المبدأ القانوني(rebus sic stantius) نظرية تبدل الظروف. النظرية التي تقضي ببطلان أي اتفاق أو معاهدة تغيرت فيها الظروف بصورة تلحق أضرارا بليغة بأحد طرفي المعاهدة اذا تم التمسك أو العمل بها، مما يفوض للطرف المتضرر التحرر

---

1 . **أحمد بن بلة:** (1916_ 2012)ولد في 25 ديسمبر 1916 بمغنية بالغرب الجزائري، ، درس المرحلة الثانوية بتلمسان، أدى الخدمة العسكرية الاجبارية 1917،وأعيد تجنيده في ح ع الثانية سنة 1945،انخرط في حزب الشعب الجزائري وفي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، شغل عدة مناصب منها: مسؤول عن القطاع الوهراني ثم المنظمة الخاصة، نفذ عملية وهران بريد سنة 1949، وترض للاعتقال من طرف السلطات الفرنسية لمدة 7 سنوات بسجن البليدة، وبعد فراره التحق بالوفد الخارجي بالقاهرة، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني 1954،عارض الحكومة المؤقتة بعد الاستقلال وطردها من العاصمة رفقة بومدين، انتخب كأول رئيس للجزائر المستقلة عام 1962، ينظر: الطاهر جبلي ، (**تسليح الثورة عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية 1954-1962**) ، محاضرة ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة تلمسان ، ص 222.

2 . رياض بوزرب: المرجع السابق، ص ص 58_59.

3 . محمد مزيان:(المغرب والجزائر الجوار الصعب)،**مجلة سياسات عربية**، العدد 13، يناير،2015، ص 43.

من قيودها وهذا ما فعله أحمد بن بلة عند تسلمه السلطة حيث أعلن عن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، واعتبر ما يقتضيه بروتوكول الرباط اعتداء على الوحدة الترابية للجزائر واعتداء على استقلالها[1].

ومن هنا أصبح موقفها يكتسب قوة في الطرح والمرافعة بالحجج القانونية أمام مطالب المغرب الإقليمية والتي يطالب فيها بإعادة النظر في خريطة المغرب العربي واسترجاع ممتلكاته وخاصة تندوف وبشار.

وقد أكدت الجزائر على وجوب احترام مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار في العديد من المحافل الدولية، مشددة على ضرورة إبقاء الحدود على ما كانت عليه قبل حصول هذه الدول الحديثة على استقلالها، وفق ما عبر عنه المتضلعين والفقهاء في مسألة الحدود بأن الدولة الوارثة تكتسب موروثها فقط ذلك الاقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثة، فالدولة الحديثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم ، وهو ما يؤكد على أن نظم الحدود الدولية لا تقول بقواعد الاستخلاف بين الدول، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ تعرض لعدة انتقادات، حيث يرى أصحاب هذا الموقف المناهض للمبدأ أنه قانون ذو صبغة إقليمية ظهر لأسباب معينة مراعاة نظرية الاختلاف بين المناطق الجغرافية والنظم السياسية في كل قارة، إلا أن منظمة العدل الدولية واجهت المنتقدين وفندت هذا الرأي، حيث قالت أن اعتراف الدول الافريقية بالحدود و اعتراف الموروثة عن الاستعمار هو اعتراف ضمني به كقاعدة قانونية وليس كمجرد حل سياسي مؤقت، وبالتالي فان هذه الدول محمية الحدود بموجب العرف الدولي ولا يوجد حاجة لقرارات منظمة الوحدة الافريقية الذي يلزم هذه الدول بضرورة احترام المبدأ وتطبيقه فيما بينه[2].

---

1 . زكريا قادر: " تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية والدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، اشراف: محمد بوضياف، نوقشت في 2015م، ص 45.

2 . آمال بلحميتي: (مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية _ المغربية، مركز دراسات الوحدة العربية)، http// caus,org,ib/ar.

ومن خلال التطرق لهذه الجدلية حول موضوع الحدود الجزائرية _ المغربية نلاحظ أن كلا الطرفين متمسك بموقفه في أحقيته في الدفاع عن ممتلكاته، فالجزائر تمسكت بمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار متجندة بالقوانين الدولية ومواثيق المنظمات الإقليمية المتمثلة في منظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز الأمر الذي أضفى على موقفها الشرعية القانونية، أما المغرب فقد راح يخوض في العمق التاريخي للمغرب العربي، باحثا عن براهين تاريخية تثبت أحقيته في الأقاليم الصحراوية المتاخمة له، متخذا من ولاء البعض من القبائل الحدودية للسلطان المغربي في فترات زمنية معينة حجة مقامة على الجزائر.

ومما تجدر الإشارة إليه هو العامل الاقتصادي الذي تلعبه منطقتي أدرار وبشار خاصة بعد اكتشاف الحديد والفوسفات بهما في الخمسينات، في تأجيج الصراع حولهما من الطرف المغربي الذي عمل على تكثيف جهوده للمطالبة بهما .

ثانيا: وضعية الحدود الغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1962/1954.

شكلت مسألة تموين الثورة بالسلاح الهاجس الأكبر لقادة الثورة في المرحلة الأولى من اندلاعها (1954_1956) سواء فيما يتعلق بالداخل أو على الحدود الشرقية والغربية، وفي اطار ذلك لجأ القادة الثوريون الى الاعتماد على استراتيجية تضمن توريد السلاح عبر المنافذ الحدودية ، اذ عرفت المسألة جهودا حثيثة ومخاطر جمة، ولعل أبرز القادة الذين أخذوا على عاتقهم هذه المهمة العربي بن مهيدي في الولاية الخامسة التي نحن بصدد دراستها والخوض في تفاصيل تخص الأهمية الاستراتيجية التي لعبتها ابان الثورة التحريرية ووضع الحدود الغربية أثناء العمل التحرري المسلح.

1-الأهمية **الاستراتيجية للحدود المغربية الجزائرية للثورة الجزائرية:**

أ- **التسليح:**

لعبت الحدود الغربية دورا بالغ الأهمية في عملية تسليح الثورة لا ينقص أهمية عن دور الحدود الشرقية في ذلك، رغم الصعوبات التي عرفتها المهمة، فنجد أن الحدود الشرقية كانت الأكثر انفتاحا على العالم العربي بحدودها البرية والبحرية، والأقل ضغطا حيث استفادت من الدعم العربي بعيدا عن الحصار الخانق الذي عرفته الحدود الغربية التي كان لها المغرب الشقيق المتنفس الوحيد برا، مما خلق عديد الصعوبات التي تمكن قادة الثورة من تجاوزها لاحقا[1]

إن الطابع الجغرافي الذي تتميز به الحدود الغربية بكونها غير مفتوحة على اليابسة، حتم على قيادة الثورة التفكير بحل بديل الا وهو استخدام الواجهة البحرية التي استغلت في استقبال السفن المحملة بالسلاح لصالح الثوار في الجزائر

وبفضل حنكة قادة الولاية الخامسة تم فك الحناق عن الثورة وتخطي هاجس نقص السلاح بفضل تفعيل العمل الدبلوماسي وتكثيفه في المغرب الاقصى واسبانيا بغية ازاحة العراقيل وتسهيل عملية جلب السلاح وتهريبه نحو الداخل[2].

اتخذت ادارة التسليح المكلفة مهمة البحث عن السلاح عبر الحدود الغربية مدينة وجدة مقرا لها، حيث عين على رأسها محمد الرويغي المدعو توفيق، الادارة التي انحصرت مهمتها في البحث وتهريب السلاح نحو الداخل، وتشير المصادر أن الحدود المغربية الجزائرية كانت مجهزة منذ صائفة 1956 بهياكل التقاط وجمع للأسلحة، حيث كانت القيادة بالولاية الخامسة على استعداد لتقديم تصور استراتيجي لوجيستي للثورة، اذ قدم العربي بن مهيدي الكثير من النصائح والمقترحات التي من شأنها ايضاح السبل والمسالك الآمنة لإدخال السلاح عبر الحدود الغربية وفي ذات الصدد تقدم شخصيا لترأس قوافل التسليح العابرة وفق خط الناظور زوج فاقو ومغنية[3].

1 . الطاهر جبلي: المرجع السابق، ص 194.

2 . الطاهر جبلي : المرجع نفسه : ص194.

3 . نفسه ، ص 194.

وقد اعتمدت الثورة في سبيل ذلك على طرق رئيسية للإمداد بالسلاح سواء عن طريق البر أو البحر، فكانت المنطقة الجنوبية الغربية من أهم هذه الطرق التي غذت الولاية الخامسة والسادسة بالسلاح من خلال المناطق: بشار، تندوف وأدرار حيث سعت الجهات الموكلة بتأمينه فيها الى تطوير أساليبها كالعمل على تطوير سلاح الألغام وغيرها[1].

عرفت عملية التسليح نكسة في الولاية الخامسة بسبب حادثة السفينة أتوس "Athos"التي أكدت على ضرورة انشاء قنوات امداد مستقلة والعمل على تطويرها وأقر بذلك عبد الحفيظ بوصوف الذي تولى قيادة الولاية خلفا للعربي بن مهيدي وأكد عليها في ثلاث نقاط تضمنت:

- تزويد جيش التحرير الوطني انطلاقا من القواعد الخلفية وعبر التراب المغربي واسبانيا.
- تكوين مخابرين جزائريين في ميدان المواصلات وفتح أول تربص تكويني في هذا التخصص من طرف جيش التحرير الوطني.
- افشال المحاولات التخريبية التي أقدمت عليها المصالح الفرنسية للمخابرات ومحاربة الجوسسة حيث انطلقت أول عملية تربصيه تحت اشراف لعروسي خليفة[2].

وفي سياق آخر لعبت الخطوط الحدودية بين الجزائر والمغرب دورا بالغ الأهمية تمثل في كونها احتوت على العديد من مرتكز التدريب لجيش التحرير الوطني، منها ما هو داخل التراب المغربي – مع العلم أن قيام الملك المغربي بدعم من حزب الاستقلال بمنع فرنسا من مراقبة الحدود المغربية الجزائرية على وجه دقيق عاد بالنفع على الثورة التحريرية – واعتبرت ذلك دعما معنويا لها من طرف المغرب الأقصى[3].

---

1 . صالحي منير: (**تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والاستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة (1956_ 1958)**)، محاضرة، جامعة الجزائر 2، ص 390.

2 . الطاهر جبلي: المرجع السابق، 195.

3 . يوسف مناصرية: (تمركز قوات جيش التحرير الوطني عبر الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1960/1956) ، **مجلة عصور الجديدة**، العدد6_7، جوان_ ديسمبر 2005،ص 44.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد المجاهدين الذين يحملون السلاح والمرابطين على الحدود بين الجزائر والمغرب، بلغ ما بين 1958_ 1959 حوالي 700 مجاهد بغض النظر عن أولئك المتواجدين بمراكز التدريب الحدودية، والذين لم يحصوا آنذاك وسجلت المصادر تمكن المجاهدين من تأمين 450 قطعة سلاح و250,000 خرطوشة و 2500قنبلة يدوية، و5000 بندقية حربية من بينها رشاشات آلية الا أن كانت قليلة، في الفترة ما بين 01 جانفي _20 نوفمبر من سنة 1959[1].

عرفت الحدود المغربية الجزائرية نشاطا كبيرا بفضل جهود قادة الولاية الخامسة الذين عملوا على تجنيد الشباب في مراكز لتدريب المقمة على الحدود كمركز: كبداني مركز بركان، لعراش، وبحلول منتصف سنة 1960 وصل عدد المجاهدين على الحدود الى 6100 مجاهد و 6850 قطعة سلاح حربية، بالإضافة الى مراكز تدريب فاقت عدد قواتها 1350 مجاهد[2].

ولأجل ضمان تموين الثورة بالسلاح بأقل المخاطر حرص قادة الولاية الخامسة على خلق طرق تموين عديدة تمثلت في:

الخطوط البرية:

خط وجدة_ وهران _ الجزائر: عمل هذا الخط بواسطة مخابئ سرية تنقلها الشاحنات عبر مغنية ووجدة، واستمر بالعمل على هذا النحو إلى غاية سنة 1960م حيث توقف عن العمل إثر اكتشاف العميل الثوري السري المدعو(محمد بس باس)حيث تعرض للوشاية به من طرف المدعو(جلول) زميله في شبكة الإمداد، وكان ذلك بعد انتهاء محمد بسباس من إيصال دفعة من السلاح إلى وهران قدرت ب 60 قطعة سلاح، تعرض الأخير للمتابعة من طرف المخابرات الفرنسية التي ألقت عليه القبض في مغنية سنة 1960 وسجن بها[3].

---

1 . يوسف مناصرية: المرجع السابق ، ص46، 47.

2 . يوسف مناصرية: المرجع نفسه : ص45، 49.

3 . محمد صديقي: **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريون بالسلاح**، تر: احمد الخطيب، دار الشهاب للطباعة والنشر، د ط ، باتنة، الجزائر، د س ن، ص 57.

خط السكة الحديدية:

وكان خطها الرئيس هو وجدة وهران _ وجدة بشار، وعملت بالتنسيق مع القطار الذي يصل المغرب الأقصى بالجزائر، عين في هذه المهمة 4 عملاء، من أشهرهم: سعيد الزموشي و فاطمة الدحاوي، بقي العمل بهذه السكة سريا ولم يكتشف من قبل المخابرات الفرنسية إطلاقا إلى أن نالت الجزائر استقلالها[1].

خط وجدة بشار:

أوجدت القيادة هذا الخط لتزويد الولاية السادسة بالسلاح وتم استخدام الشاحنات والسيارات التي كانت تأتي من وجدة المغربية وتخترق الصحراء الجزائرية وصولا إلى بشار، تعرض هذا الخط للاكتشاف من طرف المخابرات الفرنسية وأغلق نهائيا في وجه المهربين[2].

ب_ مشكلات الحدود المغربية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية:

كثيرا ما شهدت الحدود الجزائرية مع المغرب عديد من التحرشات المغربية خلال الثورة التحريرية، فنجده يضع يده على إمدادات السلاح التي تدخل عبر حدوده للمجاهدين في محاولة منه لإجبار جبهة التحرير الوطني للموافقة على تعديل الحدود الجغرافية بين البلدين حتى قبل نيل الاستقلال، في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها الثورة والمشاكل التي كان يعانيها جيش التحرير الوطني، وهذا ما حدث سنة 1985 بالممر الاستراتيجي فقيق الذي كان المتنفس لشبكة التسليح خصوصا بعد إقامة الخط الشائك موريس، حيث قامت الحكومة المغربية بإغلاق الممر في وجه المجاهدين هذه الحركة كان الغرض منها الضغط على قادة الثورة التحريرية وإجبارهم على الاعتراف بسيادة المملكة المغربية على أراض جزائرية مثل: إقليم توات وقورارة و تيدكلت، ورغم جهود الحوار لم تعدل السلطات المغربية عن مطالبها.، مما جعل

1 محمد صديقي: المصدر السابق ، ص 57.

2 محمد صديقي: المصدر نفسه ، ص 29، 30.

العلاقات بين الجزائر والمغرب تمر بفترات من التوتر سرعان ما طفت على السطح بعد الاستقلال.[1]

- أزمة الزوكيت:

عرفت الجزائر الثائرة أزمة عرفت باسم أزمة الزوكيت[2]. عانت منها الثورة التحريرية لأزيد من عامين، هذه الأزمة التي تسببت فيها المملكة المغربية بالاشتراك مع السلطات الفرنسية، حيث لم تخفى مطامح الساسة المغاربة التوسعية ورغبهم في تذكية الصراع الحدودي وعلى رأسهم علال الفاسي الذي صرح في خطابه الشهير بفقيق في 20 سبتمبر 1957 قائلا: " ...إن الأراضي الصحراوية لا تشكل بالنسبة لنا حدود إقليمية فقط بل هي مورد اقتصادي هام وحيوي للمغرب كله، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسينغال إلى مليلية مرورا بموريطانيا وتوات وقورارة مما يؤكد لنا حتميا أن كولومب بشار والقنادسة، هما مقاطعتان ضمن وحدتنا الاقليمية..."[3] ، وقد اقترنت هذه التصريحات بالأفعال حيث تسبب جيش تحرير المغرب التابع لعلال الفاسي في عرقلة نشاط ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل والمغرب عبر ممر فقيق_ بشار الاستراتيجي. هذا الممر الذي تميز بأهمية قصوى لدى قيادة الثورة باعتباره بوابتها على المغرب والعالم الخارجي بصفة عامة، بالإضافة إلى تغذيته للولاية الرابعة والخامسة والسادسة

1 . خلف حاج عبد القادر : (مصادر تسليح وتموين الثورة(1954_1962) ،**مجلة عصور الجديدة**،العدد6، عدد خاص بخمسينية الاستقلال، 2012،ص 173.

2 . **الزوكيت:** كلمة مشتقة من زكت المحلية وتعني تحول الجندي الى صف العدو، وهذا ما ينطبق على انضمام جنود ذوي منيع وبني جرير لجيش التحرير المغربي ومعاداتهم للثورة، اعتبرت من ضمن الحركات المناوئة للثورة الجزائرية، وهي حركة من أجل التمويه، ينظر عبد الله المقلاتي: **العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة**، المرجع السابق، ص 429.

3 . غيلاني السبتي: "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، نوقشت في2011، ص 125.

بالسلاح والمؤونة والجنود، حيث تعتمد هذه الولايات الثلاث على ممر فقيق بصورة كبيرة، هذه الأهمية التي اكتسبها هذا الممر هي بالأساس راجعة للعامل الجغرافي الذي يتميز به الممر كون الطبيعة في هذه الاقاليم صعبة التضاريس ويسهل اختراقها من قبل الثورة لعدم وجود الخطوط الشائكة بها، حيث استغلتها جبهة التحرير لتمرير المؤن والمرضى والجرحى من وإلى المغرب[1].

كل هذه المميزات لممر فقيق الحيوي جعل من عرقلة النشاط به أمر وخيم العواقب على الثورة التحريرية، عنما قامت الحكومة المغربية بإرسال القوات الملكية المسلحة رفقة عناصر الجيش الوطني والمجاهدين الجزائريين، الأمر الذي اعتبرته قيادة جبهة التحرير الوطني عملا يقوض مبادئ التضامن بين شعبين شقيقين[2].

بدأت أزمة الزوكيت باحتكاك بين جيشين يمارسان نشاطهما في منطقة جغرافية واحدة ، جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الوطني الجزائري بقواعده الخلفية المتمركزة في الجنوب الغربي، والذي يخطط لنقل عملياته إلى الساورة وبني ونيف[3].

وعلى الرغم من علاقات التعاون التي كانت تربط جبهة التحرير الوطني مع بعض من قادة جيش التحرير المغربي المدنيين، إلا أن حزب الاستقلال وطموحاته التوسعية دفع الكثير منهم إلى السعي إلى مغربة تلك المناطق، لكن جبهة التحرير الوطني تفطنت لهذا المخطط ولم تعترف بمغربة مناطق جزائرية أساسا، هنا مملكة المغربية تحيك المخططات في أوساط قبائل ذوي منيع وبني جرير وأولاد سيدس الشيخ الجزائرية، وأخذت تنشر المناشير التي تدعي مغربية أراضيهم وولائها للسلطان، وأعلنت عن إجبارية التجنيد في صفوف جيش التحرير المغربي[4].

1 . عبدالله المقلاتي: (مشكلة الحدود في العلاقات المغربية الجزائرية بعد مؤتمر طنجة 1958)، المرجع السابق ، ص164.

2 . عبد الله المقلاتي: العلاقات المغاربية الجزائرية ابان الثورة " المرجع السابق 428.

3 . عبدالله المقلاتي: المرجع نفسه ، ص 164.

4 . نفسه ، ص 429.

تفاجأت قيادة الثورة بوجود عناصر من القوات الملكية وعناصر مسلحة من جيش التحرير المغربي تقوم بعرقلة نشاط الثوار على ممر فقيق، وتصاعدت اللهجة الى درجة المواجهة المسلحة بين الجيشين المغربي ونظيره جيش التحرير الوطني، بل وصل الأمر الى حد قيام بعض من عناصر جش التحرير المغربي بارتداء زي جيش التحرير الوطني الجزائري والقيام بأعمال تخريبية مسلحة ضد الجنود واللاجئين بالمناطق الحدودية، وقطع طريق القوافل وحجز السلاح وصادرة المؤونة، واعتقال اللاجئين وارغامهم بالاعتراف بمغربيته م تحت التعذيب، الأمر الذي ادى الى أزمة هوية في هذه المناطق، كل هذه الفوضى التي أثيرت من طرف جيش التحرير المغربي المدعوم من حزب الاستقلال كان الهدف منها اجبار جبهة التحرير الوطني على التنازل عن اجزاء من تندوف وبشار[1].

وفي محاولة لإيجاد حل لتجاوزات جيش التحرير المغربي قرر الملك المغربي الحسن الثاني يوم 8 أفريل 1958 انشاء لجنة مشتركة جزائرية_ مغربية ترأسها مسعود شيقر مدير ديوان الملك، ومتكونة من مجموعة الأعضاء التالية أسماؤهم:

الأعضاء الجزائريون: عبد الجليل، سي الحسين والشيخ خير الدين.

الأعضاء المغاربة: محمدي وزير الداخلية والمهدي بن بركة رئيس المجلس الاستشاري وفقيه البصري القائد الأعلى للقوات المسلحة المغربية.

ونلاحظ أن معظم أعضاء هذه اللجنة هم أعضاء سامون في الدولة مما يؤكد نية الملك محمد الخامس الجادة في التوصل إلى حل لهذه الأزمة، كيف لا نقول ذلك وهو الذي بكى ندما عندما قرأ الرسالة التي وجهها إليه آيت حسين أحمد والتي جاء فيها: "... إن لم تساعدوا الجزائر فسيكون مصيرها مماثلا لمصير فلسطين والأندلس ..."

والواقع أنه بعد المشاورات خرجت اللجنة بمجموعة من القرارات والتي تمثلت في ما يلي:

1 .عبد الله المقلاتي: " العلاقات المغاربية الجزائرية ابان الثورة " ، ص 430.

- اعادة الأسلحة المجوزة من طرف القوات المسلحة الملكية وتسليمها للمجاهدين الجزائريين.
- تم ابرام اتفاقية تسهيل دخول السلع الى الجزائر وتسهيل جمركة المؤن لجيش التحرير الوطني.
- تم الاتفاق على ان تكون الاجتماعات دورية كل شهر لمناقشة القضايا العالقة بين الطرفين.

والملاحظ أن هذه اللجنة انبثقت عنها لجنة فرعية متكونة من مسؤولين مغاربة وضباط من جيش التحرير الوطني[1]، حيث بادرت أول لجنة أشغالها يوم 06 ماي 1958،عقدت بفقيق وخرجت بالتوصيات التالية:

- توقيف جميع الحواجز والعوائق لتمكين جيش التحرير الوطني من أداء مهامه.
- توقيف جميع التجاوزات مهما كان نوعها ضد اللاجئين الجزائريين.
- تسليم المواشي والعتاد المصادر عن جيش التحرير الوطني.

ثالثا: هذه التطورات التي عمقت من الفجوة بين البلدين وزادت من اشتداد الخلاف الحدودي بينهما، التبس الأمر على قيادة الثورة، و تصور القادة في جبهة التحرير الوطني تواطؤ القوات الفرنسية في الأزمة، أو لجوء العناصر المصالية إلى هذه المناطق، ونسبت هذه الحركة إلى المصاليين أو اليد الحمراء الفرنسية حفاظا على العلاقات بين الجزائر والمغرب ومن أجل شحذ همة المجاهدين وهم يواجهون عصابات الزوكيت، وقد بذلت مساعي حثيثة لحل الأزمة حيث أرسل وفد جزائري إلى الملك محمد الخامس، الذي لم يكن يعلم بما يحدث وأسفرت هذه المحادثات الثنائية عن قرار الملك بحل ميليشيات الزوكيت التي كانت تحت سلطة علال الفاسي[2] .

ومهما يكن من أمر فإنه بعد تحليلنا للأزمة نجد أنها مشكلة خلقتها المملكة المغربية لاقتطاع أجزاء من التخوم الجزائرية، وتغيير الخارطة السياسية بل وحتى

1 . غيلاني السبتي: المرجع السابق، ص 216_217

2 . غيلاني السبتي: المرجع نفسه ، ص 217.

الاثنية من خلال السعي لمسح هوية القبائل القاطنة بها بالحديد والنار، وهي أيضا في حقيقة الأمر تصرف غير مقبول من المغرب الذي استغل الفترة العصيبة التي كانت تمر بها الثورة الجزائرية لنشر الفوضى والتشويش عن مسار الكفاح من أجل تحقيق استقلال البلاد[1].

ثالثا : ملف الحدود بين الجزائر و المغرب يتجه نحو التصعيد:

حرب الرمال أكتوبر 1963

1_ الأسباب المباشرة لحرب الرمال:

يمكن حصر الأسباب الرئيسية التي ادت الى نشوب الحرب الى ثلاثة أسباب رئيسية نستعرضها فيما يلي:

أ_ العامل التاريخي:

أدى خضوع أقطار المغرب العربي للاستعمار الفرنسي الى آثار عديدة، منها ما أثر على العلاقات بين هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال.[2]

حيث كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في المنطقة المغاربية اثناء المرحلة الاستعمارية أثر كبير التقسيمات الجغرافية، مفرزا واقعا سياسيا جديدا للمغرب العربي اذ يعتبر الوضع الراهن للخارطة السياسية ناجم عن التقسيمات الناجمة عن تقاسم مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية الفاعلة في المنطقة، دون مراعاة للخصائص الجغرافية والطبيعية والعرقية لدول المغرب العربي، مما نتج عنه هذا الواقع الحدودي المشحون بالتوتر والنزاع، وبذلك أصبحت الدول المتجاورة في خلاف دائم بسبب تلامس مساحاتها.[3]

1 . عبد الله المقلاتي: " العلاقات المغاربية الجزائرية إبان التورة "، المرجع السابق، ص430.

2 . العربي بن رمضان:(قضية الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي)، المرجع السابق، ص75.

3 . سعاد سراي: "العلاقات الجزائرية من خلال جريدة الخبر"، اشراف زبير شاوش رمضان، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاتصال والاعلام، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن خدة بن يوسف، نوقشت في 2007،ص 25.

اضافة الى مشكل الحدود أدى الاستعمار الى تنوع على مستوى أنظمة الحكم السياسية، اذ كان لتنوع أشكال وسبل الكفاح التي انتهجتها الدول لاسترجاع السيادة اثرا في بناء الدول الحديثة، واختلاف أنظمتها وتفاوتها، فنجد الأنظمة التقليدية في المغرب المتمثلة في النظام الملكي، والأنظمة الحديثة المتمثلة في النظام الجمهوري في كل من تونس وموريطانيا وليبيا، بينما شهدت الجزائر نظام الحزب الواحد أو ما يسمى بالنظام الاشتراكي.

ساهم كل هذا في بروز ملامح التصادم بين الدول الإفريقية وخاصة بين الجزائر والمغرب، فالمغرب بنظامه الملكي تعددي الحزبية، والجزائر ذات الحزب الواحد والذي خاض حربا تحريرية ضد الاستعمار.[1]

ب_ طبيعة الأنظمة السياسية:

ان السياسة الخارجية الجزائرية المستلهمة من خيارات ومواقف قادتها الايديولوجية، والمستمدة من موقعها الجغرافي الواقع في قلب القارة الافريقية، هذه المواقف المتمثلة في سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي تجاه قضايا بلدان القارة السمراء الجارة وغير الجارة، ومناصرته للشعوب الافريقية التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار (أنغولا، غينيا، و موزنبيق..).وبانضمامها الى منظمة الوحدة الافريقية في 26 ماي 1963، كسب قادة الجزائر شعبية عظيمة بين القادة الأفارقة[2]. كما استثمرت خارجيتها ثمرة الشرعية الثورية التي أعطتها شرعية اقليمية ومكنتها من تبوء مكانة متميزة متزعمة بذلك لمنطقة المغرب العربي، حيث سعت الجزائر للعب دورها كفاعل اقليمي ودولي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها الجيوسياسي، لكن طموحها

1 . العربي بن رمضان: المرجع السابق، ص75.

2 . بنجامين ستورا: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال1962_1988**، تر ،صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، د ط ، وزارة الثقافة دمشق، 2012، ص 29.

بالزعامة اصطدم مع طموح المغرب للعب نفس الدور في ذات الحيز الجغرافي، مما أدى الى توتر العلاقات بين البلدين[1].

كذلك عملت الجزائر على تعزيز موقعها كفاعل على الصعيد القومي والعربي من خلال التضامن المصري الجزائري. يحدث هذا بعيدا عن الواقع المغاربي الذي ذهب في اتجاه التأزم حيث أصبح تحقيق الحلم المغاربي في الوحدة في اطار المغرب العربي الكبير، حلما بعيد المنال، بسبب النزاعات السياسية وحتى العسكرية بين دول الجوار[2].

لكن هذا الاختلاف في طبيعة توجهات كل دولة ومواقفها والنزاع الاقليمي الذي ميز علاقات البلدين، ما هو الا وجه من وجوه الاختلاف بين وجهات النظر نظامين مختلفين ينظر كل منهما للآخر على أنه مصدر تهديد لأمنه ومصالحه الاقليمية، وهذا ما يظهر جليا في خطاب ملك المغرب الحسن الثاني المؤرخ في 25 أكتوبر 1963م بقوله:(ان الأكثر خطورة من الأحداث الجارية هو رغبة بن بلة في اعطاء النزاع بعدا ايديولوجيا من خلال قوله أن هناك لا تطابق بين النظام المغربي والنظام الجزائري ... ان الذي يهم بن بلة ليس الحسن الثاني أو تندوف ولا حاسي بيضا، ولمن النظام الذي اختاره المغرب.) فالنظام الملكي المغربي الذي يتبنى النظام التقليدي الرجعي والذي يعني من مشاكل داخلية المتمثلة في المعارضة المغربية، يجد في الجزائر بنظامها الجمهوري الذي يساند حركات التحرر في القارة ويسعى لبناء علاقات خارجية قوية هاجسا يؤرق استقراره ووزنه الاقليمي والقاري[3].

كما تحدثت الصحف العربية والأجنبية حول دور الأزمة الداخلية في المغرب في تأجيج النزاع الحدودي حيث تقول صحيفة الهيرالد تريبون في هذا الصدد: (أن

---

1 . **الحامدي عيبون:** " أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، نوقشت في 2015، ص ص 76_77.

2 . بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص 29.

3 . رياض بوزرب: "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية1963_1988"، المرجع السابق، ص 73

الأزمة الداخلية في المغرب هي التي أدت الى اثارة نزاع الحدود وهذه الأزمة تتمثل في الصراع بين الديمقراطية والاشتراكية من ناحية، والاقطاع المطلق من ناحية أخرى)[1].

لقد شكلت التحالفات التي عقدها الرئيس الجزائري بن بلة على الصعيد الاقليمي والعربي تهديدا للمصالح المغربية، وخاصة تحالفه مع جمال عبد الناصر بأيديولوجيته المناوئة للأنظمة الرجعية، وتوجهه التقدمي الناصري، الذي سعى الى كسب المعارضة المغربية المتمثلة في حزب اليسار المغربي، حيث يقول ابن بركة ان حزبه هو امتداد للحزب الناصري الاشتراكي في مصر.

كما أعرب قادة حزب اليسار المغربي عن استعدادهم لمناهضة النظام الرجعي في المغرب الذي اعتبه امتدادا للغرب والرجعية، هذا الحزب الذي حضر مؤتمره التأسيسي حسب ما صرح به محمد البصري، كل من الوفد المصري ووفد حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، الذين حضروا تعبيرا منهم عن اسس التقارب والتكامل الفكري حسب قوله، ولأجل توحيد النظرة العامة بين مصر والجزائر والمغرب.

هذا ما زاد من مخاوف البلاط الملكي ودفعه للتفكير في شن الحرب ضد الجزائر اذا لم يستطع احتواء نظامها، وبسط نفوذه وهيمنته على الدائرة الجيوسياسية المغاربية[2].

ج_ الأهمية الاستراتيجية للمناطق المتنازع عليها :

تزداد الأهمية الاستراتيجية للمناطق محل النزاع الحدودي بين البلدان المتجاورة حسب أهميتها الاستراتيجية الجيوسياسية أو الاقتصادية بالنسبة للبلدان المتنازعان وهنا نحن بصدد ابراز ذلك من خلال تحليل المعطيات التي بحوزتنا المتعلقة بمنطقة تندوف وبشار . من خلال الاجابة عن التساؤل الآتي:

---

1 . محمود عبد الرحيم : **أسرار العدوان المغربي على الجزائر**، الدار القومية للطباعة والنشر، د ط ، د م ن ، د س ن ، ص 28.

2 . عبد الله مقلاتي ومراد هادي: (المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية الى حرب الرمال 1961_1963) ،**مجلة الحوار المتوسطي**، العدد 2،جوان 2020، ص 194.

ماهي الأهمية الاستراتيجية لتندوف وبشار التي تجعل منها محل النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب؟

يقول عبد الله المقلاتي أن منطقة تندوف تكتسي أهمية بالغة فهي تعد حاجزا أمنيا للجهة الغربية بالنسبة للجزائر ومعبرا حصينا بسبب كونها تطل على منطقة جبلية تؤدي منطقة تافيلالت المغربية، أما أهميتها للمغرب فتتمثل في كونها معبرا للصحراء الكبرى وهمزة وصل بين المناطق الجنوبية المغربية موريتانيا، وكذا الاشراف على الساقية الحمراء ووادي الذهب، واعتبر المغرب سيطرة الجزائر عليها قطعا لمنافذ المغرب نحو هذه المناطق[1].

وبالإضافة إلى كل هذا لعبت الأهمية الاقتصادية للمنطقة دورا بالغا في التنازع عليها بين البلدين، وذلك لغناها بالموارد المعدنية، خاصة بعد اكتشاف الثروات الباطنية حيث تقدر نسبة احتياطي الحديد فيها بثلاثة ملايين طن، إذ قامت الحكومة الفرنسية بتكليف شركة فرنسية للقيام بدراسة شاملة لموارد تندوف قبل استقلال الجزائر وفي منتصف عام 1963م قدمت الشركة تقريرا نهائيا جاء فيه ان نسبة الحديد فيها تبلغ نحو 75 بالمئة، وأعلنت الشركة أن اجمالي انتاج المنطقة اضافة الى انتاج المنطقة اضافة الى انتاج موريتانيا يمثل 50 بالمئة من احتياطات السوق الأوروبية من الحديد المستورد، وفي نفس السنة عقدت المغرب اتفاقا سريا مع شركة فرنسية للقيام بنفس الأبحاث بالمنطقة، وكان الهدف من ذلك هو الاستقلال المباشر للمنطقة بين المغرب والجزائر، الا أن هذا المسعى لم يكلل بالنجاح.

كما تحتوي المنطقة على أكبر مخزون احتياطي خام من الفوسفات العالمي الذي أكتشف سنة 1963م، حيث أن 1200 كيلومتر من أرضها هي ارض فوسفاتية[2].

ان الواقع الاقتصادي المتردي الذي يتخبط فيه كل من المغرب والجزائر بعد حصولهما على الاستقلال، والوضع السياسي المشحون، وانفتاح الأزمات الداخلية امام

1 . عبد الله المقلاتي: "العلاقات الجزائرية والمغاربية ابان الثورة، المرجع السابق"، ص ص 428_ 519.

2 . محمد مزيان: (المغرب والجزائر الجوار الصعب)، المرجع السابق، ص 44.

رؤساء البلدين، جعل من مهمة صرف أنظار الجبهات الداخلية الى قضايا أخرى الحل الأمثل للسيطرة على الأمن الداخلي وامتصاص الغضب الشعبي، خاصة في المغرب الذي عرف معارضة داخلية قوية مدعومة خارجيا وساعية لقلب المشهد السياسي في المغرب. هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد شكلت الأهمية الاقتصادية التي أسالت لعاب البلاط المغربي عقب اكتشاف ثروات المنطقة، دافعا قويا لضم تندوف وبشار لممتلكات المغرب، ولا يسعنا هنا الا القول أنه من الطبيعي حصول نزاع بين البلدين على المنطقة على غرار ما يحدث بين البلدان العالم، اذ أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب المفضية للصرعات الاقليمية والدولية.

2_ التصعيد من خلال اللجوء للمواجهة العسكرية:

أمام عجز البلدين في ايجاد آليات تسوية مناسبة لحل المشكل الحدودي، وبسبب التضارب الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول الحدود، أفرز ذلك جوا مشحونا بين البلدين، حيث ذهب البلدان في تراشق التهم بينهما، حيث اتهم المغرب الجزائر بدعم المعارضة الداخلية، بيمنا اتهمت الجزائر المغرب بتغذية الحركات الانفصالية في منطقة القبائل الجزائرية[1]. مما نتج عنه نشوب النزاع المسلح الذي حرب بحرب الرمال، الذي كان السبب الرئيسي لها هو الاختلاف حول منطقة تندوف التي كانت عند استقلال الجزائر تحت سيطرتها[2].

كانت أولى التحرشات المغربية تجاه الأراضي الجزائرية غداة الاستقلال مباشرة حيث قام الجيش النظامي المغربي بمحاولات استفزازية بدخول لمناطق بتندوف وبشار بحجة التزود بالماء، حول بذلك المغرب جس النبض الجزائري، فقامت الحكومة الجزائرية بإرسال انذار للحكومة المغربية بعدم تكرر العملية[3]. تعبيرا منها على امتعاض السلطة في الجزائر من الوضع.

---

1 . رياض بوزرب: المرجع السابق، ص 300.

2 . بنجامين ستورا: المرجع السابق، ص 27.

3 . الطاهر زبيري: **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري** ، الشروق للإعلام والنشر، ط1 ،القبة، الجزائر، 2001، ص 42.

بـدأت الشـرارة الأولـى للعـدوان المغربـي بتـاريخ 8 أكتـوبر 1963م، إذ أن أول اعتـداء مسـلح حـدث بـين عناصـر الجـيش الـوطني الجزائـري، ومجموعـة مـن قـوات الاحتياط النظامية المغربية المدججة بالآليات، وقعت في مناطق شمال منطقة تندوف وهي: حاسي منيرو برج لطفي وحاسي بيضا وتنجوب، وهذه المناطق متقاربة حيث لا تتعدى المسافة بينها 40 كيلومترا[1].

ودامـت هـذه الحـرب المشـؤومة بـين الأشـقاء قرابـة الأسـبوعين مـن (19 أكتـوبر الـى2 نـوفمبر1963) جـرت فيهـا عـدة معـارك بـين الجـيش الـوطني الجزائـري والجـيش النظـامي المغربـي[2]. الـذي تمكـن مـن الاسـتيلاء علـى عـدة أراضـي جزائريـة، وكـان ذلـك بتـاريخ 14 أكتـوبر الا أن الجـيش الجزائـري سـرعان مـا اسـترجعها وقـام بإجبـار الجـيش المغربي على التراجع[3].

اسندت العمليات الحربية في هذه الحرب الى العقيد بومدين الذي تولى اصدار تعليماتـه مـن المركـز العسـكري بتلمسـان، واسـتعان فـي ذلـك بمحمـد الصـديق بـن يحـي الذي كان يقدم له الاستشارات القانونية[4]. وبالرغم من اشتداد المعارك بين الجيشين الا أن قيـادة البلـدين لـم يكـن يعلوهـا الحمـاس للحـرب، حيـث حـرص الطرفـان علـى ان لا يسـفك الكثيـر مـن دمـاء الشـعبين فـي هـذه الحـرب، أمـا علـى صـعيد آخـر فقـد تحـدث العقيد الطاهر الزبيري في مذكراته نصف قرن من الكفاح عن عدم تكافؤ الحرب بين طرفي الصراع والتي ارجعه الى عدة اعتبارات أوردناها في النقاط الآتية:

_ أن الجزائـر كانـت حديثـة الاسـتقلال، ممـا شـكل تشـويشـا علـى النظـام السياسـي فيها.

_الجيش الوطني الشعبي جيش فتي حديث التكوين، اذ لم يمر عن انشائه عام واحد حيث تحول من جيش تحرير الى جيش نظامي.

---

1 . محمود عبد الرحيم: المصدر السابق، ص 33.

2 . الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص42.

3 . زايدي حميد ي : المرجع السابق، ص 196.

4 . الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 42

_ نقص التسليح والافتقار للتدريب بالنسبة للجيش الجزائري، خاصة في المناطق الصحراوية المفتوحة والمنبسطة، اذ تعود الجيش على حرب العصابات التي تعتمد على الكر والفر لا المواجهة التقليدية عكس الجيش المغربي[1].

بينما الجيش المغربي فهو الأكثر خبرة وتدريبا على المواجهة التقليدية وأكثر تنظيما، وذلك أن المغرب استلم وحدات عسكرية منظمة عن الاحتلال الفرنسي، وأوكلت قيادتها لإدريس بن عمار قائد الأركان في الجيش المغربي الذي كان على دراية واسعة بالانقسامات السياسية

داخل القيادات في الجزائر، وعلى معرفة كبيرة بالمناطق الجزائرية[2].

أهم المعارك :

على الرغم من الاتفاق الذي ابرم في لقاء وجدة الا أن الاشتباكات عادت مرة أخرى بين الجيشين المغربي والجزائري في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر في تنجوب وحاسي بيضا، حيث اعتبر الملك المغربي الحسن الثاني اعتداء من الجيش الوطني الجزائري على الأراضي المغربية ، وقام بإرسال وفدا للتفاوض مع الجانب الجزائري حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة للتباحث في الوضع الا أن الأمر لم يتم. وفي 14 أكتوبر حدثت اشتباكات مسلحة بسبب قيام الجيش الجزائري بردع مظاهرات قام بها سكان تندوف للمطالبة بالانضمام للمغرب معلنين فيها الولاء للملك المغربي[3].

استمرت المعارك في ايش، وفقيق، وبني ونيف على بعد 50 كيلومترا جنوب غربي بشار حيث يتحدث المجاهد أحمد حمزة قائلا:(في الصباح الباكر جاءتنا تعليمات بضرورة تنقل الفوج الأول عند الساعة السادسة، والفوج الثاني عند الساعة الثامنة صباحا، وبالفعل وصل الفوجان بتعداد120 شخصا الى تندوف وهذا يوم 30 أكتوبر 1963م، تموقعنا بتندوف وتحصنا، وبعد عمليات استطلاع قام بها الجند الجزائري اتضح لهم أن الأمر غير عادي حيث كانوا يعتقدون أن المغاربة لا يتجاوز

1 . الطاهر الزبيري: المصدر نفسه: ص 43.

2 . نفسه، ص42.

3 . محمد رضوان: المرجع السابق، ص 175.

عددهم الجزائريين لكن وجدوا ان الجند المغاربة عددهم يفوق 13 ألف عسكري مجهزون بأسلحة متطورة وبحوزتهم سبع دبابات.)[1].

في المقابل كان الجيش الجزائري قليل العدة ومنهك بسبب خروجه حديثا من حرب التحرير، وبعد دقائق بدأت المواجهة حيث تقدم الجيش المغربي في حدود الساعة السادسة وخمسة وأربعين دقيقة وجرت اشتباكات عنيفة بين الجيشان، حيث تمكن العقيد شعباني من الوصول الى قلب المعركة في المناطق الجبلية، وتمكن من نزع الألغام التي زرعها الجيش المغربي، واشتدت النزاع بين الجيشين الى أن تراجع الجيش المغربي بعد أن قام الجيش الجزائري بزرع قرابة 170 لغما على طول الشريط الحدودي لمنع توغله مرة أخرى[2].

تمكن الجيش الجزائري من أسر 11 جنديا، وتم الاستحواذ على 75 قطعة سلاح من كل الأصناف، وتمكنوا من السيطرة على فقيق.

تم اعلان وقف اطلاق النار في 02 نوفمبر 1963 بعد لجوء عدة أطراف اقليمية ودولية لبحث سبل التسوية الممكنة بين اطرفي النزاع، ووافق الملك المغربي على ايقاف الحرب تحت ضربات الجيش الجزائري وتحت ضغط الرأي العام الدولي وعاد الحذر بين الجارتين بعد أن أسفرت الصدامات على ضحايا من الجانبين وعديد الجرجى وانسحب الجيشان وراء الحدود الدولية[3]. شهد النزاع تصريحات قوية وحماسية من رؤساء وقادة البلدين، حيث صرح الهواري بو مدين قائلا:(اذن فان ملك المغرب قال للشعب الجزائري بصريح العبارة أنني قررت الاعتداء على حرمتك وسيادة بلادك باختراق الحدود الصحراوي، ونحن نقولها بصريح العبارة باسم 18 مليون جزائري بأننا

1 . خليصة عمرون وفاطمة الزهراء لعزيري:" **حرب الرمال 1963 وانعكاساتها المحلية والاقليمية**"، اشراف عيسى قبي، مذكرة ماستر في التاريخ الأكاديمي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، نوقشت في 2017م، ، ص 36.

2 . خليصة عمرون وآخرون: المرجع نفسه ، ص 37.

3 . بورقعة لخضر: **شاهد على اغتيال الثورة**، ، دار الحكمة، ط2، الجزائر، 2000، ص 150.

لا نعتدي ولن نكون البادئين بالاعتداء ولكن سندافع عن حدود بلادنا سندافع اليوم وغدا مثلما دافعنا عنها بالأمس) [1].

3_ مبادرات التسوية:

أدى النزاع الحدودي الجزائري المغربي الى تدخل العديد من الأطراف العربية والافريقية لحقن دماء الشعبين الشقيقين، وبغية تخفيف حدة التوتر في العلاقات بينهما سيما أن هذه الحرب لا طائلة منها، فنجد أن منظمة الوحدة الافريقية سارعت لإيجاد حلول سلمية للنزاع رغم كون المنظمة حديثة النشأة.

ففي 17 أكتوبر 1963 توجه الرئيس الغامبي نيكروما "NKRUMAH" الى المغرب، وبعدها قام بزيارة الجزائر حيث قام بجهود حثيثة لإيجاد حل توافقي يرضي الطرفين الا أن مسعاه تكلل بالفشل بسبب اختلاف كل من المغرب والجزائر حول عائدات المناطق المتنازع عليها.

كما توالت جهود قادة القارة السمراء على غرار الامبراطور الاثيوبي هايلا سيلاسي "Hailé SéLassié" الذي زار المغرب رفقة وزير خارجيته كتيما يفر "ketema Yifru " الذي يشغل منصب الوزير المؤقت لمنظمة الوحدة الافريقية، كان سيلاسي يريد عقد دزورة استثنائية لمجلس وزراء المنظمة، قابله الجانب المغربي بالرفض[2].

فاتجه الامبراطور الاثيوبي الى طرح حل بديل لتسوية النزاع حيث اقترح عقد مصالحة بين البلدين في دولة ثالثة بعيدة عن منطقة النزاع، لكن البلدان اختلفا حول مكان انعقاد الصلح مما دفع بالرئيس المالي كايتا الى اقتراح العاصمة باماكو مكانا للتفاوض فوافق الطرفان على ذلك، وتم انعقاد القمة ما بين 29 و30 من شهر أكتوبر 1963، الذي حضره طرفي النزاع و الامبراطور الاثيوبي اضافة الى الرئيس المالي وخرجت القمة بمجموعة من القرارات تمثلت في:

1 . خليصة عمرون وآخرون: المرجع السابق، ص38.

2. محمد رضوان: المرجع السابق، ص 223.

_ ايقاف اطلاق النار ابتداء من 02 نوفمبر 1963.

_ تشكيل لجنة عسكرية تتألف من ضباط جزائريين ومغاربة واثيوبيين، وماليين تتولى تعيين منطقة تجرد من السلاح.

_ مطالبة منظمة الوحدة الافريقية بتشكيل لجنة تحكيم لتحديد مسؤولية بدء العمليات الحربية بين الجزائر والمغرب، ودراسة ملف الحدود وتقديم مقترحات بشأن ذلك.

_ انهاء أية دعاية معادية من طرف أحد الطرفين ضد الآخر، ابتداء من أول نوفمبر 1963، واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ورغم توصل الطرفان الى اتفاق في قمة باماكو الا أن الاشتباكات عادت للظهور مرة أخرى بين البلدين.

مما افضى لعقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بتاريخ 15 نوفمبر 1963، استمع فيه للموقف المغربي من مشكل الحدود اتهاماته للحكومة الجزائرية بالتنصل للاتفاق السري بين الملك والحكومة المؤقتة الجزائرية، والموقف الجزائري الممتعضة من الاعتداءات المغربية على أراضيها مستعرضة حجتها القانونية حول ملف الحدود[1].

وفي ختام الدورة تم الانفاق على تشكيل لجنة خاصة تتولى أمر تسوية النزاع وبالفعل اجتمعت اللجنة مرتين، الأولى بأبيدجان في ساحل العاج في 02 و 16 ديسمبر 1963، والمرة الثانية في باماكو ما بين 24 و27 يناير1964. وأثناء اللقاءات التي جرت تم الاتفاق حول انهاء النزاع قبل الفاتح من شهر أكتوبر. حيث بتاريخ 20 نوفمبر تم الاتفاق بين البلدين على انهاء النزاع واتخذت جل التدابير اللازمة بشأن ذلك.

1 . زايدي حميد : **إسهامات مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار في حل النزاعات الحدودية**، المرجع السابق، ص ص 207_ 208

ملخص الفصل

من خلال تحليلنا لجوانب عديدة لموضوع الحدود التي شغلت فترة الثورة التحريرية وخاصة فترة الحكومة المؤقتة، حيث لعبت المنافذ الحدودية دورا هاما في امداد الثورة بالسلاح وخاصة معابر الجنوب الغربي، مما جعلها تكتسب الأهمية القصوى في أجندات قادة جبهة التحرير الوطني، هذا الجانب الذي استغلته أطراف مغربية في إذكاء الصراع الحدودي مطالبة بضم مناطق صحراوية جزائرية وصلت الى الطابع العدائي في مرحلة ما ، وهذا راجع الى النزعة التوسعية لبعض الساسة المغاربة الذين ما فتئوا يحلمون بمشروع المغرب القطري، ضاربين بأسس التضامن والإخاء عرض الحائط.

كما تجدر الاشارة إلى الدور الذي لعبه الاختلاف الايديولوجي للمسؤولين في كل من المغرب والجزائر واختلاف مشاربهم ومرتكزاتهم حول مسألة الحدود في بقاء الاشكال قائما، وتجدده من حين لآخر فالجزائر التي تتبنى مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار والمتسلحة بشرعية القوانين والأعراف الدولية من جهة، والمملكة المغربية التي ترافع وفق مبدأ الحق التاريخي والولاء من جهة أخرى.

كل هذا وذاك جعل من العلاقات المغربية الجزائرية تزداد توترا من حين لآخر حيث دخل البلدان في صراع دائم حول الحدود تجسدت أعلى صوره فيما يسمى بحرب الرمال التي تعد أول صراع مسلح بين الجارين سببه ملف الحدود العالق بينها.

أدى اختلاف الأنظمة والايديولوجيات المصاحبة لطبيعة القادة في كل من البلدين إلى تعميق الخلاف بين البلدين وجرهما إلى حرب مشؤومة اريقت فيها دماء الشعبين سدى، حيث شهدت المناطق الحدودية الغربية عديد المعارك استخدم فيها الطرفان أساليب الحروب التقليدية ، ولولا جهود الأطراف الخارجية من منظمات إقليمية ودولية كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية لأخذت الأمور منحنى أشد تعقيدا.

خـــاتمــة

الخاتمة:

لقد حاولنا في دراستنا استيفاء الجوانب التاريخية للحدود الجزائرية المغربية وخلصنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

_ أن الحدود الجزائرية المغربية خلال العهد العثماني والدولة العلوية عرفت عديدا من التجاذبات، خاصة في مناطق الحدودية الشمالية الغربية حيث شهدت المنطقة حروبا شنها المغرب الأقصى من أجل توسيع مجاله الجغرافي على حساب الأقاليم الجزائرية، وظل الوضع متوترا بين البلدين إلى غاية خضوع الجزائر للاحتلال الفرنسي.

_ بروز ملامح تجذر الخلاف بين الجزائر والمغرب إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر بتجلي الأطماع التوسعية المغربية على حساب الحدود الجزائرية ومحاولة السلطة المغربية بسط نفوذها في الإقليم الغربي الجزائري .

_أدى التصادم الفرنسي المغربي في الإقليم و الأطماع التوسعية المغربية إلى توتر العلاقات الفرنسية المغربية وقد ظهر ذلك من خلال الاحتجاجات الدبلوماسية الفرنسية المتكررة لدى السلطة المغربية على التدخل في تلمسان .

_ إصرار السلطة المغربية على البقاء في الإقليم الغربي الجزائري، ولو بطريقة غير مباشرة عن طريق الدعم المادي والمعنوي لمقاومة الأمير عبد القادر، أكد الأطماع التوسعية المغربية في الجزائر، وأقحم المغرب الأقصى في صراع حدودي مع فرنسا.

_ اعتماد الأمير عبد القادر الحدود الجزائرية المغربية كقاعدة خلفية لمقاومته ودأبه على توطيد علاقته الروحية مع السلطان وتلقي الدعم المادي من السلطة المغربية والقبائل الحدودية المغربية ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراع الحدودي بين فرنسا والمغرب الأقصى .

_ أدخلت معركة إيسلي 14 أوت 1844م الصراع الفرنسي المغربي على الحدود مرحلة جديدة رسمت ملامحها معاهدة طنجة في سبتمبر 1844 و برز الانكسار والضعف المغربي وبدأت تظهر فيها ملامح السيطرة الفرنسية على الوضع في خط الحدود .

_ بدأت فرنسا استراتيجية جديدة للتعامل مع وضع الحدود بعقد معاهدة لاله مغنية 1845م، التي اكتنفها الغموض والتي كان الطرف الفرنسي فارضا لرأيه فيها .

_ أحدثت معاهدة لاله مغنية 1845م أثرا كبيرا على وضع القبائل الواقعة على خط الحدود حيث خلقت حالة استنفار دائمة لدى هذه القبائل وحتى القبائل المغربية المتاخمة للحدود الجزائرية لكون القوات الفرنسية أطلقت يدها بالهجومات على القبائل المغربية الداعمة للمقاومة الجزائرية، والقبائل الجزائرية المتاخمة للحدود المغربية لتطويعها.

_ كانت منطقة توات تمثل حاضنة للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي وبؤرة مقلقة بالنسبة للقوات الفرنسية في الجزائر وخاصة في الجنوب الوهراني لذلك انتهجت فرنسا سياسية ما يسمى بالاحتلال الواسع للسيطرة على هذه المنطقة مستغلة الغموض الذي اكتنف معاهدة لاله مغنية 1845م .

_ جاءت سياسة الاحتلال الواسع في الجنوب الغربي الجزائري والتوغل المرحلي في منطقة توات ضمن استراتيجية فرنسية تطمح ليس فقط إلى السيطرة على خط الحدود الجزائرية المغربية وإنما ضمن مشروع تحقيق حلم فرنسا في تكوين امبراطورية مترابطة الأطراف في إفريقيا ويندرج ذلك في الخلفيات السياسة والاقتصادية والاستراتيجية التي سبقت التوغل المرحلي في إقليم توات.

-إن التبعات التي خلفتها معركة إيسلي 1844م والتي برز من خلالها صورة الضعف العسكري للمغرب الأقصى جعلت ردود الفعل المغربية على احتلال اقليم توات وحتى والتوغل الفرنسي في أراضي مغربية مثل فقيق

ووجدة تبدو محتشمة وتقتصر على الاحتجاجات الدبلوماسية، في الوقت الذي اتسعت فيه أفق الطموحات التوسعية الفرنسية والتي انتهت بفرض الحماية على المغرب الأقصى.

_ مع بداية 1912م وإلى غاية1954 لم تعرف الحدود الجزائرية المغربية تطورات جديرة بالذكر ؛ فقد عرف الصراع الحدودي الفرنسي المغربي نوعا من الركود، وفي الوقت الذي كانت فرنسا تواصل سياستها الاختراقية في الجنوب الشرقي المغربي ، لم يحرك المغرب ساكنا بسبب المشاكل الداخلية التي كان يعانيها المغرب ولأن المعتدي في نفس الوقت يمثل الدولة الحامية للمغرب الأقصى.

_ ساهم الاختلاف الايديولوجي والمرجعي لكل من الجزائر والمغرب في تأجيج الصراع بينهما حول الحدود، حيث أدى تمسك كل طرف بأحقيته في الأقاليم التي يدافع عنها إلى بروز موقفين متجذرين ومختلفين، فالمغرب الذي يطالب باسترجاع أراض يزعم ملكيتها وفق مبدأ الحق التاريخي والولاء للسلطان، يصطدم بموقف الجزائر المتبني للشرعية الدولية ضمن مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

_ لعبت الحدود الجزائرية المغربية دورا هاما خلال الثورة التحريرية الكبرى، حيث أسهمت المعابر الحدودية الغربية في تقديم الدعم اللوجيستسكي للجناح العسكري لجبهة التحرير الوطني، وشكلت منفذا استراتيجيا للثوار خاصة بعد انشاء الخطوط المكهربة التي ضيقت الخناق على الثورة التحريرية، مما أكسب الحدود المغربية الأهمية الاستراتيجية التاريخية في أبجديات الثورة.

_عرفت الحدود المغربية الجزائرية ابان الثورة التحريرية عديد المشاكل والتحديات بالنسبة للقادة الثوريين، حيث شهدت تحرشات عديدة من قبل الجيش النظامي الملكي استفحلت ببروز أزمة الزوكيت التي مثلت المطامح

التوسعية للساسة المغاربة والتي عمل على وضع حد لها عقلاء البلدين من البلاط الملكي والحكومة المؤقتة الجزائرية.

_ أدى خضوع البلدين لنفس نوع الاحتلال ألا وهو الاحتلال الفرنسي إلى تغيير الواقع الحدودي للبلدين، حيث شكلت المطامع الاستعمارية أحد أسباب بروز المشاكل الحدودية التي أدخلت البلدين في نزاع مسلح حول الحدود وهو ما أصطلح عليه بحرب الرمال .

_ شكلت حرب الرمال انطلاقة للنزاع الحدودي المسلح بين الجزائر والمغرب ورغم إخمادها ومحاولات التسوية، استمر العداء الحدودي ليبرز في كل مرة في شكل نزاع مسلح.

-على غرار الخسائر في الأرواح كان لهذا النزاع الحدودي المتجذر في الأصل تبعات كبيرة على كلا الشعبين الجزائري والمغربي ، فقد ساهم بشكل كبير في زرع الضغائن في نفوس الأشقاء، بالإضافة إلى توتر في العلاقات بين البلدين الشقيقين.

– أدى توتر العلاقات الجزائرية المغربية الناتج عن استمرار العداء الحدودي إلى تعطيل التواصل بين البلدين الذي من شأنه أن يخلق فرص مشاريع عديدة من الممكن أن تعود بالنفع على البلدين ، بالإضافة تعطيل مشاريع إقليمية تمس مصالح البلدين بشكل خاص والمغرب العربي بشكل عام ؛ مثل مشروع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي، خاصة في ظل التجاذبات الإقليمية والدولية الراهنة ، وبالتالي يمكن فتح آفاق مستقبلية لدراسة جديدة تكمل هذه الدراسة ، بطرح التساؤل التالي ، ما تداعيات النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب على واقع مشاريع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي ؟

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

01. ابن خلدون، العبر، 1971ج7، بيروت،1971.1 .
02. السجلماسي ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد : اتحاف اعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس 1290 – 1365هـ، تح علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 2008م، ج5.
03. تشرشل هنري :حياة الأمير عبد القادر، تر أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية للنشر، دط، 1974.
04. خوجة حمدان بن عثمان : المرآة، تع محمد بن عبد الكريم، بيروت، 1972م.
05. زبيري الطاهر : نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للإعلام والنشر، القبة، الجزائر، 2001.
06. صديقي محمد : الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريون بالسلاح، تر: احمد الخطيب، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، الجزائر، د ت ن.
07. عبد الرحيم محمود: أسرار العدوان المغربي على الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د، م، ن.
08. عبد القادر بن محمد : تحفة الزائر في أخبار الجزائر و مآثر الأمير عبد القادر " سيرته السيفية "، المطبعة التجارية، الإسكندرية، 1903.
09. العلوي اسماعيل مولاي عبد الحميد : تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، د ن، ط1، وجدة، 1985،ج1.
10. الفاسي الحسنين محمد الوزان : وصف افريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 1983، ص 199.
11. الناصري أبو العباس أحمد بن ، 1971: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى الدولة المرينية ، تح وتع : جعفر الناصري ومحمد الناصري دار الكتاب، ج 4،الدار البيضاء، 1997.
12 ابن خلدون، العبر، ج7، بيروت،1971.1 .

ب_ المعاجم:

01 ابن منظور أبو المفضل جمال الدين،، لسان العرب، دار صادر ،ط3،بيروت، د ط، ، ج3 .

02 بن صحراوي كمال : معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن التاسع عشر، شخصيات – أماكن – أحداث – معارك، ألفا للوثائق، ط1 ، قسنطينة الجزائر، 2020.

ج_ المراجع باللغة العربية:

01 بلاح بشير : تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989م، دار المعرفة، الجزائر، ج 1.

02 بن منصور عبد الوهاب: قبائل المغرب (1388- 1968)، المطبعة الملكية، د ط ، الرباط، د س ن ، ج 1

03 بن الصغير خالد: المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886م، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997م.

04 البوشيخي محمد الطيب : أولاد سيدي الشيخ الغرابة و الشراقة التصوف والجهاد والسياسية، ط3، مطبعة أطلال، وجدة، 2013م.

05 التازي عبدالهادي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب من اقدم العصور الى اليوم، مج9، مج 10 الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية،1988.

06 توفيق أحمد المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492_1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر

07 الجمل شوقي : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا – تونس- الجزائر)،ط1،المكتبو الانجلو مصرية،القاهرة، مصر،1977م.

08 حميدة اعميراوي وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844-1916)، دار الهدى، عين مليلة، 2009م.

09 رضوان محمد : منازعات الحدود في العالم العربي " مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية" ،افريقيا الشرق ، ط1، بيروت، لبنان ، 1999م.

10 زوزو عبد العلي: ثورة الشيخ بوعمامة 1881-1809م،الجانب العسكري (1881-1883م)، موف للنشر، د ط،الجزائر،2010م، ج 1.

11 ستورا بنجامين : تاريخ الجزائر بعد الاستقلال1962_1988،تر:صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2012.

12 عامر محمود علي : تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط2،مطبعة قمحا، إخوان، دمشق، 1999.

13 عبد الله عبد الرزاق ابراهيم وشوقي عطا الله الجمل : تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، ط2، الرياض،1422هـ،2002م.

14 علي بن طالب ومحفوظ اسمهر: تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية خلال القرن التاسع عشر، تن الرباط، المملكة المغربية، 2010م.

15 العسلي بسام : الأمير عبد القادر الجزائري 1222-1300هـ /1807-1880م،دار النفائس،ط1، بيروت، 1980م.

16 الفيلالي عبد العزيز : تلمسان في العهد الزياني، ج1، موفم للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2002، ص_ص، 45-46.

17 محمد الهادي لعروق وسمير بورمية: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، طبعة منقحة، الجزائر، د ت ن.

18 منور العربي م: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن، التاسع عشر، دار المعرفة،الجزائر، 2006م.

19 مياسي ابراهيم : توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881 – 1912م، منشورات المتحف الوطن للمجاهد، دط ، الجزائر، 1996م.

20 مياسي ابراهيم : الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية، دار هومة للنشر،الجزائر، الجزائر.

21 مياسي ابراهيم : من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعة، دط،الجزائر،1999م.

د_ الرسائل الجامعية:

01 بن سيفي عز الدين : " العلاقات الجزائرية المغربية 1246- 1330 هـ / 1830-1912م "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف بودواية مبخوت، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

02 بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر والمغرب(923-1069هـ \ 1517-1659)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، اشراف ليلى الصباغ، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمشق، نوقشت في1983م.

بوزرب رياض : "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963_ 1988م " ،

03 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص العلاقات الدولية والعولمة ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، نوقشت 2008م.

04 بوزكري مروان : " التنافس الإنجليزي الفرنسي على المغرب الأقصى 1883-1905م "،مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير، إشراف مرابط يحياوي مسعودة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية،الجزائر، نوقشت سنة 2010م.

05 جلول المكي : " مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب واثرها على العلاقات بين البلدين 631 الى 1263، 1243_1847م " رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. إشراف :مولاي بالحميسي، معهد التاريخ، جامعة الجزائر. نوقشت

06 حميد زايدي : " اسهامات مبدأ ثبات الحدود الموروثة عن الاستعمار في تسوية نزاعات الحدود الاقليم في اطار منظمة الوحدة الافريقية / الاتحاد الافريقي" ، أطروحة مقدمة لنيل لنيل دكتوراه في العلوم السياسية، ، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، نوقشت سنة2016.

07 زكريا قادر: "تطور النزاع المغربي الصحراوي وأثره على الأمن القومي الجزائري"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، اشراف: محمد بوضياف، نوقشت في 2015م.

08 السبتي غيلاني : "علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية اللوم الانسانية والاجتماعية والعلوم السياسية ،قسم العلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر، نوقشت في 2011م.

09 سراي سعاد : "العلاقات الجزائرية من خلال جريدة الخبر"، رسالة مقدمة انيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاتصال والاعلام، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن خدة بن يوسف ،اشراف: زبير شاوش رمضان، نوقشت في 2007.

10 عيبون الحامدي : "أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2014م.

11 العيد فارس : "علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس (1848م-1930م)"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حمدادو بن عمر، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية و الاثار الإسلامية ، جامعة وهران، نوقشت سنة 2017م.

12 فاطمة الزهراء لعزيري وخليصة عمرون : "حرب الرمال 1963 وانعكاساتها المحلية والاقليمية "، مذكرة ماستر في التاريخ الأكاديمي، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، اشراف: عيسى قبي، نوقشت في 2017م

13 كاميلية دغموش : " قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية 1509-1792م "، إشراف محمد دادة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2013-2014م.

14 محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول – 18941873م/1260 -1311 هـ ، دار الغرب الإسلامي، د ط ، بيروت لبنان ، د س ن .

15 مرجى عبد الحليم :" قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الابراهيمي وعلال الفاسي1919_1962م"، مذكرة كملة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية اللوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، نوقشت في2015م.

16 المقلاتي عبد الله : " العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954_1962) "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، نوقشت 2008م .

18 نصيب عتيقة : "العلاقات الجزائرية _ المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة"،

19 شهادة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، نوقشت في 2014م،ص 187.

هـ المجلات والحوليات:

01 الداهش محمد علي : (العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1656-1830))،حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الموصل، العدد 1995،18م.

02 الشيخ برابح محمد : التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا) مجلة دراسات وأبحاث، العدد 9، 27 جوان 2017م.

04 المقلاتي عبد الله : (مشكلة الحدود في العلاقات الجزائرية المغربية بعد مؤتمر طنجة عام1958م)، مجلة التراث، العدد 31، مج 1، أوت 2019م.

05 بلحميتي آمال : (مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 458.

06 بن رمضان العربي:(قضية الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي).

07 بن علا محمد تولزت :(حملة قبائل تافيلالت المغربية على القوات الفرنسية الاستعمارية في تومبكتو(1904، 1905 م))، مجلة قراءات الإفريقية، العدد، 20 –3–2018م، 9:53:29، وقت الاطلاع 13:26.

08 دين قادة : (الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ)، – مجلة عصور الجديدة ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 27، المجلد 7، 2017–2018م.

09 رموم محفوظ : (الاحتلال الفرنسي لأقصى الجنوب الغربي والمجابهة العسكرية والثقافية)، مجلة الحوار الفكري جامعة، أدرار.

10 عبد السلام محمد : (أمن الحدود في المنطقة العربية)، bid للتنمية والبحوث والاستشارات والتدريب.

11 عبد القادر خلف حاج : (مصادر تسليح وتموين الثورة(1954_1962)) ،مجلة عصور الجديدة،العدد6، عدد خاص بخمسينية الاستقلال، 2012م.

12 عدة الشيخ : (العلاقات بين الدولة العثمانية ودول المغرب الأقصى ودور الجزائر في إحداث الصراع بينهما)، الحر للدراسات التاريخية والثرية، العدد2، المجلد الأول، سبتمبر2018م.

13 مزيان محمد :(المغرب والجزائر الجوار الصعب)،مجلة سياسات عربية، العدد 13، يناير،2015م

14 مصطفى حجازي : (أوضاع الأمير عبد القادر على الحدود الجزائرية المغربية من خلال تقرير القنصلية الفرنسية في طنجة 1843 – 1845م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الأول، المجلد التاسع، مخبر البحوث التاريخية والاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، جوان2018م.

15 مناصرية يوسف : (تمركز قوات جيش التحرير الوطني عبر الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية 1960/1956) ، مجلة عصور الجديدة، العدد6_7، جوان_ ديسمبر 2005م.

16 ومراد هادي وعبد الله مقلاتي : (المغرب والثورة الجزائرية خلال مرحلة المفاوضات: من المطامح الترابية الى حرب الرمال 1961_1963)،مجلة التاريخ المتوسطي، العدد 2،جوان 2020م.

و_المحاضرات:

01 جبلي الطاهر: (تسليح الثورة عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية(1954_1962))، محاضرة، فسم التاريخ، جامعة تلمسان، ص 194.

02 منير صالحي : (تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والاستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة (1956_ 1958))، محاضرة، جامعة الجزائر 2، ص 390.

ز_المواقع الإلكترونية:

01 . بلحميتي آمال: (مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية _ المغربية)، مركز دراسات الوحدة العربية،http//؛ caus,org,ib/ar

02 غاسق عادل : (الحدود الجزائرية المغربية ومخلفات الاستعمار الفرنسي)، www hespress.com،22 -3 2010م، 2:06 .

03 الخلفي مصطفى : (أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء المغربية)، www Aljazeera. Net ، 3-10 2004م، تم الاطلاع يوم 24 جويلية 2020م على الساعة 11:59.

04 زين العابدين أمين أحمد : (مشكلة أبيي. مبدأ قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار والطريق الى الحل)، سودانيز أونلاين، http//sudaneseonline.com/ar/article ، 5 جوان 2008م تم الاطلاع بتاريخ 28 – 07 – 2020م، الساعة 20:32.

ح_ المراجع بالفرنسية:

01 LAMOURI Mohamed: Le contentieux relatif aux 2 frontières terrestres du Maroc, 1979.

02 Acour : L'occupation marocaine de la Tlemcin, (1830 – 1836) , Paris, 1908 .

03 ،Almida Ben Ali : (Traité Lalla Maghnia 18 Mars 1845) .Le général comte de la rue

04 Jérôme Louis :" La question d'Orient sous Louis Phillippe" ,École pratique des hautes , études– Ephe ,Français, Paris, 2004

فهرس
الموضوعات

شكر وعرفان

مقـدمة

الفصل التمهيدي: الجذور التاريخية للحدود الجزائرية المغربية. 16

الفصل الأول: تداعيات الاحتلال الفرنسي للجزائر على أوضاع الحدود الجزائرية المغربية من 1830 -1844م

أولا : النفوذ المغربي غير المباشر في الإقليم الغربي الجزائري..... 33

1 – الاحتلال المغربي للإقليم الغربي الجزائري: 33

2- التصادم الفرنسي المغربي في الإقليم الغربي الجزائري..... 37

ثانيا : النفوذ المغربي غير المباشر في الإقليم الغربي الجزائر..... 45

1-الدعم المغربي لمقاومة الأمير عبد القادر وأثره على أوضاع الحدود الجزائرية المغربية:..... 45

2 – الصراع الفرنسي المغربي على الحدود 53

3 – معاهدة طنجة 10 – 09-1844م..... 65

الفصل الثاني: دور الاستعمار في رسم الحدود

أولا – استراتيجية فرنسا في رسم الحدود..... 70

1- معاهدة لاله مغنية 18 مارس 1845م..... 70

2 – أثـر معاهـدة لالـه مغنيـة 1845م علـى واقـع الحـدود الجزائريـة المغربية 73

ثانيا : سياسة الاحتلال الواسع في أقصى الجنوب الغربي الجزائري وأثرها على واقع الحدود الجزائرية المغربية..... 82

1 – خلفيات التوسع الفرنسي في أقصى الجنوب الغربي الجزائري..... 82

أ – خلفيات سياسية 82

ب – خلفيات اقتصادية 94

2- التوسع المرحلي في أقصى الجنوب الغربي الجزائري وردود الفعل المغربية 98

أ – الاحتلال الفرنسي لمنطقة تاديكالت 98
ب – الاحتلال الفرنسي لعين صالح 30 ديسمبر 1898م :..... 100
ج – احتلال قورارة وتوات تيجورارين" 102
د- احتلال منطقة الساورة 104
ردود الفعل المغربية 109
ثالثا: دور الاستعمار الاسباني في رسم الحدود..... 111

الفصل الثالث: النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب من الاختلاف الايديولوجي إلى التصعيد.

أولا: المرتكزات الايديولوجية للجزائر والمغرب حول الحدود..... 116
1_ التصور المغربي للحدود(مبدأ الحق التاريخي)..... 116
2_التصور الجزائري للحدود (مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار)..... 121
ثانيا: وضعية الحدود الغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1962/1954... 125
1_الأهمية الاستراتيجية للحدود المغربية الجزائرية للثورة الجزائري 126
أ- التسليح..... 126
ب_ مشكلات الحدود المغربية الجزائرية أثناء الثورة الجزائرية..... 129
ثالثا: ملف الحدود بين الجزائر والمغرب يتجه نحو التصعيد..... 134
حرب الرمال أكتوبر 1963..... 134
1_ الأسباب المباشرة لحرب الرمال..... 134
أ_ العامل التاريخي..... 134
ب_ طبيعة الأنظمة السياسية..... 135
ج_ الأهمية الاستراتيجية للمناطق المتنازع عليها 137

2_ التصعيد واللجوء للمواجهة العسكرية..... 139
أهم المعارك 141
3_ مبادرات التسوية..... 143
خاتمة:..... 147
ملاحق
فهرس الموضوعات

ملاحـــق

ملحق رقم 1: خريطة توضح غارات المولى اسماعيل على التخوم الجزائرية[1]

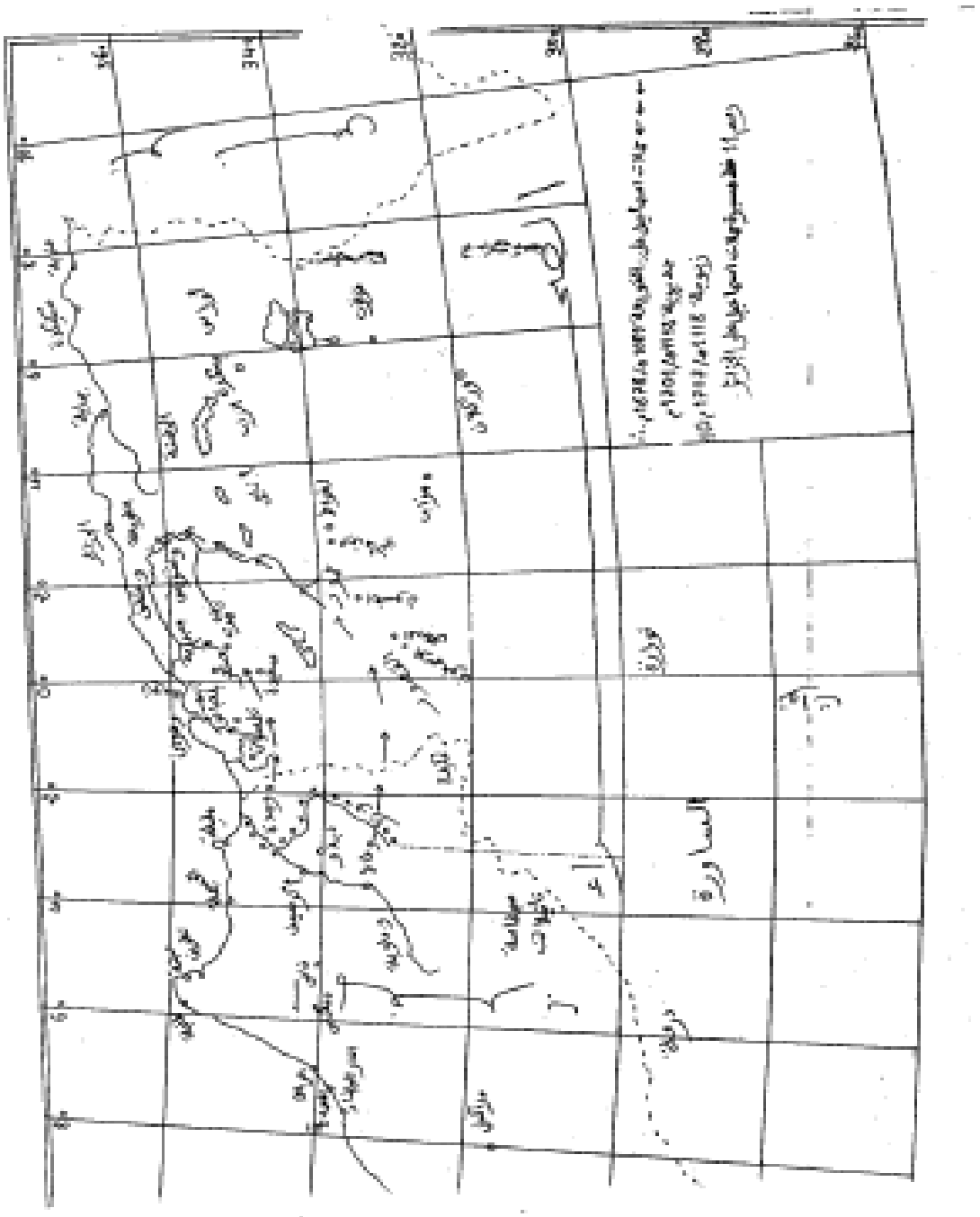

1 . المكي جلول: المرجع السابق، ص 122.

ملحق رقم2: خريطة توضح الحدود الجزائرية المغربية بموجب معاهدة لالا مغنية[1]

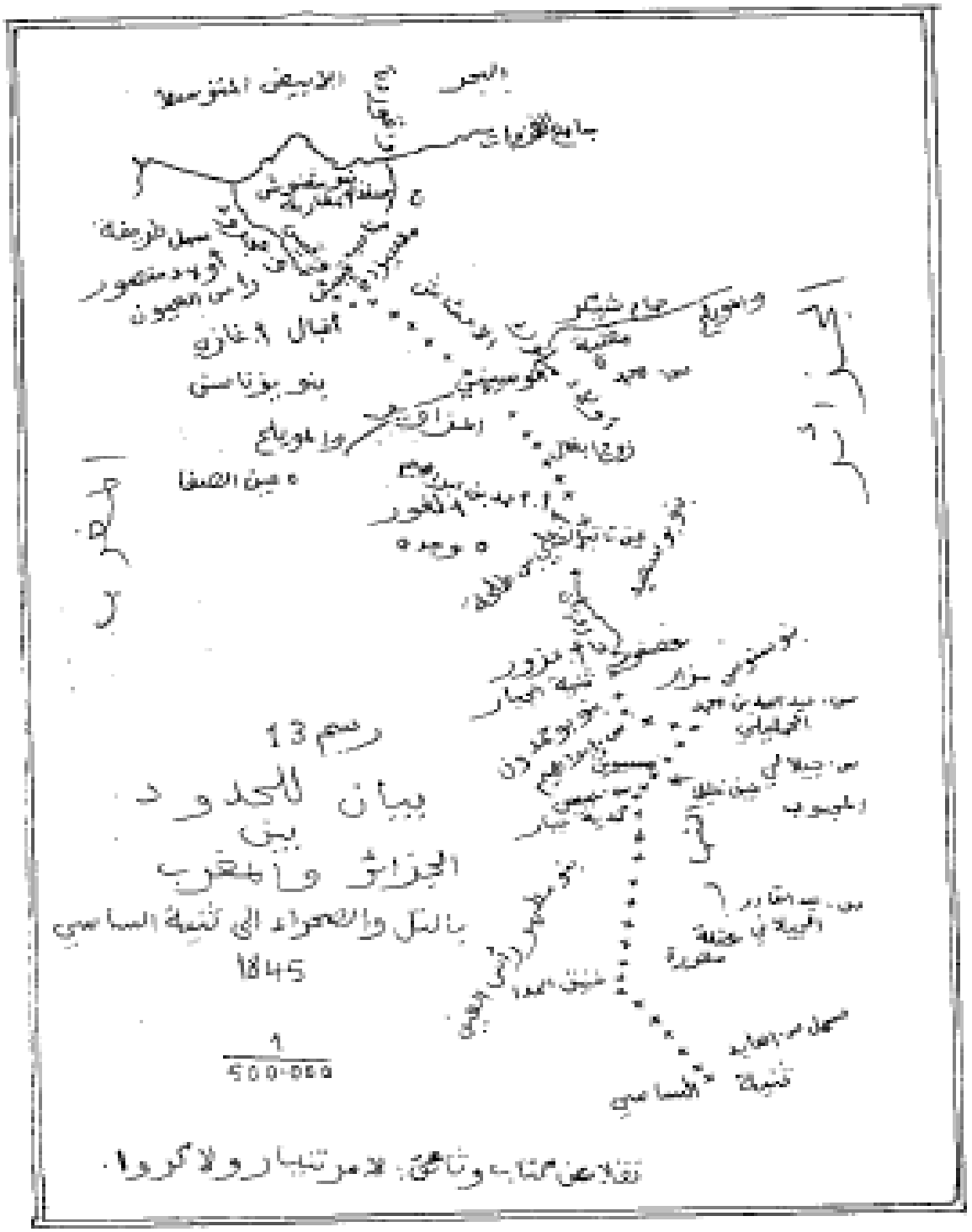

1 . المكي جلول: المرجع السابق، ص146

ملحق رقم3:خريطة توضح الحدود بموجب معاهدة لالة مغنية 1845 من سيدي الزاهر إلى ثنية سي الساسي[1]

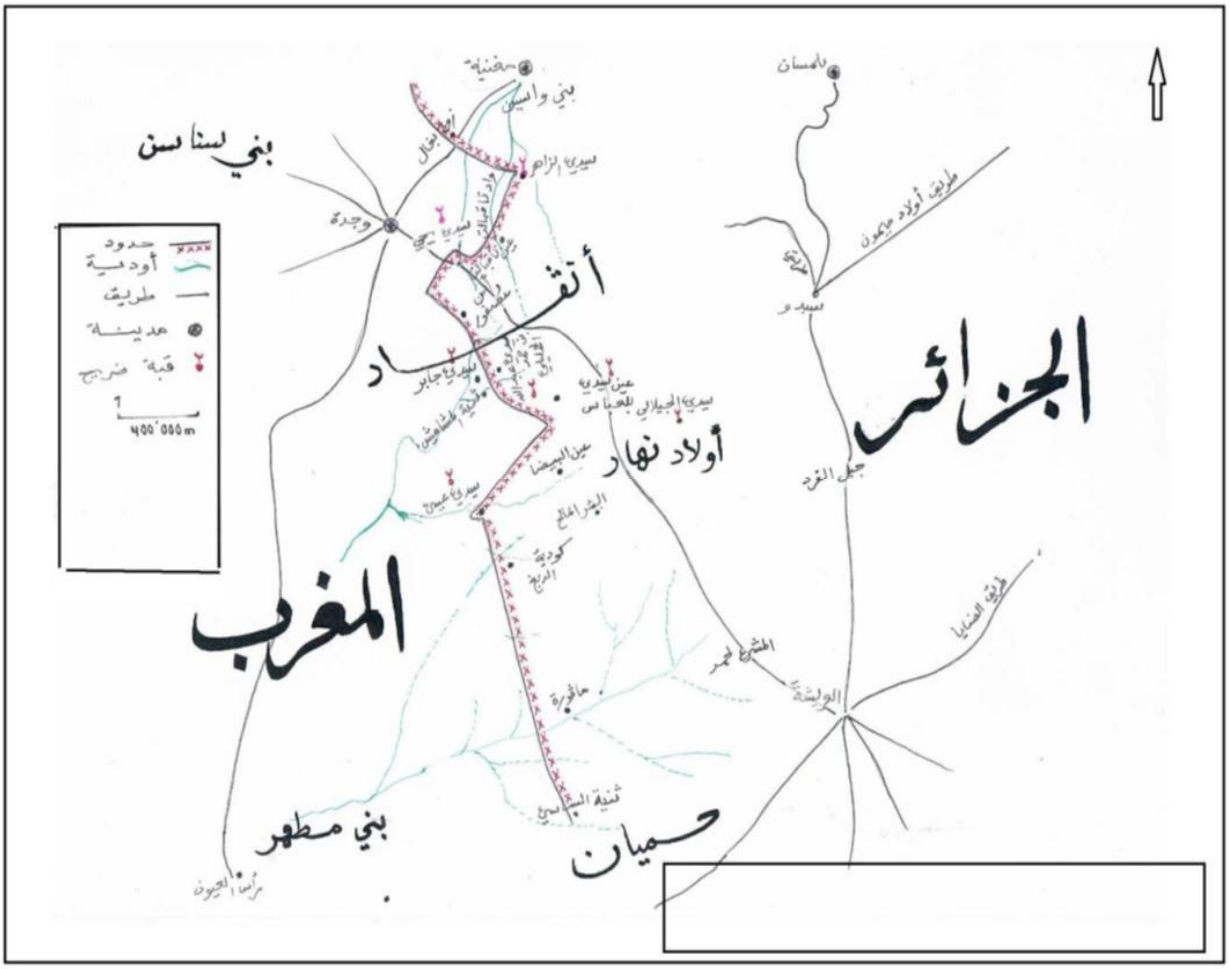

1 عز الدين بن سيفي: المرجع السابق، ص 283.

الملحق4: خريطة توضح الحدود الجزائرية المغربية من خلال معاهدة لالا مغنية. [1]

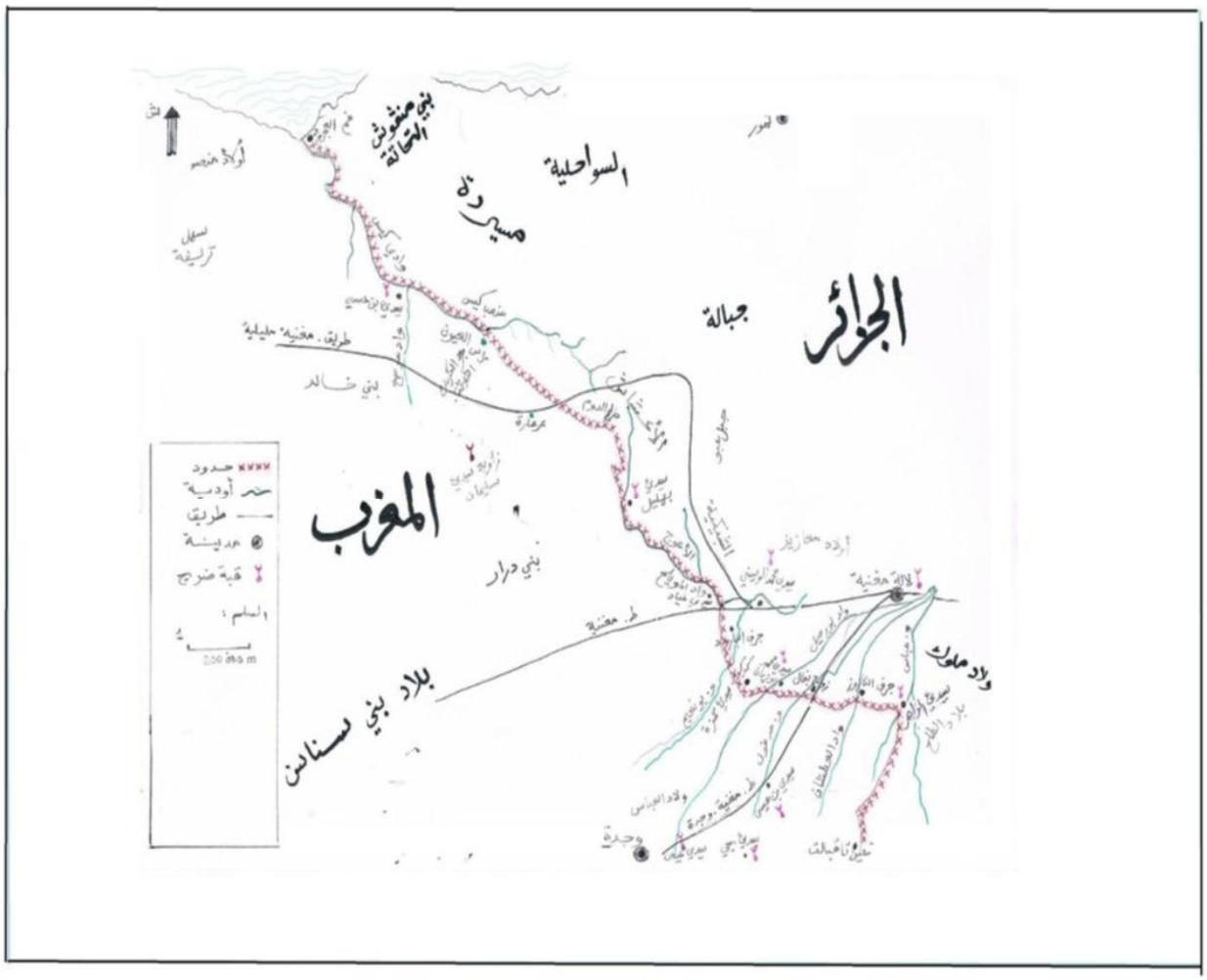

1 عز الدين سيفي: المرجع السابق، ص 282.

الملحق رقم 05: نص معاهدة لالا مغنية 1845م[1]

1 . .المكي جلول: المرجع السابق، ص ص 218_ 222.

وحوالة من التابعين للشيخ الناصري على السيد النائب من سلطان المغرب
المسلمين لم يقال ابناء القرشيين [illegible] محبوسة [illegible]
واولاد ملوك [illegible] بن سعيد [illegible] واولاد [illegible] القبائل
المملكة من جملة [illegible] وكذلك ذكر الاولاد [illegible]
وكذا القبائل النازلة فيها [illegible] والقبائل [illegible] اولاد [illegible]
اهل [illegible] والمزاحمين واولاد [illegible] ابراهيم واولاد العباس
واولاد علي بن [illegible] واولاد [illegible] بن [illegible]
[illegible] القبائل [illegible] المغرب
الشرط الرابع [illegible] الاجانب [illegible]
[illegible] تنزل فيها [illegible]
فيها [illegible] السلطانيين [illegible]
من غير [illegible]
[illegible]
[illegible] اولاد سيدي الشيخ [illegible]
[illegible] الشرقية هم اولاد سيدي
الشيخ [illegible]
الشرط الخامس في تعيين [illegible]
[illegible] السابقة [illegible]
[illegible] المغرب [illegible]

وبناء عليه وبناء على ما ورد في كتاب سعادة [illegible]

الشرط الثاني [illegible]

الشرط الثالث [illegible]

الشرط الرابع [illegible]

الشرط الخامس [illegible]

الشرط السادس [illegible]

الشرط السابع [illegible]

الشرط الثامن [illegible]

الشرط التاسع [illegible]

الشرط العاشر [illegible]

الشرط الحادي عشر [illegible]

الشرط الثاني عشر [illegible]

الشرط الثالث عشر [illegible]

الشرط الرابع عشر [illegible]

الشرط الخامس عشر [illegible]

الشرط السادس عشر [illegible]

الشرط السابع عشر [illegible]

الشرط الثامن عشر [illegible]

الشرط التاسع عشر [illegible]

الشرط العشرون [illegible]

الشرط الحادي والعشرون [illegible]

الشرط الثاني والعشرون [illegible]

الشرط الثالث والعشرون [illegible]

الشرط الرابع والعشرون [illegible]

الشرط الخامس والعشرون [illegible]

الشرط السادس والعشرون [illegible]

الشرط السابع والعشرون [illegible]

الشرط الثامن والعشرون [illegible]

الشرط التاسع والعشرون [illegible]

الشرط الثلاثون [illegible]

الشرط الحادي والثلاثون [illegible]

الشرط الثاني والثلاثون [illegible]

الشرط الثالث والثلاثون [illegible]

الشرط الرابع والثلاثون [illegible]

الشرط الخامس والثلاثون [illegible]

الشرط السادس والثلاثون [illegible]

الشرط السابع والثلاثون [illegible]

الشرط الثامن والثلاثون [illegible]

الشرط التاسع والثلاثون [illegible]

الشرط الأربعون [illegible]

الشرط الحادي والأربعون [illegible]

الشرط الثاني والأربعون [illegible]

الشرط الثالث والأربعون [illegible]

الشرط الرابع والأربعون [illegible]

الشرط الخامس والأربعون [illegible]

الشرط السادس والأربعون [illegible]

الشرط السابع والأربعون [illegible]

الشرط الثامن والأربعون [illegible]

الشرط التاسع والأربعون [illegible]

الشرط الخمسون [illegible]

الشرط الحادي والخمسون [illegible]

الشرط الثاني والخمسون [illegible]

الشرط الثالث والخمسون [illegible]

الشرط الرابع والخمسون [illegible]

الشرط الخامس والخمسون [illegible]

الشرط السادس والخمسون [illegible]

الشرط السابع والخمسون [illegible]

الشرط الثامن والخمسون [illegible]

الشرط التاسع والخمسون [illegible]

الشرط الستون [illegible]

الشرط الحادي والستون [illegible]

الشرط الثاني والستون [illegible]

الشرط الثالث والستون [illegible]

الشرط الرابع والستون [illegible]

الشرط الخامس والستون [illegible]

الشرط السادس والستون [illegible]

الشرط السابع والستون [illegible]

الشرط الثامن والستون [illegible]

الشرط التاسع والستون [illegible]

الشرط السبعون [illegible]

الشرط الحادي والسبعون [illegible]

الشرط الثاني والسبعون [illegible]

الشرط الثالث والسبعون [illegible]

الشرط الرابع والسبعون [illegible]

الشرط الخامس والسبعون [illegible]

الشرط السادس والسبعون [illegible]

الشرط السابع والسبعون [illegible]

الشرط الثامن والسبعون [illegible]

الشرط التاسع والسبعون [illegible]

الشرط الثمانون [illegible]

الشرط الحادي والثمانون [illegible]

الشرط الثاني والثمانون [illegible]

الشرط الثالث والثمانون [illegible]

الشرط الرابع والثمانون [illegible]

الشرط الخامس والثمانون [illegible]

الشرط السادس والثمانون [illegible]

الشرط السابع والثمانون [illegible]

الشرط الثامن والثمانون [illegible]

الشرط التاسع والثمانون [illegible]

الشرط التسعون [illegible]

الشرط الحادي والتسعون [illegible]

الشرط الثاني والتسعون [illegible]

الشرط الثالث والتسعون [illegible]

الشرط الرابع والتسعون [illegible]

الشرط الخامس والتسعون [illegible]

الشرط السادس والتسعون [illegible]

الشرط السابع والتسعون [illegible]

الشرط الثامن والتسعون [illegible]

الشرط التاسع والتسعون [illegible]

الشرط المائة [illegible]

بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ هـ الموافق ليوم الأحد عشر من
سنة ١٨٨٢ م بمكتب [illegible] بمطبخ القاضي والعاقدين

وبشهادة [illegible] الشاهد المعروف

الشاهد [illegible] وبشهادة [illegible] الشاهد المعروف

الملحق رقم 06: خريطة توضح المناطق الحدودية التي تم فيها التدخل المغربي خلال حرب الرمال[1]

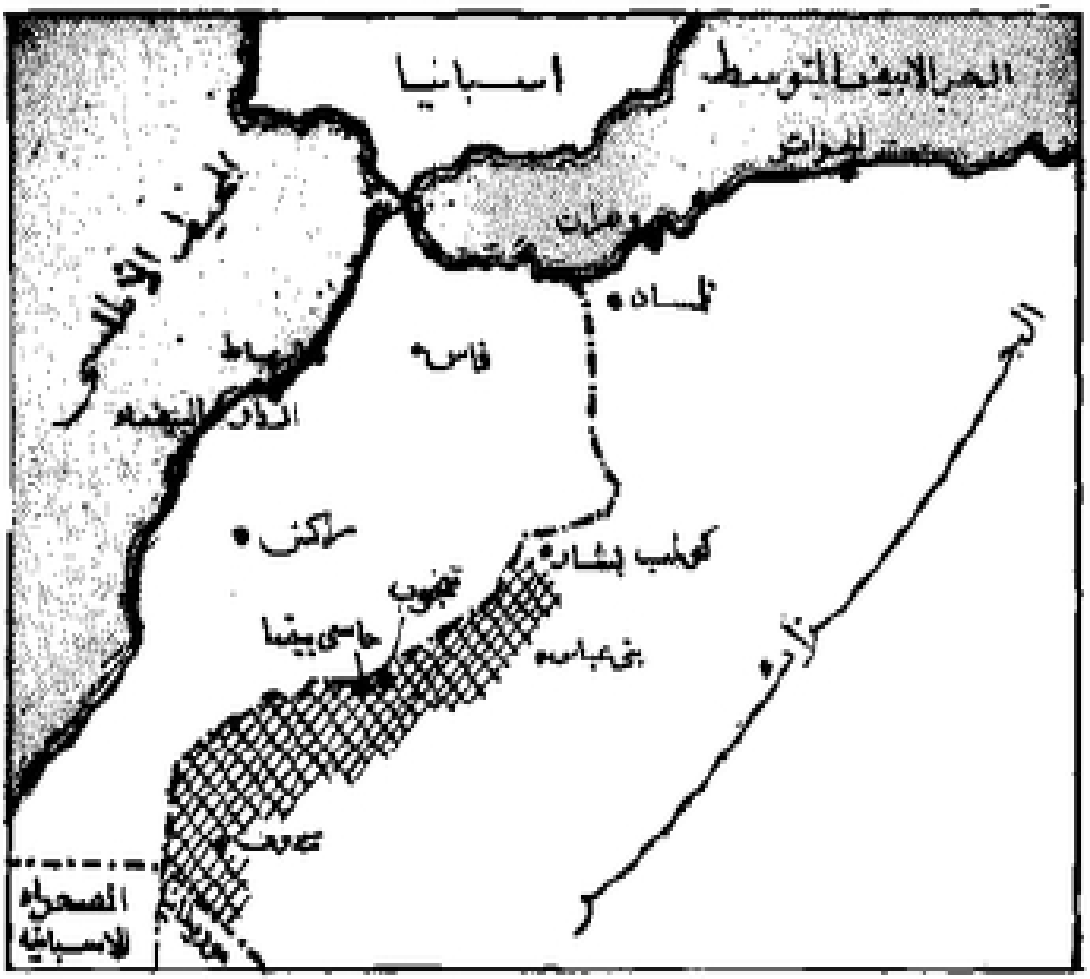

خريطة تبين المناطق الجزائرية التي رفع عليها عدوان حكومة المغرب ، وتبين موقع موريطانيا التي يطالب بها المغرب ، والتي تعتبر إقليم تندوف الجزائرية منتاحا لها .

1 . محمود عبد الرحيم: المصدر السابق، ص46.

ملحق رقم 5: خريطة الجزائر أثناء اندلاع حرب الرمال[1]

خريطة تبين حدود الجزائر وحدود المغرب وتوسع المناطق التي وقع عليها عدوان حكومة الغرب في حين أنها مناطق جزائرية

1 . محمود عبد الرحيم: المصدر السابق،ص85.